خطة الاستجابة الإنسانية

اليمن

دورة التخطيط للبرامج الإنسانية

2023م

يناير 2023م

لمحة عامة عن هذه الوثيقة

تم إصدار هذه الوثيقة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريق القُطري الإنساني والشركاء في العمل الإنساني. وتعتبر خطة الاستجابة الإنسانية عرضاً للاستجابة الاستراتيجية المنسقة التي وضعتها الوكالات الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الأزمة. كما أن هذه الخطة تستند على أدلة الاحتياجات الموضحة في وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية.

صورة الغلاف

الطفلة أحلام ظهرت عليها علامات الإصابة بسوء التغذية وتمت معالجتها من قبل فريق صحي متنقل تابع للجنة الإنقاذ الدولية بتمويل مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) في مخيم سناح للنازحين في محافظة الضالع، اليمن، مارس 2022م. صورة: س. حيان/لجنة الإنقاذ الدولية.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المواد التي تتضمنها الوثيقة على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها.

للحصول على آخر المستجدات

OCHA

يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق العمل الإنساني من أجل ضمان حصول الأشخاص المتضررين من الأزمة على المساعدات والحماية التي يحتاجون إليها. كما يعمل المكتب على تذليل العقبات التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات، ويوفر القيادة في حشد المساعدات والموارد بالنيابة عن منظومة العمل الإنساني

www.unocha.org/yemen

twitter.com/ochayemen

Humanitarian RESPONSE

تسعى الاستجابة الإنسانية إلى أن تكون الموقع الإلكتروني المركزي لأدوات وخدمات إدارة المعلومات، بما يمكّن تبادل المعلومات بين المجموعات القطاعية وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعمل في ظرف أزمة مطولة أو مفاجئة.

https://www.humanitarianresponse.info/operations/yemen

Humanitarian Action
ANALYSING NEEDS AND RESPONSE

تُقدم منصة "العمل الإنساني" نظرة شاملة على المشهد الإنساني من خلال دمج منصتين – الأولى إنسايت الإنسانية والثانية اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي.

/https://humanitarianaction.info

fts Financial Tracking Service

خدمة التتبع المالي هي المزود الأساسي للبيانات المحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني العالمي وهم مساهم رئيسي في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تسليط الضوء على الثغرات والأولويات وبالتالي المساهمة في تقديم المساعدات الإنسانية الفعالة والقائمة على المبادئ.

fts.unocha.org/appeals/overview/2022

HDX

تعتبر منصة تبادل البيانات الإنسانية منصة مفتوحة لمشاركة البيانات المتعلقة بالأزمات والمنظمات. والهدف من منصة تبادل البيانات الإنسانية هو تسهيل العثور على البيانات الإنسانية واستخدامها لأغراض التحليل.

https://data.humdata.org/group/yem

جدول المحتويات

05 المقدمة

06 نظرة عامة حول خطة الاستجابة الإنسانية
08 الأزمة والسياق والأثر
10 الاستجابة بحسب الهدف الاستراتيجي
11 الاستجابة المخطط لها
12 الاتجاهات السابقة

14 الباب الأول: أولويات الاستجابة الاستراتيجية

15 1.1 الأوضاع الإنسانية والعوامل الرئيسية المستهدفة للاستجابة
17 2.1 الأهداف الاستراتيجية والأهداف الخاصة ونهج الاستجابة
23 3.1 الأهداف الإدارية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م
29 4.1 مبادرات الاستجابة المتكاملة
30 5.1 نهج الاستجابة
32 6.1 منهجية حساب التكاليف
33 7.1 افتراضات التخطيط والقدرة التشغيلية والوصول
38 8.1 الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمساءلة أمام السكان المتضررين
40 9.1 لمحة عامة موحدة حول إستخدام النقد متعدد الأغراض

41 الباب الثاني: مراقبة الاستجابة

42 1.2 نهج المراقبة

44 الباب الثالث: أهداف واستجابة المجموعات القطاعية/القطاعات

49 1.3 الأمن الغذائي والزراعة
51 2.3 التغذية
56 3.3 الصحة
59 4.3 المياه والصرف الصحي والنظافة
62 5.3 التعليم
65 6.3 الحماية
72 7.3 المأوى والمواد غير الغذائية
75 8.3 تنسيق وإدارة المخيمات
78 9.3 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين
82 10.3 اللوجستيات
84 11.3 آلية الاستجابة السريعة
87 12.3 التنسيق
90 13.3 المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ

92 الباب الرابع: الملحقات:

93 1.4 ماذا لو أخفقنا في تحقيق الاستجابة؟
94 2.4 كيفية المساهمة
95 3.4 الهوامش

الحديدة، اليمن
الصورة: تيت تيت أوو/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

المقدمة

فيما أكتب هذه الكلمات في يناير 2023م، نقترب من الذكرى الثامنة للصراع في اليمن الذي أودى بحياة مئات الآلاف من الناس ودمر حياة الملايين. وفي الوقت الحالي، نواجه حالة من عدم اليقين بشأن الحالة السياسية والعسكرية. بعد انتهاء الهدنة التي عقدت في الفترة من 2 أبريل إلى 2 أكتوبر 2022م، لم نر تصعيدا كبيرا للأعمال القتالية ولا تسوية سياسية شاملة.

وعلى الرغم من هذه التطورات، من الواضح أن الوضع الإنساني لا يقل سوءًا عما كان عليه في عام 2022م. استمر الاقتصاد في التدهور، ولم تدفع مرتبات العاملين في الخدمات الأساسية لفترة طويلة، تم إعاقة صادرات النفط من تجديد قاعدة الإيرادات العامة، وتزداد الكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ، ولا تزال العائدات قليلة، ويزداد عدد النازحين بشكل كبير.

تشير البيانات الإنسانية السليمة المستمدة من التقييمات إلى أن 21.6 مليون شخص في اليمن، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان، سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية في عام 2023م. وسيسعى المجتمع الإنساني إلى خدمة 17.3 مليون من أولئك الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهونها، لا يزال الشعب اليمني الذي أقابله في جميع أنحاء البلاد يظهر شجاعة وقدرة على الصمود وعزيمة غير عادية لإعادة بناء سبل عيشهم واستعادة مستقبلهم.

سيواصل الشركاء تعزيز الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك من خلال التنفيذ المستمر لتوصيات تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات الصادر في منتصف عام 2022م. وسنواصل السعي إلى تحسين نوعية وصولنا إلى احتياجات أشد الفئات ضعفا واستجابتنا لها، بما في ذلك النازحون/العائدون والفئات المهمشة والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون. كما سيتم تنسيق الاستجابة الإنسانية لعام 2023م بشكل وثيق وتعزيز الروابط مع شركاء السلام والتنمية المهمين لمعالجة الأسباب الجذرية للاحتياجات وتحقيق نتائج أكثر استدامة لشعب اليمن.

في عام 2023م، يسعى شركاء العمل الإنساني للحصول على 4.3 مليار دولار من أجل هذا العمل الهام. وأحث المانحين على الوقوف معنا ومع المتضررين في اليمن من خلال تقديم تبرعات سخية وفورية. وكما رأينا مرارا وتكرارا، عندما يكون التمويل غير كاف، فإن ذلك يجبر على تعليق وإغلاق البرامج والخدمات الإنسانية الحيوية المنقذة للأرواح في جميع القطاعات. إن الشعب اليمني يستحق دعمنا المستمر. ولا يزال سخاء المانحين المستمر، الذي نشعر بالامتنان له دائما، أمرا ضروريًا لضمان الاستجابة الشاملة وذات الجودة التي لا تترك أحدًا دون مساعدة.

وليام ديفيد غريسلي

المنسق المقيم للأمم المتحدة
ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن

نظرة عامة حول خطة الاستجابة الإنسانية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)	شركاء العمل المنفذين
21.6 مليون	17.3 مليون	$4.3 مليار	220

في عام 2023م، سيحتاج ثلثا سكان اليمن - 21.6 مليون نسمة - إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية.[1] تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2023م مبلغ 4.3 مليار دولار للوصول إلى 17.3 مليون شخص من أكثر الناس حاجة للدعم الإنساني نتيجة للصراع الطويل الأمد والنزوح والتدهور الاقتصادي، التي تفاقمت بسبب الكوارث الطبيعية المتكررة.

وقد انخفض العدد الإجمالي المتوقع للأشخاص المحتاجين في عام 2023م انخفاضا طفيفا من 23.4 مليون شخص في عام 2022م إلى 21.6 مليون شخص في عام 2023م، كما انخفض الهدف العام المشترك بين القطاعات من 17.9 إلى 17.3 مليون شخص. وتعزى هذه التغييرات أساسا إلى التعديلات الفنية التي أجريت على تقييمات الاحتياجات على مستوى المجموعات، والإسقاطات المنقحة للأمن الغذائي التي صدرت في أكتوبر 2022م.[2] ولا تزال المكاسب التي سجلت في عام 2022م هشة للغاية.

وستدعم الاستجابة الإنسانية في اليمن الأشخاص الذين يواجهون نقاط ضعف متعددة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النازحين وأولئك الذين يحاولون العودة، والمهمشين،[3] والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرين واللاجئين.

وسينظم نهج الاستجابة حول ثلاثة أهداف إستراتيجية تركز على الأنشطة المنقذة للأرواح، والمرونة/الصمود التي تسهم في إيجاد حلول مستدامة ومركزية الحماية. وتهدف إستراتيجية الاستجابة في عام 2023 إلى تلبية الاحتياجات الفورية والهامة، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة المنقذة للأرواح إلى 14 مليون شخص، في إطار الهدف الاستراتيجي الأول وحده. وفي الوقت نفسه، يسلم بأهمية العمل عن كثب مع الشركاء الإنمائيين لمنع انهيار أوسع نطاقا للخدمات الأساسية والظروف الاقتصادية التي من شأنها أن تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية. وستشارك الجهات في مجالات الشؤون الإنسانية والتنموية والسلام في عمل منسق تحت المظلة الاستراتيجية لمجموعة شركاء اليمن التي أنشئت مؤخرا وهيكلها التشغيلي، والفريق الفني لشركاء اليمن، والاستفادة من الفرص المتاحة في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتهدف هياكل التنسيق هذه إلى توسيع نطاق جهود الترابط بين المجالات الإنسانية والتنموية والسلام، فضلا عن تفعيل فريق العمل المعني بالحلول المستدامة تحت قيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وتهدف زيادة التركيز على الحماية باعتبارها محور الاستجابة إلى ضمان تعزيز القيادة والتنسيق والمشاركة الجماعية في الحد من مخاطر الحماية وزيادة قدرات السكان المتضررين.

وستزيد الاستجابة من وضع الناس في المركز، استنادا إلى التقدم المحرز في إشراك المجتمع المحلي والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وذلك بتنفيذ آليات رفع ملاحظات جماعية جديدة وبدء تنفيذ مسوحات لمعرفة تصورات المجتمع المحلي. وسيكفل هذا العمل تكييف المساعدة والخدمات مع إحتياجات الناس مع مواصلة تعزيز الجهود الجارية الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وستواصل الاستجابة الإنسانية في عام 2023م الإسترشاد بنتائج وتوصيات تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات لأزمة اليمن، الذي أنجز في منتصف عام 2022م. وسيشمل ذلك بذل جهود منسقة ومتضافرة في أوساط المجتمع الإنساني لتعزيز سبل الوصول والتحليل وقبول المجتمعات المحلية وتعزيز العمل المحلي والتعاون في المجال الإنساني والإنمائي وغير ذلك من المجالات الرئيسية.

في الوقت الحالي، لا يخوض اليمن حربا من الهجمات العسكرية الشاملة، كما أنه لا يستفيد من السلام الرسمي. وخلال الهدنة التي عقدت في الفترة من 2 أبريل إلى 2 أكتوبر، انخفض النزوح المرتبط بالصراع بنسبة 76 في المائة. وفي الوقت نفسه، زاد ضحايا الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة، بنسبة 160 في المائة. واستمرت الخدمات الأساسية والاقتصاد في التدهور. وارتفع الحد الأدنى لتكاليف السلة الغذائية للأسر بنسبة تزيد على 50 في المائة[4] في غضون سنة واحدة.

في غياب تسوية سياسية شاملة، من المرجح أن يبقى النزوح المستمر والوضع الاقتصادي وعدم قدرة مؤسسات الدولة، محركا أساسيا للاحتياجات. ويقدر عدد النازحين حاليا ب 4.5 ملايين شخص - أي 14 في المائة من السكان - معظمهم نزحوا عدة مرات على مدى عدة

سنوات[5] وتعتبر الكوارث الطبيعية والأحداث الناجمة عن تغير المناخ، مثل الجفاف والسيول، عوامل رئيسية للنزوح وتزيد من الاحتياجات القائمة.[6] ويعيش كثير من أضعف النازحين في مناطق معرضة للسيول أو في مساكن إيوائية غير كافية، مما يهدد بزيادة الاحتياجات والنزوح.[7] ومن شأن إستمرار النزوح المطول، حتى مع انخفاض معدلات النزوح الجديدة،[8] أن يضمن بقاء اليمن ضمن أكبر ست حالات نزوح داخلي في العالم.

خلال عام 2023م، من المرجح أن تظل الاحتياجات الإنسانية ثابتة وأن تنخفض مرونة الفئات السكانية الضعيفة نتيجة للانهيار المستمر للخدمات الأساسية وهشاشة الاقتصاد اليمني بسبب عدم إستقرار الاقتصاد الكلي وانخفاض قيمة الريال اليمني، والفصل الفعلي للمؤسسات الاقتصادية وإصدار سياسات نقدية متنافسة، وانخفاض القوة الشرائية للأسر، والتضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والسلع الأساسية الأخرى.[9]

تضرر ما يقدر بنحو 5.4 ملايين شخص من ذوي الاحتياج، 25 في المائة، في جميع أنحاء اليمن من القيود المفروضة على الوصول. وتسود تحديات الوصول في شمال غرب اليمن، حيث توجد العوائق البيروقراطية بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، تم تسجيل قضايا أمنية متزايدة (مثل عمليات الاستيلاء على السيارات والاختطاف وغيرها من أشكال العنف) على وجه الخصوص في المناطق الخاضعة في المقام الأول لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا. نجمت أقلية نسبية من حوادث الوصول في أي من المنطقتين بشكل مباشر عن انعدام الأمن المرتبط بالصراع المسلح النشط.

والغالبية العظمى من القيود المفروضة على الوصول هي مسائل تتعلق بعوائق بيروقراطية، تشمل أساسا منع التنقل والتأخير في الحصول على تصاريح السفر. وتشمل العوائق البيروقراطية تحديين رئيسيين في صعود البلاد إلى عام 2023م. يتمثل العامل الأول في زيادة فرض متطلبات محرم من قبل جماعة أنصار الله (المعروفة أيضا باسم سلطات الأمر الواقع)، حيث يجب أن يرافق النساء أحد الأقارب الذكور للسفر. وقد أثر ذلك على سفر الموظفات المحليات في الزيارات ميدانية، مما أدى إلى تأخير وإلغاء الزيارات الميدانية، وتقييم الاحتياجات، وتقديم المساعدات المنقذة للأرواح. كما أثر ذلك بشكل كبير على حصول المرأة على الخدمات الأساسية والتعليم وفرص سبل العيش. أما التحدي الثاني فيتمثل في التأخر الطويل في الموافقة على الاتفاقات الفرعية، مما يؤدي بانتظام إلى تأخير تنفيذ المشاريع والخدمات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الجزء الأكبر من السنة.[10] لا تزال التحديات المفروضة على الوصول أحد أبرز التحديات أمام العمل الإنساني الفعّال في اليمن. وعلى هذا النحو، سيكون العمل المنسق لحماية حيز العمليات وضمان الوصول الآمن ودون عوائق والقائم على المبادئ حجر الزاوية للاستجابة في عام 2023م.

تستهدف المجموعات القطاعية أكثر الناس حاجة فقط من خلال التخطيط الذي يحظى بأولوية عالية، وتقوم الجهات الإنسانية على نحو متزايد بتنفيذ برامج متكاملة لتحسين جودة الاستجابة وكفاءتها.[11] بيد أن سعر الوحدة الواحدة من الأنشطة قد ارتفع في ثماني من العشر مجموعات قطاعية، بسبب ارتفاع تكاليف سلسلة التوريد العالمية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، واستمرار هشاشة الاقتصاد اليمني، والعوائق التي تحول دون الوصول. وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع الاحتياجات الإجمالية من التمويل على الرغم من انخفاض عدد الأشخاص المستهدفين، مقارنة بعام 2022م.

الأزمة والسياق والأثر

بعد ثماني سنوات من الصراع الحالي، عانى ملايين الأشخاص في اليمن من آثار الحرب، التي تفاقمت بسبب الأحداث المناخية والأزمة الاقتصادية المستمرة وتعطل الخدمات العامة.

انتهاء الهدنة وعدم وجود اتفاق سلام

شهدت الهدنة التي استمرت ستة أشهر والتي توسطت فيها الأمم المتحدة انخفاضا في الخسائر بين المدنيين فيما يتصل بالقتال الدائر أو النشط.[12] وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد النازحين بنسبة 76 في المائة، خلال أشهر الهدنة.[13] وأدت زيادة حرية التنقل وزيادة تدفق الواردات من الوقود، فضلا عن تعزيز وصول المساعدات الإنسانية في بعض المناطق إلى بعض التحسن في الوضع الإنساني. غير أن الاشتباكات الأقل حدة والمصادمات البسيطة استمرت في مناطق المواجهات طيلة أشهر الهدنة، وأثرت مخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك الألغام الأرضية تأثيراً مدمراً على المدنيين مع تزايد الحركة.[14] وانتهت الهدنة منذ ذلك الحين ولكن التوصل إلى اتفاق سلام لا يزال بعيد المنال، رغم أن الهجمات العسكرية الكبرى لم تستأنف بعد ثلاثة أشهر من انتهاء اتفاق الهدنة الرسمي.

التراجع الاقتصادي عامل تضخم أساسي في الاحتياجات

وقد أدت الطبيعة المطولة للصراع إلى انهيار الاقتصاد، وتكثيف مستويات الاحتياجات الإنسانية الكبيرة بالفعل. كما تقلص الاقتصاد بأكثر من النصف منذ تصاعد الصراع في عام 2015م،[15] ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض قيمة العملة وخسائر في الإيرادات الحكومية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وانخفاض سعر الصرف أكثر حدة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، مع تآكل المكاسب التي تحققت في أعقاب إعلان الهدنة.[16]

وقد أدت الأزمة في أوكرانيا إلى زيادة أسعار الغذاء والوقود على الصعيد العالمي، وأضرت بسلاسل إمداد المواد الغذائية الأساسية والسلع الأساسية.[17] ويشكل الافتقار إلى القدرة على تحمل التكاليف وعدم توافرها السبب الرئيسي للجوع المنتشر على نطاق واسع، حيث يؤدي الصراع المستمر والتدهور الاقتصادي إلى إستمرار فقدان سبل كسب العيش وفرص الدخل.

وقد أدت هذه الظروف إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية.[18] ويعد انعدام الأمن الغذائي أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة مخاطر الحماية، خاصة مسائل حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يجبر الناس على اللجوء إلى آليات سلبية ضارة للتغلب على مصاعبها المعيشية.

الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة القائمة

أدى ضعف الأطر القانونية وعدم التنفيذ السليم للقوانين القائمة المصممة لحماية الحقوق إلى زيادة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا يزال الأطفال معرضين للانفصال عن العائلة والتجنيد في الجماعات المسلحة والزواج القسري/المبكر والاتجار وأسوأ أشكال عمل الأطفال، مثل الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية.

تخصيص الأرض من قبل السلطات، والإطار القانوني فيما يتعلق بالحصول على الأرض، وخاصة بالنسبة لمجموعات/قبائل معينة، يؤدي إلى مزيد من التوترات الاجتماعية وقضايا التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى التهميش والتمييز ضد أقليات معينة أو جنس معين.

وهناك أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تعيق حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة والتعليم الأساسي وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، من بين أمور أخرى. وخلال عام 2022م، تفاقمت هذه العوامل بسبب زيادة فرض متطلبات المحرم، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله. ويمنع هذا الشرط المرأة من السفر بين المحافظات، أو إلى مناطق أخرى من البلاد، أو على الصعيد الدولي بدون مرافق من احد أقاربها الذكور وإذن أهلها. ويؤثر هذا الشرط، الذي يقيد بشدة حرية التنقل، تأثيراً كبيراً على إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات وقدرتهن على العمل ومتابعة التعليم والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. وهذا بدوره يزيد من تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي ويضعف بشكل خاص حقوق الأسر التي تعولها نساء. وتعد معالجة تحديات حرية التنقل عنصراً هاماً من عناصر تحسين الوصول إلى الخدمات على نطاق أوسع.

البنى التحتية والخدمات الأساسية تعاني من ضعف الأداء ومحدوديتها وتدني إمكانية الوصول إليها

تضررت الخدمات العامة والبنية التحتية في اليمن بشدة جراء الصراع والتدهور الاقتصادي والمخاطر الطبيعية المتكررة. أكثر من 80 في المائة من سكان البلد يكافحون من أجل الحصول على طعام، ومياه الشرب الآمنة، والخدمات الصحية الكافية. أقل من نصف المرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد فقط تعمل والعديد من المرافق التي تعاثر لتعمل تفتقر إلى المعدات الأساسية ولا يمكنها تقديم الحد الأدنى من الخدمات الضرورية.

ولحق بالبنى التحتية للمياه أضرارً جسيمة، التي تعمل حاليًا في أقل

من 5 في المائة من الكفاءة المطلوبة. ما يقرب من 90 في المائة من السكان لا يستطيعون الحصول على الكهرباء الحكومية. كما تعرضت البنى التحتية الحيوية، مثل الطرق والجسور لأضرار كبيرة. لم يتلقى موظفي الخدمات العامة الرئيسية (خاصة معظم العاملين في مجال الصحة وثلثا المعلمين اليمنيين) رواتبهم المنتظمة على مدى سنوات.[19]

اليمن من بين البيئات التشغيلية الأكبر تحديًا في العالم

خلال عام 2022م، ظل العمل الإنساني يتعرض للإعاقة بسبب العوائق البيروقراطية، والقيود المفروضة على الحركة، وانعدام الأمن، وحوادث التدخل في الإغاثة، كالتأخير، وفي بعض الحالات، منع إيصال وتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح. القيود البيروقراطية والتدخل في عمليات الإغاثة، رغم انتشارها أيضاً في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، إلا أنها سائدة في مناطق سيطرة أنصار الله، بما في ذلك، متطلبات المحرم التي تقيد الحركة بشكل متزايد على مدار العام. تمنع متطلبات المحرم بشدة حركة الموظفات المحليات وتعيق تقديم المساعدات إلى النساء والأطفال مما يقوض الاستجابة الإنسانية الشاملة. في غضون ذلك زادت الحوادث الأمنية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية، بما في ذلك الاستيلاء على السيارات، والاختطافات، والاعتداءات على موظفي العمل الإنساني والبنى التحتية المدنية.[20]

الظواهر البيئية الناجمة عن تغير المناخ تزيد من أوجه الضعف

ضاعفت المخاطر والكوارث الطبيعية من النزوح المرتبط بها في عام 2022م،[21] ولحقت بأضرار على البنى التحتية العامة والمدنية، وأثرت على تقديم الخدمات الأساسية. كون اليمن تأتي في المرتبة الثالثة على مستوى العالم من بين الدول الأكثر عرضة للتغير المناخي،[22] تم الشعور بآثار الظواهر المناخية الشديدة والمتواترة على مدار العام. خلال موسم الأمطار، تحملت البلد تقلبات مناخية مختلفة من الجفاف إلى السيول. تسببت الأمطار الغزيرة والسيول وحدها بإلحاق أضرار على أكثر من 517,000 شخص في 2022م وتسببت بأكثر من 160,000 حالة نزوح حديثة وثانوية في الفترة بين يوليو وسبتمبر 2022م وحدها.[23] ولا تزال اليمن أحد أكبر البلدان التي تعاني من شحة المياه.[24] فالضغوطات من القطاع الزراعي والجفاف المتكرر وتغير المناخ جميعها عوامل مسببة لشحة المياه، واستنفاد المخزون الاحتياطي والتصحر،[25] مما يهدد توافر الأراضي الصالحة للزراعة والوصول إلى مياه الشرب النظيفة وبذلك ترتفع مخاطر الحماية.

الاستجابة بحسب الهدف الاستراتيجي

الهدف الاستراتيجي 1: الحد من الوفيات والأمراض بين النساء والفتيات والفتيان والرجال المتضررين من الأزمة عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح في الوقت المناسب وبصورة آمنة وعادلة.

تم تحديد انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والأوبئة، والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، ووفيات الأطفال والأمهات، والصدمات/ الإصابات، فضلا عن مخاطر الحماية (التي تم تناولها في إطار الهدف الاستراتيجي 3) باعتبارها الظروف الرئيسية المهددة للأرواح في وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2023م. وفي إطار هذا الهدف الاستراتيجي، يهدف الشركاء إلى معالجة هذه الظروف المهددة للأرواح من خلال التدخلات القطاعية والمتعددة القطاعات المنقذة للأرواح.

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين القدرة على الصمود للفئات الضعيفة من النساء والفتيات والرجال والفتيان من جميع الأعمار المتضررين من الأزمة من خلال زيادة الوصول الآمن والكريم والكافي إلى الاستجابة متعددة القطاعات والحلول المستدامة.

بينما يدخل اليمن عامه التاسع من الصراع الذي طال أمده، أدت عمليات النزوح المتعددة إلى تآكل أصول الناس وقدرتهم على التأقلم. تتمثل الغاية من هذا الهدف الاستراتيجي في تعزيز قدرة السكان المتضررين على الصمود من خلال الزراعة وسبل كسب العيش وتوفير الخدمات الأساسية والتدخلات الأخرى الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة.

في عام 2023م، سوف تشارك الجهات في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام في أعمال مشتركة تحت المظلة الاستراتيجية لمجموعة شركاء اليمن وهيئتها الاستشارية الفنية والفريق الفني لشركاء اليمن، وتوسيع الجهود القائمة للجهات في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام، فضلا عن تعزيز فريق العمل المعني بالحلول المستدامة تحت قيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وستهدف هذه الجهود إلى تحسين معالجة الثغرات وزيادة كفاءة إستهداف الفئات الأكثر ضعفا مع التحرك نحو تحديد مجالات النتائج الجماعية.

وبدعم من تخطيط المجموعات القطاعية ومجموعات العمل للمسائل الشاملة لعدة قطاعات، فإن عمل الجهات الإنسانية سيكمل الأنشطة والنشاطات المنفذة في إطار النتيجة الثالثة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2022م2024-م، مثل إيجاد فرص العمل في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وإدماج اللاجئين وملتمسي اللجوء في سوق العمل، وتعزيز خدمات الهياكل الأساسية وتشجيع دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، ويوفر منبرا تمكينيا لتحقيق هذا الهدف الخاص.

الهدف الاستراتيجي 3: منع مخاطر الحماية والحد منها وتخفيف حدتها، والاستجابة لاحتياجات الحماية عن طريق بناء بيئة أكثر حماية، وتعزيز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة القائمة على المبادئ.

يعتبر منع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمرا أساسيا في التزام الفريق القطري الإنساني الراسخ بتعزيز الحماية في الاستجابة الإنسانية. والغاية من هذا الهدف هي ضمان منع المخاطر التي تهدد الحماية والحد منها من خلال ضمان بيئة مواتية لاحترام الحقوق وحمايتها وإعمالها. ويستفاد من حماية جميع الأشخاص المتأثرين والذين لا يزالون معرضين للخطر في إتخاذ القرارات الإنسانية، وعند الاقتضاء، في تكييف الاستجابات في جميع المجموعات القطاعية. وستكون الحماية أيضا أساسية لجهود التأهب والمناصرة.

الاهداف الاستراتيجية		الأشخاص المستهدفون
الهدف 1	إنقاذ الأرواح	14,000,000
الهدف 2	القدرة على الصمود / الحلول المستدامة	2,800,000
الهدف 3	الحماية	4,700,000

الاستجابة المخطط لها

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
21.6 مليون	17.3 مليون	4.8 مليون	8.5 مليون	2.6 مليون

الاستجابة الإنسانية بحسب الفئات المستهدفة (الاشخاص بالملايين)

الفئة السكانية	ذوو الاحتياج	المستهدفون	ذوو الاحتياج مستهدف
النازحون	3.1	4.3	
الأشخاص ذوي الإعاقة	3.2	2.7	
الأطفال دون الخامسة من العمر	3.4	3.1	
النساء الحوامل والمرضعات	1.7	1.4	

الاستجابة الإنسانية بحسب العمر ونوع الجنس (الاشخاص بالملايين)

نوع الجنس	ذوو الاحتياج	المستهدفون	ذوو الاحتياج مستهدف	نسبة المستهدفين
فتيان	5.7	4.3		%75
فتيات	5.4	4.3		%80
رجال	5.3	4		%75
نساء	5.2	4.8		%92

تنويه بشأن عملية التقييم على مستوى المنطقة

تعكس البيانات الواردة هنا التحليل الذي تم تنفيذه بعد نشر وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية. تستند مجموعة البيانات السكانية المستخدمة في دورة التخطيط للبرامج الإنسانية لعام 2023م ومجموعة بيانات "عملية التقييم على مستوى المنطقة" على منهجيات مختلفة. وفقًا لعملية التقييم على مستوى المنطقة (الجولة 38) التي تم نشر نتائجها في 22 يناير 2023م، هناك 2,302,346 نازحًا في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية. كان فحص أوجه التباين بين مجموعتي البيانات أكثر وضوحًا في 12 مديرية في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، حيث وصلت المجموعات القطاعية إلى عدد محدود من النازحين في عام 2022م. على وجه الخصوص في محافظة مأرب، أظهرت نتائج "عملية التقييم على مستوى المنطقة" التي تم تنفيذها زيادة في عدد النازحين لقرابة 575,000 نازح (450,000 في مدينة مأرب و125,000 في مديرية مأرب)، مقارنة بالأعداد المقدمة من المنهجية المستخدمة سابقًا. ستأخذ المجموعات القطاعية بعين الاعتبار هذا الاختلاف وستتم زيادة استجابتهم في هذه المناطق في عام 2023م. تقدم "عملية التقييم على مستوى المنطقة" أحدث وأدق البيانات المتاحة حاليًا، وبالتالي، سيتم الاعتماد عليها في حال تمت مراجعة مجموعة البيانات السكانية خلال عام 2023م بمجرد الانتهاء من "عمليات التقييم على مستوى المنطقة" في جميع أنحاء اليمن.

الأشخاص المستهدفون بحسب المنطقة الجغرافية

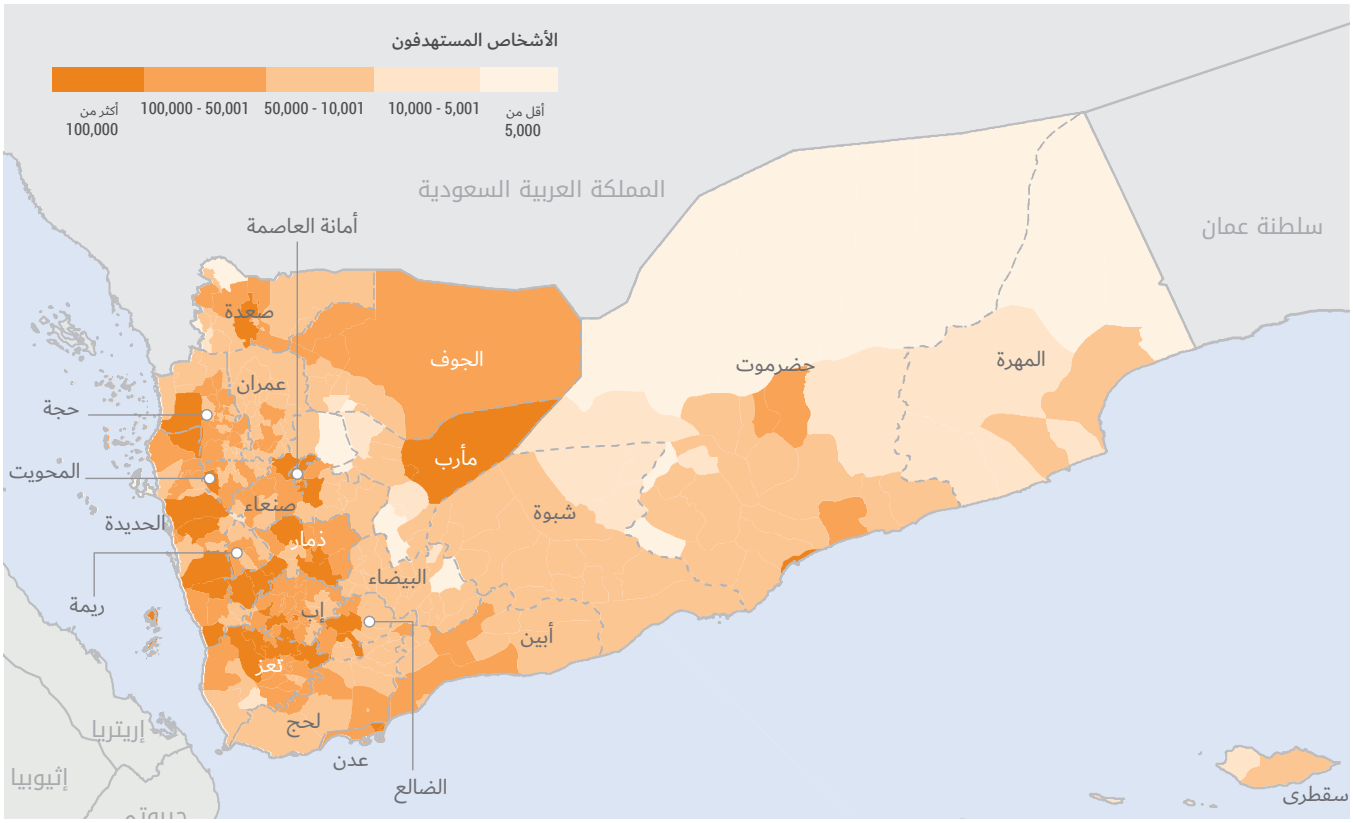

الاتجاهات السابقة

في أعقاب إعلان اليمن كحالة طوارئ من المستوى 3 من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2015م، ازداد التمويل بشكل كبير من عام إلى آخر. وعلى الرغم من بيئة العمل الصعبة، تمكن الشركاء من توسيع نطاق تقديم المساعدة من ما متوسطه 7.5 ملايين شخص شهرياً في عام 2020م إلى 11.5 مليون شخص في عام 2021م.

وبين عامي 2021م و2022م، شهدت العمليات الإنسانية في اليمن انخفاض كبير في نسبة التمويل، وفي حين كانت خطة الاستجابة الإنسانية في عام 2022م واحدة من أفضل الخطط الممولة على الصعيد العالمي، أثر تغطية الخطة بنسبة 55 في المائة على إيصال المساعدات الإنسانية وتسبب في انخفاض حجم حصص المساعدات الغذائية الطارئة. ومع ذلك، استطاع الشركاء في المجال الإنساني من إيصال المساعدة إلى 10.5 ملايين شخص من الأشخاص ذوي الاحتياج شهريا[26] وحققوا نجاحات رئيسية في مجال الأمن الغذائي وسوء التغذية ومكافحة تفشي الأمراض.[27]

انخفض العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الاحتياج من 23.4 مليون شخص في عام 2022م إلى 21.6 مليون شخص في عام 2023م. ويعزى التغيير إلى حد كبير إلى التغيرات الفنية في تقييمات الاحتياجات على مستوى المجموعات القطاعية وتوقعات الأمن الغذائي المنقحة التي صدرت في أواخر عام 2022م، فضلا عن التحسينات المحدودة والهشة في مستويات الاحتياجات. وفي الوقت نفسه، فإن تكلفة الاستجابة لتلك الاحتياجات، وبسبب التغييرات في التدخلات، و زيادة تكلفة العديد من التدخلات القائمة، قد قلصت الوفورات المحدودة التي كانت -لولا ذلك- ستصاحب الانخفاض الطفيف في عدد الأشخاص ذوي الاحتياج.

عدد ذوو الاحتياج مقابل المستهدفين

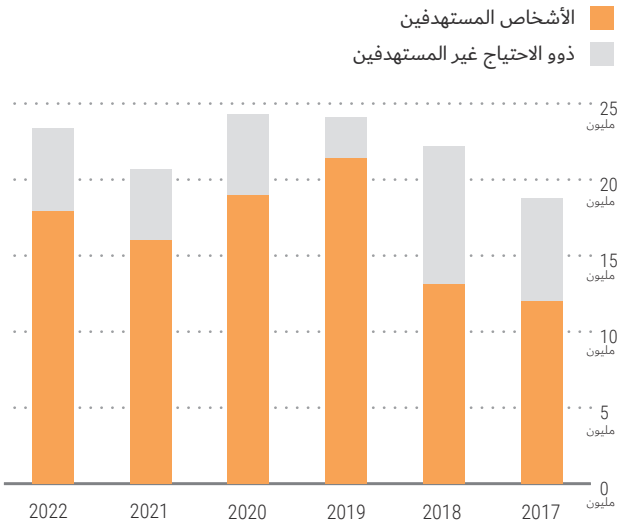

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)

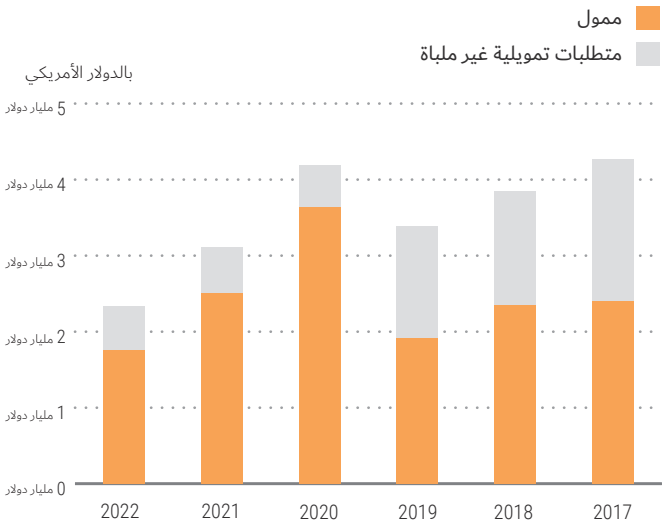

عام المناشدة	ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)	التمويل المُتلقى	نسبة ما تم تمويله
2015	21.1 مليون	11.7 مليون	1.60 مليار	0.89 مليار	%55
2016	21.2 مليون	13.6 مليون	1.63 مليار	1.03 مليار	%63
2017	18.8 مليون	12.0 مليون	2.34 مليار	1.76 مليار	%75
2018	22.2 مليون	13.1 مليون	3.11 مليار	2.51 مليار	%81
2019	24.1 مليون	21.4 مليون	4.19 مليار	3.64 مليار	%87
2020	24.3 مليون	19.0 مليون	3.38 مليار	1.91 مليار	%56
2021	20.7 مليون	16 مليون	3.85 مليار	2.35 مليار	%61
2022	23.4 مليون	17.9 مليون	4.27 مليار	2.33 مليار	%55

المصدر: خدمة التتبع المالي حتى 15 يناير 2023م.

لحج، اليمن
صورة: س. حيان/لجنة الإنقاذ الدولية

الباب الأول:
أولويات الاستجابة الاستراتيجية

لحج، اليمن
صورة: رامي إبراهيم/المنظمة الدولية للهجرة

1.1
الأوضاع الإنسانية والعوامل الرئيسية المستهدفة للاستجابة

لا تزال الاحتياجات الإنسانية مستمرة على مستويات عالية للغاية في جميع أنحاء البلد. وفي عام 2023، سيحتاج ما يقدر بنحو 21.6 مليون شخص (5.3 مليون رجل و5.2 مليون امرأة و 5.7 مليون فتى و 5.4 مليون فتاة) إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية في اليمن، أي ما يقرب من 66 في المائة من إجمالي السكان. وإحتياجات الحماية بصورة خاصة ما زالت سائدة، حيث يقدر أن حوالي 17.7 مليون شخص يحتاجون إلى خدمات الحماية في عام 2023م.

ولا تزال حالة الأمن الغذائي محفوفة بالمخاطر. وفي حين أن مستويات انعدام الأمن الغذائي المتوقعة في الجزء الأخير من عام 2022م لم تكن على نفس القدر من الحدة المتوقعة في وقت سابق من ذات العام - ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الهدنة، والظروف الزراعية الأفضل من المتوقع، والتمويل الإضافي المقدم من المانحين في النصف الثاني من عام 2022م، الذي مكن الوكالات من زيادة حصص الإعاشة التي تم تخفيضها - إلا أن هذه المكاسب التي تحققت هشة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 17 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو ما هو أسوأ بين شهري أكتوبر وديسمبر 2022م.[28]

وفقاً للتحليل الذي أجرته مجموعة قطاع التغذية والفحص الأوسع نطاقا لمحيط منتصف أعلى الذراع، يُتوقع أن تزداد حالات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين يمكن تحديدهم زيادةً كبيرة خلال عام 2023م، مع تحديد 540,000 طفل إضافي يعانون من سوء التغذية الحاد ما لم يتم زيادة حجم التغذية والخدمات الصحية.

ويحتاج ما يقدر بنحو 15.4 مليون شخص إلى مساعدات وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. وتسود الاحتياجات بشكل خاص في المناطق التي أدت فيها موجات النزوح الجديدة إلى المناطق الحضرية إلى إستنزاف القدرة الحالية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. وقد واجهت المناطق المحيطة بخطوط المواجهة النشطة إحتياجات شديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة لعدة سنوات، وخاصة في محافظات الجوف والبيضاء والحديدة وحجة ومأرب وشبوة وتعز، حيث يوجد 5.1 مليون شخص (من بينهم 1.4 مليون نازح) بحاجة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة.

يعيش ما يقدر بنحو 7.5 ملايين شخص، يعيش العديد منهم في أماكن نزوح مختلفة، في ظروف إيواء غير ملائمة. وتشمل هذه الظروف عدم كفاية أو عدم إمكانية الحصول على الأدوات المنزلية الأساسية والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم. وفي حين لا تزال شبكة المأوى العامة على حالها في الفترة من عام 2022م إلى عام 2023م، فإن النسبة المئوية للأشخاص ذوي الاحتياج الشديد زادت بنسبة 23 في المائة.

ويؤدي عدم الحصول على الخدمات الأساسية والدعم إلى زيادة المخاطر المختلفة، بما في ذلك العنف والاستغلال، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وغيرهم من السكان الضعفاء. أدى الصراع المستمر والتدهور الاقتصادي إلى تقويض إمكانية حصول الناس على الخدمات الصحية. وفي عام 2023، سيبقى عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الخدمات الصحية على ما كان عليه تقريبا في عام 2022م، مع انخفاض طفيف في إجمالي عدد السكان من 21.9 مليون نسمة إلى 20.9 مليون نسمة في عام 2023م، ولكن مع زيادة بنسبة 2 في المائة في عدد الأشخاص ذوي الاحتياج الشديد للخدمات الصحية. وسيحتاج أكثر من 8.6 ملايين طفل في سن المدرسة إلى المساعدة التعليمية في عام 2023م.

الفئة السكانية 1: النازحون

العدد الكلي للفئة السكانية	ذوو الاحتياج/المستهدفون
4.5 مليون	**3.1** مليون

نزح ما يقدر بنحو 4.5 ملايين شخص حتى نهاية عام 2022م. ونزح العديد منهم عدة مرات منذ عام 2015م، مما وضع اليمن في المرتبة السادسة لأكبر أزمة نزوح داخلية على مستوى العالم. وفي عام 2022م، سجلت آلية الأمم المتحدة للاستجابة السريعة الأسر النازحة حديثا في 21 محافظة (232 مديرية) و63,876 أسرة (447,132 شخصًا). ومن بين النازحين حديثا، نزح 62 في المائة (275,814 شخصًا) بسبب الصراع. وقد حدثت موجات نزوح لأكثر من 170,450 حالة نزوح جديدة وثانوية (38 في المائة من الحالات الإجمالية) بسبب السيول التي حدثت منذ يوليو فصاعدا، حيث استقبلت محافظتا حجة والحديدة نحو 60 في المائة من مجموع عدد النازحين.[29] ويواجه النازحون ضعفا مفاقما، بما في ذلك في كثير من الأحيان ظروف معيشية دون المستوى وخطرة ومحدودية فرص الحصول على المواد والخدمات الأساسية وارتفاع خطر حدوث مزيد من النزوح بسبب المخاطر المناخية

والتهديدات بالإخلاء. وبينما أدت الهدنة إلى انخفاض كبير في حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع في عام 2022م، بنسبة 76 في المائة خلال فترة الهدنة التي إستمرت ستة أشهر مقارنة بعام 2021م، إلا أنها حدثت في الوقت نفسه زيادة مقلقة بنسبة 93 في المائة في حالات النزوح المتصلة بالسيول خلال الفترة نفسها[30] وارتفعت أرقام حالات النزوح التي طال أمدها عموما إلى 4.5 ملايين[31] من 4.3 مليون في السنة السابقة.[32] وأكثر من ثلاثة أرباع جميع الأشخاص النازحين في اليمن هم من النساء والأطفال،[33] وما لا يقل عن 26 في المائة من الأسر النازحة أسر تعيلها نساء.[34]

الفئة السكانية 2: المهمشون

العدد الكلي للفئة السكانية	ذوو الاحتياج/المستهدفون
3.2 مليون	3.2 مليون

تشكل جماعة المهمشين حوالي 10 في المائة من سكان اليمن، وهي أقلية يمنية تستقر إلى حد كبير في المدن الرئيسية مثل صنعاء وعدن وتعز والمكلا والحديدة. ويعانى المهمشين منذ فترة طويلة من التمييز والاستبعاد الاجتماعي وانخفاض فرص الحصول على الخدمات العامة، والتي تفاقمت بسبب الهويَّات المتقاطعة، مثلا كونهم نازحين و/أو نساء.

ولا يحمل العديد من المهمشين وثائق إثبات الشخصية (الهوية)، مما يعوق الوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية. وكثيرا ما تتعرض النساء للمزيد من التهميش؛ ولم يلتحق ما يقرب من 40 في المائة من النساء المهمشيات بالمدارس،[35] كما أن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء المهمشات أكثر انتشارا.[36] والأطفال في مجتمع المهمشين لا يلتحقون كثيراً بالتعليم المنتظم، مما يديم دورات الفقر بين الأجيال.

معظم الأشخاص المقيمين في المواقع المضيفة للنازحين داخليا هم من الفئات المهمشة، الذين تم إستبعادهم بشكل منهجي من الوصول إلى أسواق الأراضي والإسكان الرسمية. ومقارنة بغيرهم من اليمنيين النازحين داخليا، فإن النازحين من المهمشين هم الأكثر عرضة للبحث عن مأوى في الأراضي الزراعية أو في الأماكن العامة أو في أماكن أخرى ذات ظروف معيشية أقل من المستوى المطلوب، حيث أن التحيزات الاجتماعية القديمة تعني أن المجتمعات المحلية في مناطق الوصول أقل إستعدادا لاستضافة النازحين المهمشين.

الفئة السكانية 3: الأشخاص ذوي الإعاقات

العدد الكلي للفئة السكانية	ذوو الاحتياج/المستهدفون	ذوو الاحتياج/المستهدفون
4.9 مليون	3.2 مليون	2.6 مليون

على الصعيد العالمي، تقدر منظمة الصحة العالمية أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون 15 في المائة من سكان أي بلد؛ وبالنظر إلى إرتفاع مستوى وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة في اليمن، فمن المؤكد أنها أعلى من ذلك في اليمن. ويتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بالصراع والمخاطر الطبيعية. فهي تفتقر إلى التمثيل اللازم للدفاع عن حقوقها واحتياجاتها، ولا تتاح لها سوى فرص قليلة للحصول على سبل عيش مجدية. وفي عام 2015م، تم تعليق الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن بشكل فعال بسبب النزاع.[37] [38] ولم يبق في اليمن سوى جزء صغير من المنظمات المحلية التي كانت تخدم إحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في السابق والبالغ عددها 300 منظمة لتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.[39] وكثيرا ما تكون الخدمات المتاحة غير مجهزة بما يكفي لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ويفتقر موظفو الخدمات في كثير من الأحيان إلى المعرفة المناسبة لتوفير الدعم الكافي، بما في ذلك للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، اللاتي يكن بالإضافة إلى ذلك معرضات بشدة لمخاطر الحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.[40]

2.1
الأهداف الاستراتيجية والأهداف الخاصة ونهج الاستجابة

ستُعطى الأولوية للاستجابة الإنسانية لعام 2023م وسيتم إدماجها بشكل أفضل، وستعزز مبادئ العمل الإنساني وتكفل الامتثال لها.

الاستجابة الإنسانية ذات الأولوية: يحدد نطاق خطة الاستجابة الإنسانية بالعوامل التالية:

- الأشخاص ذوي الاحتياج المحددين في وثيقة الاحتياجات الإنسانية
- تحليل مدى شدة الاحتياجات الإنسانية وحجمها وأسبابها الكامنة واتجاهاتها وتوقعات الاحتياجات الإنسانية
- مراجعة الفئات السكانية والفئات السكانية الضعيفة المختلفة
- المواقع ذات الأولوية، بناء على شدة الاحتياجات
- خيارات الناس – القائمة على نتائج مشاورات التصورات المجتمعية وآلية الملاحظات الجماعية طوال دورة التخطيط للبرامج الإنسانية
- القدرة على التقديم والإيصال

إدماج المسائل الشاملة: ستعمل مجموعات العمل والشبكات بمختلفها على كفالة الإدماج الفعال للمسائل الشاملة في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م. ووفقا لسياسة الحماية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ستواصل المجموعة القطاعية للحماية ومجالات مسؤولياتها المتخصصة دعم تعميم مراعاة الحماية من قبل المجموعات القطاعية الأخرى، بدعم من فريق العمل المعني بالإدماج بشأن قضايا الإعاقة وكبار السن وفئة المهمشين. وبالمثل، سيضمن مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية، من خلال مستشاري الشؤون الجنسانية إدماج النهج المراعية للمنظور الجنساني والعمري في جميع جوانب الاستجابة. وخلال تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية الحالية، سيأخذ الشركاء بعين الاعتبار استراتيجيات مراعاة الصراع وتعزيز العمل المحلي بوصفهما نهجين رئيسيين للاستجابة.

تتعمد مبادرات الاستجابة المتكاملة الجمع بين التدخلات القطاعية لتحسين النتائج الإنسانية. ولدى الاستجابة الإنسانية حاليا خمس مبادرات رئيسية متكاملة للاستجابة (وكما هو وارد على نحو أكثر تفصيلاً في القسم 4.1) والتي سيتم الإبقاء عليها وزيادة تعزيزها خلال عام 2023م، وهي:

1. البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة
2. الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي
3. الاستجابة المتكاملة لمواقع استضافة الأشخاص النازحين ذات الأولوية
4. الاستجابة المتكاملة للصحة العامة
5. المساعدة النقدية متعددة الأغراض

لا مركزية الاستجابة: وفقاً لتوصيات مجموعة فريق تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات، سيركز المجتمع الإنساني في اليمن في عام 2023م على تعزيز الشراكات والمشاركة مع المحاورين الرئيسيين، وتعزيز جهود الاستجابة اللامركزية بقدر الإمكان للأشخاص الأكثر احتياجا، مع مراعاة تقارب الاحتياجات والقيود الخاصة للوصول والقدرات التشغيلية. كما سيعمل الفريق القُطري الإنساني أيضا، بدعم من آلية التنسيق بين القطاعات ومجموعات العمل التابعة لها بتحسين الروابط بين آليات التنسيق المحلية والوطنية، من خلال تعزيز التنسيق القائم على أساس المناطق.

وستستمر الاستجابة الإنسانية في الاعتماد بشكل كبير على المنظمات المحلية لمساعدة الأشخاص الأكثر إحتياجا في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها وفي المناطق الصحراوية. وعلى الرغم من الدعم المستمر **للمنظمات المحلية**، لا تزال القدرات التشغيلية والتمويل مثقلين بأعباء تفوق طاقتهما، ولا تلقى الدعم الكافي بسبب عدد من المخاطر التشغيلية والأمنية. وتمشيا مع التزامات الصفقة الكبرى بشأن تعزيز العمل المحلي، سيعمل الفريق القُطري الإنساني من أجل إزالة الحواجز التي تحول دون إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، وتدعم إدماجها في آليات التنسيق، وتطوير القدرات المؤسسية لتلك المنظمات.

التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ: لا تزال الفئات السكانية الضعيفة تتأثر بالصدمات الناجمة عن الصراع والمناخ والنزوح. سيظل **التخطيط القائم على أساس مراكز العمل الإنساني** ركيزة رئيسية للتأهب للآثار الناجمة عن الصراع. وفي ضوء الأزمة المناخية المتزايدة بشكل كبير، تخطط الجهات الإنسانية في عام 2023م لتجريب أنشطة **عمل إستباقية** لتغطية 168 مديرية في 19 محافظة، بهدف توفير العمل الإنساني الجماعي في الوقت المناسب والحد من أثر السيول على الفئات السكانية الضعيفة التي تعيش في المناطق المعرضة للخطر. وسيدعم تعزيز تحليل المخاطر، والتجهيز المسبق للإمدادات، وبناء قدرات الشركاء المحليين، أنشطة التأهب لمواجهة الأزمات المناخية وأزمات الصراع.

لحج، اليمن
صورة: س.حيان/ اللجنة الدولية للإنقاذ

الهدف الاستراتيجي الأول:
الحد من الوفيات والأمراض بين النساء والفتيات والفتيان والرجال المتضررين من الأزمة عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح في الوقت المناسب وبصورة آمنة وعادلة.

المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة	المتطلبات التمويلية
14 مليون	3.4 مليون	7.1 مليون	2.1 مليون	2.7 مليار دولار امريكي

الأساس المنطقي والنتائج المتوخاة

خفض الظروف المهددة للحياة من خلال التدخلات الإنسانية المتكاملة والمتعددة القطاعات والمنقذة للأرواح، بما في ذلك ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأوبئة والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات وخفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات والصدمات/الإصابات فضلا عن مخاطر الحماية (التي يتناولها أيضا الهدف الاستراتيجي 3).

الهدف الخاص 1.1: مواصلة الكفاح لتجنب المجاعة مع التخفيف أيضا من حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال استجابات تقدم في الوقت المناسب ومتكاملة جغرافيا ومتعددة القطاعات ومنقذة للأرواح تستهدف الأشخاص من جميع الأعمار ومن الجنسين (ذكور وإناث).

وفي إطار هذا الهدف الخاص، سيتم استهداف 14 مليون شخص بالمساعدات الغذائية الإنسانية وخدمات التغذية، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الطارئة. وستركز الاستجابة على المناطق الجغرافية والفئات السكانية التي تم تحديدها على أنها تعاني من درجة عالية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 3 وما فوق وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) وارتفاع معدل انتشار سوء التغذية. وستحدد المبادرة المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة - التي تجمع بين المجموعات القطاعية للأمن الغذائي والزراعة والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة - بصورة مشتركة أولويات المواقع الجغرافية من أجل توفير إستجابة متكاملة لمواجهة الظروف المهددة للحياة التي يسببها انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.

وسينفذ الشركاء في التنمية والسلام في اليمن، بالتكامل مع هذه الجهود ووفقا لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أنشطة مختلفة لمعالجة بعض الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشمل هذه الأنشطة الاستثمار في الثروة الحيوانية والزراعة ومصائد الأسماك لدعم الإنتاج الغذائي المحلي، وإدارة المياه وتطوير الهياكل الأساسية للمياه، والإدارة البيئية المستدامة.[41]

الهدف الخاص 2.1: الوقاية من الأمراض الوبائية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والتخفيف من حدتها والاستجابة لها؛ تحسين الصحة الإنجابية وتقليل وفيات الأمهات والمواليد والأطفال؛ الاستجابة للناس المصابين بجروح جراء الصراع، بما في ذلك الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار؛ وتقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي الكافية للسكان المتضررين من خلال استجابة متعددة القطاعات.

بالتزامن مع نظام الرعاية الصحية المستنفدة في اليمن، أصبحت حياة الملايين من اليمنيين مهددة بالأوبئة والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. واستجابة لذلك، ستواصل الوكالات تنفيذ أنشطة رصد الفاشيات والوقاية منها وعلاجها. وستركز الاستجابة أيضا على الصحة الإنجابية والأنشطة ذات الصلة، بهدف الحد من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد ووفيات الأطفال، والاستجابة لاحتياجات الرعاية الصحية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ستشمل الاستجابة المتكاملة في إطار مبادرة الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي تدخلات من المجموعات القطاعية المعنية بالتعليم والحماية والصحة. وستضطلع بأنشطة للتخفيف من مخاطر وقوع ضحايا من المدنيين بسبب الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك مساعدة الناجين. وسيتم تعزيز أنشطة حماية السكان الذين تعنى بهم هذه الأنشطة، بما في ذلك منع انتهاكات الحقوق وتخفيف حدتها من خلال المناصرة، والتدخلات المجتمعية، والجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على الوثائق المدنية وإعمال حقوق الإسكان والأراضي والملكية؛ والإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام؛ وتوفير الخدمات المتخصصة للنساء والأطفال.

إن التخزين المسبق والتوزيع الأساسيان للمخزون الاحتياطي ومخزونات الطوارئ من المواد غير الغذائية أمران حاسمان لنجاح الاستجابة الطارئة، ويشتملان على المواد غير الغذائية والمساكن الإيوائية الطارئة ولوازم إصلاح المأوى، وتعتبر إجراءات التأهب للمأوى ضرورية لضمان حماية السكان المتضررين من طقس الشتاء القاسي والكوارث الطبيعية التي تسهم في توفير بيئة معيشية مادية آمنة ومأمونة وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

الهدف الخاص 3.1: خفض الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان على الناس المتضررين من جميع الأعمار والجنسين (ذكور وإناث)، بمن فيهم النازحين حديثًا، من خلال تقديم استجابة معززة متعددة القطاعات ومنقذة للأرواح.

وستنفذ الوكالات استجابات في الوقت المناسب لإنقاذ أرواح النازحين بسبب الصراعات أو الكوارث الطبيعية مثل السيول. وستكفل آلية الاستجابة السريعة تنفيذ التدخلات المتعددة القطاعات المنقذة للأرواح على الفور إلى النازحين حديثا، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا. وسيعمل شركاء العمل الإنساني على المناصرة مع الجهات في مجال التنمية لإدخال تحسينات على شبكة المياه، وخطط الصيانة ونقل النفط من وحدة التخزين العائم والتفريغ للتخزين (صافر)، وهي عبارة عن سفينة قديمة راسية قبالة ساحل اليمن على البحر الأحمر، وهي معرضة لخطر تسرب النفط أو الانفجار. وقد يؤثر هذا الحدث تأثيرا شديدا على مئات الآلاف من البشر ومصائد الأسماك والبيئة والمناطق الساحلية لعدة بلدان.

لحج، اليمن
صورة:: أحمد ماهر / وكالة الإنماء والإغاثة الأدنتستية (أدرا)

الهدف الاستراتيجي الثاني:
تحسين القدرة على الصمود للفئات الضعيفة من النساء والفتيات والرجال والفتيان من جميع الأعمار المتضررين من الأزمة من خلال زيادة الوصول الآمن والكريم والكافي إلى الاستجابة متعددة القطاعات والحلول المستدامة.

المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة	المتطلبات التمويلية
2.8 مليون	0.7 مليون	1.4 مليون	0.4 مليون	1.1 مليار دولار امريكي

الأساس المنطقي والنتائج المتوخاة

ستوفر الوكالات الإنسانية البرامج المتخصصة والمتكاملة بهدف ضمان جودة وكفاية الخدمات لتلبية الاحتياجات الأكثر أهمية وتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي. وستركز الاستجابة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي على الأنشطة التي تدعم توفير الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش وسائر الأنشطة التي ستسهم في بناء قدرة الأشخاص المتضررين على الصمود.

ستستفيد الاستجابة الإنسانية في إطار هذا الهدف الخاص من أنشطة التنمية وبناء السلام التكميلية على النحو المبين في النتيجة الثانية في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيؤدي تعزيز المؤسسات الوطنية وتمكين المرأة وتوفير الوثائق المدنية للنازحين إلى زيادة فرص حصول الفئات الضعيفة على الخدمات الأساسية وتيسير تقديم الخدمات الإنسانية.

الهدف الخاص 1.2: تحسين المستويات المعيشية وضمان الوصول الآمن والحافظ لكرامة الناس الضعفاء من جميع الأعمار والجنسين (ذكور وإناث) من خلال تقديم سبل العيش، والخدمات الأساسية الشاملة وذات الجودة، والمساعدات متعددة القطاعات الكافية

سيتم تقديم المساعدات لضمان التسليم الآمن والجودة للخدمات الأساسية إلى لسكان النازحين وغير النازحين المتضررين من الأزمة، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون في إطار هذا الهدف الاستراتيجي.

وسيقدم شركاء العمل الإنساني برامج متكاملة متعددة القطاعات للخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، والمأوى والمواد غير الغذائية، والتعليم، والصحة، وتنسيق وإدارة المخيمات. وتشمل الأنشطة المحددة توفير حلول للمواد غير الغذائية وتوفير أماكن إيواء محلية طارئة، ودعم الإيجار وصيانة المآوي وتحسينه ودعم تخطيط المساكن الإيوائية.

الهدف الخاص 2.2: تعزيز الحلول المستدامة، وتأمين الحيازة، وقدرة الصمود للسكان النازحين، والعائدين، والمجتمعات المضيفة الضعيفة، واللاجئين، والمهاجرين من خلال المبادرات متعددة القطاعات.

ويشكل تقديم حلول دائمة لمساكن النازحين والعائدين التي طال أمدها أولوية في الاستجابة لعام 2023م. ويركز هذا الهدف على توفير حلول دائمة من خلال إعطاء الأولوية للأنشطة الإنسانية التي تعزز القدرة على الصمود والاكتفاء الذاتي، مثل الحصول على الوثائق المدنية وحقوق الإسكان والأراضي والملكية والمأوى الانتقالي وإعادة تأهيل المساكن وإعادة بناء المساكن التي من شأنها الحد من اعتماد الأسر على المساعدة الإنسانية في الأجل الطويل. ويشمل أيضا الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام وغيرها من الأنشطة التي تيسر الإدماج أو العودة الطوعية الآمنة والكريمة، حيثما أمكن ذلك.

الهدف الاستراتيجي الثالث:
منع مخاطر الحماية والحد منها وتخفيف حدتها، والاستجابة لاحتياجات الحماية عن طريق بناء بيئة أكثر حماية، وتعزيز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة القائمة على المبادئ.

الأساس المنطقي والنتائج المتوخاة

المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة	المتطلبات التمويلية
4.7 مليون	1.1 مليون	2.4 مليون	0.7 مليون	0.47 مليار دولار امريكي

سيكفل الشركاء في المجال الإنساني رفع مستوى الحماية من خلال العمل الرفيع المستوى الذي تقوم به القيادة الإنسانية، فضلا عن تعميم الأنشطة البرنامجية للمجموعات القطاعية. وستكفل المجموعات القطاعية الإدماج الكامل لحقوق الأقليات والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن واحترامهم تلك الحقوق، فضلا عن إتاحة فرص متكافئة للحصول على المساعدة للسكان المتضررين. وستعالج إحتياجات الحماية الفورية للأشخاص الذين يعانون من أوجه ضعف محددة - مثل الأطفال والناجيات من العنف القائم على نوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المعرضين لخطر الاستبعاد - من خلال برامج الحماية المباشرة والاستجابات المتعددة القطاعات بما يكفل الدعم الكلي. وسيعمل الشركاء على زيادة الوصول الآمن إلى إدارة الحالة والاستشارات القانونية والتمثيل القانوني والحصول على الفرص والخدمات الاقتصادية. وستعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والجهات المسؤولة عن أداء المهام والشبكات المجتمعية على توفير الحماية.

الهدف المحدد 1.3: تعزيز الالتزامات الخاصة بمركزية الحماية من خلال توحيد إجراءات الحماية التي تدعم الإدماج، والمشاركة، والوصول الكامل للخدمات ذات الجودة والقائمة على المبادئ دون تمييز على نطاق الاستجابة الإنسانية.

سيتم تقديم المساعدات لضمان التسليم الآمن والجودة للخدمات الأساسية إلى لسكان النازحين وغير النازحين المتضررين من الأزمة، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون في إطار هذا الهدف الاستراتيجي.

تحت قيادة الفريق القُطري الإنساني، سيعمل الشركاء في المجال الإنساني على تنفيذ العمل المشترك بشأن قضايا الحماية الرئيسية المحددة في إستراتيجية الحماية المركزية للفريق القطري الإنساني لعام 2023م، بما في ذلك ضمان الوصول الكامل إلى الخدمات الجيدة والقائمة على المبادئ دون تمييز.

الهدف الخاص 2.3: خدمات الحماية ذات الجودة والمتخصصة والمتكاملة التي تلبي احتياجات الحماية المنقذة للأرواح، مثل الحصول على الوثائق المدنية الشخصية، وحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، ودعم الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والخدمات الضرورية لحماية الأطفال، وإدارة الحالات، بينما يتم التقليل من أثر مخلفات الحرب القابلة للانفجار، من خلال تقديم خدمات الحماية المتخصصة والمستهدفة للناس الذين يتعرضون للمخاطر والعنف، والاستغلال، والإساءة، بالإضافة إلى بناء القدرات والمناصرة.

سيقدم شركاء العمل الإنساني للناجين والأشخاص المعرضين لخطر العنف والاستغلال والانتهاك خدمات حماية متكاملة ومجتمعية وموجهة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي. وستشمل الأنشطة المحددة تقديم الدعم في الوقت المناسب للأشخاص المتضررين من الأزمات الذين يملكون وثائق مدنية تالفة أو مفقودة، فضلا عن المناصرة الرامية إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات المتخصصة للناجين. وسيعمل الشركاء أيضا على زيادة التركيز على الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، بما في ذلك من خلال زيادة أنشطة التوعية بمخاطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار وتقديم المساعدة إلى الضحايا للحد من أثر مخاطر المتفجرات على المدنيين وعلى الوصول الإنساني.

3.1
الأهداف الإدارية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م

نالت الأهداف الإدارية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022م ترحيبا كبيرا من قبل الفريق القُطري الإنساني والمانحين والشركاء في المجال الإنساني وتم إحراز تقدم كبير في تحقيق معظم تلك الأهداف. وقد تم المضي قدما بالأهداف الإدارية التي لم تكتمل بالكامل في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م إلى جانب إتخاذ إجراءات جديدة.

وبهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 والتنفيذ الفعال لها ومجموعة من القضايا التي تخصها، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذها الفريق القُطري الإنساني في خطة الاستجابة الإدارية إستجابةً لتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات للتوصيات بشأن الأزمة اليمنية،[42] تم وضع الأهداف الإدارية التالية. وقد حددت كأولويات رئيسية الفريق القُطري الإنساني بقيادة منسق الشؤون الإنسانية. وتكمل الأهداف الإدارية الشروط المرجعية للفريق القُطري الإنساني واتفاق الفريق القُطري الإنساني في اليمن، وخطة الاستجابة الإدارية التي إستندت إلى المبادرات القائمة لتحسين نوعية الاستجابة الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على المجالات الاستراتيجية الرئيسية. ومن خلال وضع مؤشرات الأداء لكل هدف من هذه الأهداف، سيقوم الفريق القُطري الإنساني باستمرار برصد التقدم المحرز في تحقيق كل هدف من هذه الأهداف، وسيعمل على تنفيذها، بدعم من المنتديات المقترحة في الجدول الزمني المقترح. وينصب التركيز في عام 2023م على تجاوز أطر العمليات والسياسات ووضع إجراءات متتابعة بشأن هذه المجالات ذات الأولوية.

الهدف العام: تعزيز القيادة في مجالات التركيز الاستراتيجية من أجل تحقيق الأثر المنشود.

1. تضع مركزية الحماية في صميم جميع الاستجابات الاستراتيجية والتشغيلية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) وضع إستراتيجية مركزية الحماية للفريق القُطري الإنساني مع مجموعة محدودة (3-2) من أولويات الحماية الواضحة،[43] التي سيوصي بها كمجموعة واحدة من قبل الفريق القُطري الإنساني والشركاء في المجال الإنساني على نطاق أوسع.

تمشيا مع سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية في العمل الإنساني وبيان مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مركزية الحماية ونداء الأمين العام للأمم المتحدة للعمل من أجل حقوق الإنسان، سيضمن الفريق القُطري الإنساني مركزية الحماية في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية. واستنادا إلى تحليل مجموعة قطاع الحماية وغيرها من الوكالات الرائدة ذات الصلة، ستحدد أولويات الحماية الحاسمة الأهمية في إستراتيجية الحماية للفريق القُطري الإنساني، وسترفع الوكالات الرائدة الرفيعة المستوى مذكرة مسائل الحماية الحاسمة الأهمية إلى الفريق القُطري الإنساني في عام 2023م

1.1 تعزيز القدرة والمساءلة في الاستجابة للحماية الجماعية من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجية مركزية الحماية، مصحوبة بخطة تنفيذ وإطار مراقبة لمركزية الحماية للفريق القُطري الإنساني لمراقبة التقدم المحرز واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ستعرض الوكالات التي تتولى القيادة مذكرة مسائل الحماية الهامة إلى الفريق القطري الإنساني الذي سيقوم بدوره بمراقبة تحقيق الإنجاز المحرز بانتظام فيما يتعلق بمركزية الحماية مع التغييرات في المؤشرات المحددة في إطار مراقبة مركزية الحماية لضمان تعزيز القدرة والمساءلة لاستجابة الحماية الجماعية.

مؤشرات الأداء	المنتدى/القيادة	الجدول الزمني
مشاركة مسودة استراتيجية مركزية الحماية[44] للفريق القُطري الإنساني في الربع الأول من العام 2023م واعتمادها وإعمالها.	الفريق القُطري الإنساني الوكالات الرائد في مجال الحماية مشروع القدرة الاحتياطية للحماية مجموعة قطاع الحماية ومجالات مسؤولياتها المتخصصة	الربع الأول التصديق الربع الأول-الربع الرابع 2023م التفعيل
المستجدات المرحلية لاستراتيجية مركزية الحماية للفريق القُطري الإنساني	الفريق القُطري الإنساني الوكالات الرائد في مجال الحماية مشروع القدرة الاحتياطية للحماية مجموعة قطاع الحماية ومجالات مسؤولياتها المتخصصة	الربع الثاني والربع الرابع 2023م

1.2 تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو جيد وتكثيف نطاقها في الوقت المناسب في هذا المنعطف المحوري، مع تسجيل الحوادث المتزايدة المتعلقة بمخلفات الحرب القابلة للانفجار، من أجل إنقاذ الأرواح وتعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

في أكتوبر 2022م، عقدت مشاورات مع شركاء العمل الإنساني بشأن الفرص والتحديات التي يمكن أن تتيحها زيادة أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في اليمن. وسيقود منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية هذا التوسيع، مع إمكانية نشر قدرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في اليمن، وإجراء مناقشات مفتوحة مع السلطات الدولية والمحلية للحصول على تصاريح لاستيراد معدات الإجراءات المتعلقة بالألغام الهامة ودعم آليات التنسيق القائمة على المستوى الفني. تتمثل الشروط الأساسية لزيادة حجم الأعمال المتعلقة بالألغام في التمويل الكافي للأعمال المتعلقة بالألغام وزيادة وجود الشركاء في العمليات وتحسين الوصول إلى مناطق سيطرة أنصار الله.

مؤشرات الأداء	المنتدى/القيادة	الجدول الزمني
زيادة النسبة المئوية لتمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام	الفريق القُطري الإنساني منسق الشؤون الإنسانية مجالات اختصاص الإجراءات المتعلقة بالألغام	الربع الأول – الربع الرابع 2023م
زيادة عدد شركاء العمل المنفذين	الفريق القُطري الإنساني منسق الشؤون الإنسانية مجالات اختصاص الإجراءات المتعلقة بالألغام	الربع الأول – الربع الرابع 2023م
زيادة عدد الأمتار المربعة من الأراضي التي شملها المسح وتم تطهيرها	الفريق القُطري الإنساني مجالات اختصاص الإجراءات المتعلقة بالألغام	الربع الأول – الربع الرابع 2023م
زيادة عدد الفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين يحضرون دورات التوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار	الفريق القُطري الإنساني مجالات اختصاص الإجراءات المتعلقة بالألغام	الربع الأول – الربع الرابع 2023م

2. ضمان الوصول المجدي إلى المجال الإنساني والحفاظ عليه بما يتماشى مع مبادئ العمل الإنساني من أجل التغلب على المخاطر التي تهدد الاستقلال التشغيلي.

على النحو الموصى به في خطة الاستجابة الإدارية، سيوضع نهج جماعي أفضل لتعميم مبادئ العمل الإنساني، بحيث تنشئ الوكالات سبلا للعمل في وحدة عند مواجهة التهديدات السياسية للاستقلال التشغيلي. وسيشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، وضع وتنفيذ مبادئ التشغيل المشتركة والمواقف الجماعية والخطوط الحمراء، فضلا عن هياكل المساءلة. وسيكون هذا العمل تتويجا لاستراتيجية الوصول للفريق القُطري الإنساني واستراتيجية مركزية الحماية، حيث سيجري العمل بأنشطة مناصرة مشتركة ملموسة لحماية الحيز التشغيلي.

مؤشرات الأداء	المنتدى/القيادة	الجدول الزمني
وضع وتنفيذ مبادئ التشغيل المشتركة للفريق القُطري الإنساني	الفريق القُطري الإنساني تطوير مبادئ التشغيل المشتركة - الفريق العامل المعني بإيصال المساعدات الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المناصرة – منسق الشؤون الإنسانية والفريق القُطري الإنساني ومجموعة المناصرة للفريق القُطري الإنساني	الربع الأول 2023م
عدد المشاركات الجماعية رفيعة المستوى مع الحكومة اليمنية في عدن والسلطات في صنعاء بشأن قضايا مختلفة مثل الاتفاقات الفرعية، وتقييمات الاحتياجات وإجراءات الاستيراد والتأشيرات ومتطلبات المحرم وسفر الموظفين والعوائق البيروقراطية الأخرى والتدخلات في المساعدات وحماية العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية.	الفريق القُطري الإنساني منسق الشؤون الإنسانية وأعضاء الفريق القُطري الإنساني ومجموعة المناصرة التابعة للفريق القُطري الإنساني	طوال 2023م

3. يتم تطوير هيكل التنسيق وتحسينه على النحو الأمثل من أجل تنسيق عملياتي مبسط ومتسق، ولتعزيز تعاون أقوى مع تحسين كفاءة تدفق المعلومات واتخاذ القرارات من أجل إستجابة إنسانية تتسم بالكفاءة.

إجراء مراجعة لهيكل التنسيق لتبسيط هيئات التنسيق الوطنية والمحلية، وآليات الإبلاغ، وتحسين كفاءة تدفق المعلومات واتخاذ القرارات. وسيستكشف المزيد من تعزيز اللامركزية في الاستجابة على مستويات مراكز العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال زيادة المشاركة ومشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية وتعزيز التخطيط القائم على المناطق.

سيعزز التعاون بشأن المسائل الرئيسية مثل منع مخاطر المجاعة من خلال العمل المشترك بشأن نظام الرصد الدينامي[45] الذي سيلفت انتباه الفريق القُطري الإنساني والجهات المانحة إلى السياقات المتدهورة، مع تحديث مجموعة من مؤشرات الطوارئ ودرجات مقياس الشدة شهريا. وستغطي أداة رصد المعلومات المتعلقة بالتغيرات الناشئة على أرض الواقع على مستوى المديريات التي تحدد الأوضاع الآخذة في التدهور. وستوضع خرائط تبين السياقات العالية الشدة والطوارئ لدعم عملية إتخاذ القرارات.

مؤشرات الأداء	المنتدى/القيادة	الجدول الزمني
إجراء مراجعة لهيكل التنسيق لمعالجة الشواغل المذكورة أعلاه	الفريق القُطري الإنساني، آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية، فريق التنسيق الإقليمي، مجموعة العمل المعنية بإدارة وتقييم المعلومات منسق الشؤون الإنسانية بدعم من آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	الربع الأول-الربع الثاني 2023م
الإطار المتكامل للحد من مخاطر المجاعة/ إطار عمل المراقبة المشتركة خطة الاستعداد لأزمات الأمن الغذائي يتم تطوير منصة المراقبة بنظام إنذار	الفريق القُطري الإنساني منسق الإطار المتكامل للحد من مخاطر المجاعة مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة، مجموعة قطاع الصحة، ومجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، جنبا إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي والفاو واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية	الربع الأول 2023م

4. مواصلة البناء على التنسيق بين المجالات الإنسانية والتنموية والسلام في اليمن، مع تحسين الترابط بين البرامج لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، بهدف تحقيق آثار مستدامة على السكان المتضررين، لا سيما من أجل الاستجابات الجماعية المؤثرة في مجالات تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، ونزوح السكان، من أجل التصدي للدوافع الكامنة وراء الاحتياجات الإنسانية.

سلطت خطة الاستجابة الإدارية لعام 2022م الضوء على العلاقة بين العمل الإنساني والتنموي والسلام باعتبارها إجراء أساسيا. وحددت خطتا الاستجابة الإنسانية لعامي 2022م و 2023م بناء القدرة على الصمود كأحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية. وقد أنشئت هيئتان متكاملتان للفريق القُطري الإنساني - مجموعة شركاء اليمن على المستوى الاستراتيجي ومجموعاتهما القطاعية الفنية، والفريق الفني للشركاء في اليمن - لقيادة المناقشة في جانب المانحين مع التركيز على التنمية. وفي عام 2019م، تمت صياغة إستراتيجية العلاقة بين العمل الإنساني والتنموي والسلام. وستستفيد أوجه التعاون الخاصة بالقطاعات المحددة في إطار الفصل المتعلق بالمجموعات القطاعية في خطة الاستجابة الإنسانية من تنقيح إستراتيجية العلاقة بين العمل الإنساني والتنموي والسلام، ووضع إطار أوسع يسترشد به في مواصلة العمل، فضلا عن بدء طريقة عمل مشتركة بين الفريق الفني للشركاء في اليمن والمجموعات القطاعية الإنسانية التابعة لآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية.

مؤشرات الأداء	المنتدى/القيادة	الجدول الزمني
وضع نتائج جماعية لليمن	الفريق الفني للشركاء في اليمن وآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	الربع الأول-الربع الثاني 2023م
يتمتع الفريق الفني للشركاء في اليمن بمشاركة نشطة وتبادل المعلومات من آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية لإنشاء روابط بين الاستجابة والتدخلات الإنمائية	الفريق الفني للشركاء في اليمن وآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية	الربع الأول-الربع الثاني 2023م

مأرب، اليمن
صورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

5.1 الاستجابة الشاملة والجيدة للنازحين

1 تحسين تتبع الأشخاص النازحين والعائدين من النزوح لتقوم عليها استجابة خاضعة للمساءلة. وعلى وجه التحديد، سيهدف الفريق القُطري الإنساني إلى تتبع تحركات النازحين والعائدين بشكل منهجي في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في شمال غرب اليمن من خلال إستئناف مصفوفة تتبع النزوح للحصول على بيانات أكثر موثوقية عن النازحين والعائدين لتوفير المعلومات اللازمة للاستجابة.

مؤشرات الأداء	المنتدى/القيادة	الجدول الزمني
المناصرة وتأمين التمويل من أجل إعادة تفعيل مصفوفة تتبع النزوح في الشمال الغربي	الفريق القُطري الإنساني منسق الشؤون الإنسانية، المنظمة الدولية للهجرة	الربع الأول-الربع الثالث 2023م

سيركز الفريق القُطري الإنساني على تعزيز التنسيق والسياسات المتعلقة بقابلية التشغيل المشترك للبيانات وتبادل البيانات والتحليل والإدارة العامة للمعلومات. وإلى جانب تعزيز التقييمات على الصعيد الوطني، سيتم تشجيع ودعم التقييمات القائمة على المناطق، وتقييمات مواقع آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية وزيارات المراقبات المشتركة بين الوكالات.

5.2 دعم النازحين داخلياً من خلال العمل المنسق للوصول إلى الحلول المستدامة لتقليل حاجتهم إلى المساعدة المحددة والحماية المرتبطة بنزوحهم، واتخاذ إجراءات لمنع النزوح وتقليل مدته، بدعم من الجهات الإنمائية الفاعلة

أبين، اليمن
صورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

يلتزم إتفاق الفريق القُطري الإنساني بوضع إطار للحلول المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، توفر خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي أهدافا وتوجيهات شاملة واضحة بشأن الحلول المستدامة للنازحين داخليا، وتحتاج أي إستراتيجية أو سياسة تم تطويرها حتى الآن إلى مراجعة في ضوء هذه المذكرة التوجيهية. وسيدعم الفريق القُطري الإنساني، تحت إشراف المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية، تفعيل الحلول المستدامة.

مؤشرات الأداء	المنتدى/القيادة	الجدول الزمني
أنشطة محددة لإيجاد حلول المستدامة وضعت في إطار الفريق العامل المعني بالحلول المستدامة وجرى تفعيلها لعام 2023	فريق العمل المعني بالحلول المستدامة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	طوال 2023م

اليمن هو أحد البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي في إطار خطة عمل المرحلة الثالثة من خطة عمل المستشار الخاص المعني بالنازحين التي سيتم تنفيذها من خلال عمل خطة عمل محلية قطرية، مع أنشطة محددة من قبل وكالات مختلفة حددها بالتفصيل فريق العمل المعني بالحلول المستدامة في اليمن تحت رعاية مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وكسر حلقة النزوح المطول والمتكرر ودعم العودة الآمنة والكريمة حيثما أمكن ذلك، بالإضافة إلى الإدماج، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تضطلع به السلطات الوطنية في حماية النازحين داخليا وخدمتهم سعيا إلى إيجاد حلول دائمة.

تحديثات الإنجاز: خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022م – الأهداف الإدارية

مؤشرات الأداء	المنتدى	الجدول الزمني	الحالة	ملاحظات
الهدف الإداري الأول: إدماج الدروس المستفادة باستمرار في الاستجابة المستمرة لكفالة تقديم مساعدة إنسانية فعالة وخاضعة للمساءلة				
مراقبة خطة العمل للتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات الذي تم وضعه في الربع الثالث من العام 2022م وذلك بصفة ربع سنوية	الفريق القُطري الإنساني	الربع الثاني – الربع الرابع، 2022م	اكتمل	تم وضع خطة الاستجابة الإدارية لتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات، وتم إصدار أول تقرير رصد فصلي. والعمل مستمر لتنفيذ توصيات تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات في الاستجابة الإنسانية
الهدف الإداري الثاني: تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين في عملية تخطيط وتنفيذ ومراقبة الاستجابة				
تشغيل الاشراك المجتمعي في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن ومجموعة العمل المعنية بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين	مجموعة العمل المعنية بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين	الربع الثاني، 2022	اكتمل	مجموعة العمل المعنية بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين تعمل بكامل طاقتها منذ مايو 2022
وضع إطار لنظام آلية الملاحظات الجماعية على نطاق الاستجابة لجمع وتحليل وتقديم تقارير عن شكاوى الوكالات/المجموعات القطاعية وملاحظاتها من أجل الاستعراض العام والتوجيه للفريق القُطري الإنساني، وإجراء مسوحات للمفاهيم والتصورات	مجموعة العمل المعنية بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين	الربع الثاني-الربع الرابع، 2022	اكتمل/ جار	تم تطوير منصة آلية الملاحظات الجماعية من خلال المشاورات ومن المتوقع إجراء التحليل الأول في ديسمبر 2022م. الانتهاء من مسح التصورات المجتمعية.
الهدف الإداري الثالث: تحسين الروابط المشركة بين العمل الإنساني والتنموي السلام				
يعمل منتدى العلاقة بين العمل الإنساني والتنموي والسلام في اليمن ويتم تطوير استراتيجية منتدى العلاقة بين العمل الإنساني والتنموي والسلام واعتمادها	منتدى العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام	الربع الثاني-الربع الرابع، 2022	اكتمل / جار اكتمل	تم تشكيل مجموعة الشركاء في اليمن والفريق الفني للشركاء في اليمن، وهناك تطورات أخرى جارية.
تشغيل مجموعة العمل المعنية بالحلول المستدامة	مجموعة العمل المعنية بالحلول المستدامة	الربع الثاني، 2022		تم تشكيل مجموعة العمل المعنية بالحلول المستدامة. وتم عقد أول اجتماع لها في نوفمبر 22
الهدف الإداري الرابع: تحسين جودة الاستجابة والرؤية الإنسانية				
يتم إجراء تقييمات على مستوى الدولة وتشكل الأساس لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م	آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية، مجموعة العمل المعنية بإدارة المعلومات والتقييمات	الربع الثاني-الربع الرابع، 2022	جارية	مذكرة منفصلة بشأن تحديثات التقييم
تم تطوير وتنفيذ إطار رصد خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022م	آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية	الربع الثاني-الربع الرابع، 2022	اكتمل	
الهدف الإداري الخامس: تعزيز الاستجابة والمناصرة الجماعية				
تم إعداد وتنفيذ استراتيجية المناصرة الخاصة بالفريق القُطري الإنساني	الفريق القُطري الإنساني	الربع الثاني/الربع الثاني-الربع الرابع، 2022	اكتمل / جار اكتمل / جار	تم إعتماد استراتيجية المناصرة في ديسمبر 2022م
تم تحديث استراتيجية الوصول الخاصة بالفريق القُطري الإنساني وتنفيذها	الفريق القُطري الإنساني/ فريق العمل المعني بالوصول الإنساني	الربع الثاني/الربع الثاني-الربع الرابع، 2022		تم إعتماد استراتيجية الوصول في يناير 2022م
الهدف الإداري السادس: مركزية الحماية				
تم تطوير استراتيجية وخطة عمل مركزية الحماية للفريق القُطري الإنساني وتتم مراقبة التنفيذ على أساس ربع سنوي على الأقل إن لم يكن أكثر بانتظام	الفريق القُطري الإنساني/ مجموعة قطاع الحماية (مجموعة دعم التنفيذ المحتملة)	الربع الثاني-الربع الرابع، 2022	جارية	شكلت مجموعة قطاع الحماية مجموعة عمل فنية للعمل على تطوير استراتيجية مركزية الحماية للفريق القُطري الإنساني، وسيتم الانتهاء من مسودة الاستراتيجية بحلول نهاية الربع الأول من عام 2023م.

4.1
مبادرات الاستجابة المتكاملة

تجمع مبادرات الاستجابة المتكاملة عن قصد بين التدخلات القطاعية لتحسين النتائج الإنسانية في اليمن.

المبادرة المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة

الهدف العام للمبادرة المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة هو منع المجاعة والتخفيف من حدة الجوع من خلال زيادة الوصول إلى الغذاء ، والإمدادات والخدمات المنقذة للحياة ، وزيادة القوة الشرائية والمناصرة من أجل التدابير التي تحقق الاستقرار الاقتصادي. ستحدد المبادرة المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة، المدعومة من المجموعات القطاعية للأمن الغذائي والزراعة، والتغذية، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة، المواقع المستهدفة ذات الأولوية ومعايير الاختيار القائمة على مسوحات سمارت، التصنيف المرحلي المتكامل، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، ومعايير أخرى متفق عليها بشكل مشترك، مثل تفشي المرض. تعتبر مناطق الساحل الغربي ومأرب وصعدة والجوف من بين المواقع الجغرافية التي تم تحديدها بالفعل على أنها ذات التقاء واضح بين الخطورة والضعف. ستظل المبادرة المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة بمثابة أداة للاستجابة متعددة القطاعات للسكان غير النازحين والمتضررين من الأزمات.

الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

تعمل مجموعة العمل الفنية الخاصة بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي على تسهيل الاستجابة المتكاملة للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. تشكل مجموعات قطاع الصحة والتعليم والحماية جنباً إلى جنب مع مجال اختصاص حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي مجموعة العمل الفنية للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. تعمل مجموعة العمل الفنية على تقديم دعم شامل لحوالي 8 ملايين شخص من ذوي الاحتياج، مما يتطلب الوصول المباشر إلى علاج الصحة النفسية، بينما يحتاج أكثر من 90 في المائة من السكان إلى شكل من أشكال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بسبب الظروف المعيشية القاسية. ستواصل مجموعة العمل الفنية للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي العمل مع الشركاء المعنيين والهيئات التنسيقية والسلطات المحلية لضمان أن تكون الاستجابة شاملة مع دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي كجزء أساسي من الاستجابة الإنسانية. الأولويات الأربع الرئيسية هي: 1) توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي. 2) بناء قدرات الشركاء مع التركيز على العاملين في الخطوط الأمامية وأول المستجيبين. 3) رسم خرائط الخدمة. و 4) مسار الإحالة.

استجابة متكاملة لمواقع استضافة النازحين ذات الأولوية

تسعى مبادرة مشتركة من قبل تنسيق وإدارة المخيمات والمأوى / المواد غير الغذائية ومجموعات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى تحديد مواقع الاستضافة ذات الأولوية وتجريب الاستجابات المتكاملة متعددة القطاعات. تستهدف هذه المبادرة المشتركة المستوطنات التلقائية المناسبة لتعزيز معايير وجودة الخدمة لكل من النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة من خلال نهج متكامل متعدد القطاعات ، وتعزيز النتائج المرنة طويلة الأجل. سيبدأ النهج بالتنفيذ والدعم من الشركاء متعددي القطاعات وسيوفر أيضاً تدريباً على بناء القدرات لتمكينهم من الإدارة الذاتية للحالات المتعلقة بتنسيق وإدارة المخيمات والمأوى/المواد غير الغذائية وقضايا المياه والصرف الصحي والنظافة.

الاستجابة المتكاملة للصحة العامة

تقوم مجموعات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة بتحديد مناطق الاستجابة ذات الأولوية على أساس عدد الأشخاص المحتاجين بشدة، ودرجات الشدة عبر القطاعات، وأحدث النتائج المستخلصة من بيانات المراقبة لتوسيع أنشطة الاستجابة الفعالة متعددة القطاعات. كما أنها تشارك مجموعات أخرى، بما في ذلك تنسيق وإدارة المخيمات، والتعليم والحماية، حيثما ينطبق ذلك، بحيث يمكن تلبية الاحتياجات متعددة القطاعات بشكل جماعي.

المساعدة النقدية متعددة الأغراض

تعد المساعدة النقدية متعددة الأغراض مفيدة في تعزيز استراتيجية الاستجابة المتكاملة. تتوفر التفاصيل في فصل المساعدة النقدية متعددة الأغراض في خطة الاستجابة الإنسانية الحالية.

5.1
نهج الاستجابة

تحليل الاستجابة هو عملية مشتركة بين القطاعات تسهل تحديد التدخلات والطرائق المناسبة وذات الصلة والمجدية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسكان والفئات السكانية الضعيفة، على النحو المحدد في وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية. يوضح هذا القسم المرفق تفاصيل عملية تحليل الاستجابة، تكملة لملخص المخرجات الرئيسية لتحليل الاستجابة، والتي تم تفصيلها في الباب الأول من خطة الاستجابة الإنسانية.

إطار تحليل الاستجابة

تم استخدام تحليل الاحتياجات الإنسانية من النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لتحديد نطاق خطة الاستجابة الإنسانية. تم بعد ذلك استخدام الأشخاص ذوي الاحتياج، والأسباب والعوامل الدافعة للاحتياجات، والشدة ، والحجم، والاتجاهات والتوقعات المحددة في تحليل الاحتياجات الإنسانية، واحتياجات الأشخاص ذات الأولوية لصياغة مجموعة أولية من الأهداف الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات لخطة الاستجابة الإنسانية. هذه الأهداف الاستراتيجية بدورها أثرت الأهداف الخاصة المشتركة بين القطاعات وأهداف المجموعات القطاعية.

بعد الاتفاق على الأهداف الاستراتيجية والخاصة وأهداف المجموعات القطاعية، استعرضت المجموعات القطاعية وآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية مجموعة من التدخلات الممكنة لمعالجة الاحتياجات والعوائق المحددة وأسبابها للمجموعات السكانية المختلفة والمواقع لاختيار تلك التي ستلبي هذه الاحتياجات بشكل أكبر بفعالية وكفاءة ، وكيفية استهدافها.

تم تشجيع أوجه التآزر والكفاءات من خلال توسيع نطاق الاستجابة المتكاملة (مجتمعة) والطبقات (في نفس الوقت في نفس المواقع الجغرافية) والمتسلسلة متعددة المجموعات لتلبية أو تقليل الاحتياجات بأكثر الطرق فعالية وكفاءة لخدمة السكان الأكثر ضعفاً.

عوامل الوضع الإنساني المستهدف للاستجابة والأساس المنطقي

واصلت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م التركيز على التدخلات المنقذة للأرواح للفئات الأكثر ضعفاً. ومع ذلك، تكيفت مع السياق المتغير في اليمن والحاجة المتزايدة لسد الاستجابة الإنسانية لتعزيز قدرة الأسرة/ المجتمع على الصمود. لذلك تضمنت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م تركيزاً متزايداً على بناء قدرة المجتمع على الصمود والمساهمة في الحلول والخدمات المستدامة.

الأزمة الإنسانية في اليمن طويلة الأمد. ومع ذلك، فقد أحدث عام 2022م تغييرات يجب الاعتراف بها. نتيجة للهدنة من 2 أبريل إلى 2 أكتوبر، انخفض عدد الضحايا والنزوح وأصبح الوقود متوفراً بشكل أكثر انتظاماً في مناطق سيطرة أنصار الله واستقر سعر الصرف في جميع أنحاء البلاد.

كما تبنت الأمم المتحدة إطار التعاون الإنمائي[46] واقترحت إطاراً اقتصادياً للمساعدة الدولية لليمن. أكد تقرير تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات على الحاجة إلى حلول مستدامة، وتسلط خطة استجابة الإدارة التالية وأهداف الإدارة الموضحة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 الضوء على التزام المجتمع الإنساني بتعزيز هذا التحول.

تحديد الأولويات

تم تقييم مدى ملاءمة وجدوى أنشطة وطرق الاستجابة المختلفة باستخدام جدوى السوق وأولويات الأفراد الخاصة والعوائق التي تحول دون الوصول والقدرة على التسليم وكيفية ارتباط التدخلات المقترحة بالاحتياجات ذات الأولوية والمخاطر والقيود المحددة.

يعد استخدام النقد متعدد الأغراض خيار استجابة مفضلاً لتلبية الاحتياجات الأساسية وهو خيار يلبي التفضيلات الخاصة بالسكان المتأثرين بالأزمة كما تم التعبير عنها في الأسر التي شملتها المسوحات. أفاد أكثر من 80 في المائة من الأسر أن المواد الأساسية متوفرة في الأسواق المجاورة ، فهم ببساطة يفتقرون إلى المال للوصول إليها. إن توسيع نطاق المساعدة النقدية أمر ممكن وسيتم تشجيعه ، نظراً لأن الأسواق تعمل وأن مقدمي الخدمات المالية يعملون حتى في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

نهج الاستهداف

تحديد نطاق استهداف خطة الاستجابة الإنسانية بواسطة الأشخاص ذوي الاحتياج المحددين في وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية؛ وتحليل شدة الاحتياجات الإنسانية وحجمها وأسبابها واتجاهاتها وتوقعاتها في وثيقة الاحتياجات الإنسانية؛ ومراجعة الفئات السكانية والفئات الضعيفة المختلفة؛ والمواقع ذات الأولوية، بحسب شدة الاحتياجات؛ تستند أولويات الأشخاص الخاصة إلى نتائج مشاورات تصورات المجتمعات المحلية وآلية الملاحظات الجماعية طوال دورة التخطيط للبرامج الإنسانية والقدرة على الاستجابة.

تركز مناهج الاستهداف في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن على الاستهداف الديموغرافي المبني على معايير أوجه الضعف ويرتبط بالاحتياجات وعمليات تحليل الاستجابة والاستهداف الجغرافي. تشمل التركيبة السكانية المستهدفة، على سبيل المثال، النازحين، والأشخاص الذين يحاولون العودة مع وجود نقاط ضعف تتعلق بالحماية والأمن، والأسر التي تعولها نساء، والمهاجرون واللاجئون الضعفاء. كما يُستخدم الاستهداف الجغرافي، على سبيل المثال مقياس الشدة لإطار التحليل المشترك بين القطاعات والبرنامج المتكامل للحد من خطر المجاعة، بالإضافة إلى تقييمات الشدة الخاصة بالقطاعات.

الفجوات وأوجه القصور

هناك حاجة إلى مواءمة العوائق البيروقراطية وزيادة التمويل الإنساني المستدام عبر القطاعات لتجنب خسارة المكاسب التي تحققت في عام 2022م.

أدت قلة التمويل لأنشطة التنمية والعمل الإنساني المرن إلى إبطاء الحركة نحو استخدام حلول أكثر استدامة على أسس سياسية ومالية. ستعمل الجهات الإنسانية، خاصة في فريق العمل المعني بالحلول المستدامة ومجموعة الشركاء في اليمن، مع النظراء في مجال التنمية للاستمرار في إظهار أنه في حين أن الحلول المستدامة قد تتطلب المزيد من الاستثمارات الأولية الكبيرة، فإنها تقدم بسرعة وفورات على المستويين المتوسط والطويل لموارد الاستجابة الشحيحة بالإضافة إلى تحسين جودة الاستجابة.

تعز، اليمن
صورة: المجلس النرويجي للاجئين/ناصر عبدالكريم

6.1
منهجية حساب التكاليف

تستخدم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م منهجية حساب التكاليف على أساس الوحدة. ويستخدم حساب التكاليف على أساس الوحدة متوسط التكاليف لتسليم وحدات مختلفة من السلع أو الخدمات الإنسانية بما ينسجم مع التكاليف المنسقة لكل نشاط قطاعي أو الشخص الذي تم تقديم الخدمة إليه أو السلعة التي تم تسليمها.

في حساب التكاليف المقدرة لكل مجموعة قطاعية، أعيد النظر في منهجية حساب التكاليف لعام 2022م وأعيد تقييمها، وجرى تقييم العوامل والتحديات الرئيسية لعام 2023م، وتم الاتفاق على النهج والمنهجية من خلال المجموعات الاستشارية الاستراتيجية ومجموعات العمل الفنية ذات الصلة في إطار عملية تشاورية، وتمت مواءمة النهج العام من خلال آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية.

ظل الوضع الاقتصادي في اليمن سيئاً خلال عام 2022م. في حساب التكاليف لكل نشاط محدد، تم الأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل الاقتصادية، بما في ذلك الزيادات الأخيرة في أسعار سلسلة التوريد العالمية والتكاليف المحلية للسلع والخدمات، فضلاً عن التضخم والتقلبات المستمرة في أسعار صرف الريال اليمني. وشمل حساب عامل التضخم لعام 2023م النظر في أسعار الصرف ومعدلات التضخم المتفاوتة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله. ويرتبط ارتفاع تكاليف أنشطة الوحدات في جميع المجالات بالعوامل الاقتصادية المبينة أعلاه.

كما أخذت المجموعات القطاعية بعين الاعتبار أيضاً حجم الاستجابة والتغطية الجغرافية المحددة للأنشطة المخطط لها. وقد أدت التحديات المتعلقة بالنقل، ولا سيما إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها إلى زيادة كبيرة في تكاليف الوقود والنقل طوال عام 2022م. على وجه التحديد، ارتفعت أسعار البنزين والديزل بنسبة 5 و15 في المائة على التوالي في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله وبنسبة 50 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، مقارنة بعام 2021م.

في جميع أنحاء اليمن، ساهمت التحديات التي تعوق الوصول أيضا في زيادة تكاليف التنفيذ، نتيجةً لعوامل منها العوائق البيروقراطية، مثل تأخير الموافقة على الاتفاقيات الفرعية، فضلا عن التهديدات التي تواجه حركة وسلامة العاملين.

تعمل المجموعات القطاعية على تحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة، مع الحرص على جودة الخدمات المقدمة. وتستفيد برامج خطة الاستجابة الإنسانية من البنية التحتية القائمة، وتحرص على ضمان الجودة مع الوكالات المتخصصة وعلى زيادة سرعة تسليم الخدمات. وستدعم مبادرات بناء قدرات الموظفين الوطنيين وزيادة الاعتماد الاستراتيجي والتنفيذي على المنظمات الوطنية كفاءة استخدام الموارد على المدى القصير وتعزيز الاستدامة.

في سياق التخطيط للاستجابة في عام 2023م، أخذت المجموعات القطاعية بعين الاعتبار أيضاً السبل الكفيلة بتحقيق استجابة متكاملة لضمان أوجه التآزر وزيادة كفاءة الاستجابة وآثارها وزيادة الموارد إلى أقصى حد.

بالمثل، لضمان تحقيق الفعالية من حيث التكلفة ولدعم الأسواق المحلية وصون كرامة الأشخاص المتضررين، تهدف الاستجابة الإنسانية إلى اعتماد أنسب طريقة للاستجابة في كل سيناريو، بما يشمل حيثما أمكن التدخُّلات النقدية وتلك القائمة على استخدام قسائم المعونة.

وقد أعطت المجموعات القطاعية أولوية قوية للاستجابة الإنسانية في عام 2023م، مما أدى إلى انخفاض عدد الأشخاص المستهدفين بالنسبة لمعظمهم. بيد أن سعر الأنشطة للفرد قد ارتفع في معظم المجموعات القطاعية بسبب العوامل الاقتصادية المحلية والعالمية والعوائق التي تعترض الوصول، مما أدى بدوره إلى زيادة طفيفة في التكلفة الإجمالية للاستجابة خلال عام 2022م.

7.1
افتراضات التخطيط والقدرة التشغيلية والوصول

افتراضات التخطيط

من المرجح أن تزداد الاحتياجات الإنسانية وأن تنخفض قدرة الفئات الضعيفة على الصمود نتيجة **الأوضاع الاقتصادية السيئة والانهيار المستمر للخدمات الأساسية في عام 2023م**. وتشمل الخدمات الرئيسية التي تشهد تدهورا نظم الصحة والمياه والتعليم المتعثرة. ومن المتوقع أن يستمر التدهور الاقتصادي بسبب منع تصدير الوقود في الموانئ الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية، و عدم استقرار الاقتصاد الكلي وانخفاض قيمة الدخل والفصل الفعلي بين المؤسسات الاقتصادية وإصدار سياسات نقدية متنافسة، والانخفاضات المستمرة الكبيرة في القوة الشرائية للأسر والتضخم وارتفاع الأسعار (وبخاصة أسعار الغذاء والوقود). تخسر الحكومة اليمنية ما يقرب من 160 مليون دولار أمريكي من الإيرادات شهريًا جراء إعاقة تصدير النفط منذ أكتوبر 2022م، مما أثر على رواتب القطاع الحكومي وأعاق قدرة الحكومة اليمنية في الاستثمار في الخدمات الأساسية الرئيسية.

وسيظل عدم التوصل إلى تسوية شاملة للصراع المحرك الرئيسي للاحتياجات وموجات النزوح. وقد أدت الهدنة التي تفاوضت عليها الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر إلى تراجع في النزوح الناتج عن الصراع الجديد في عام 2022م. وعلى الرغم من عدم وجود تصعيد كبير في الأعمال القتالية أو العمليات العسكرية بعد انتهائها حتى نهاية عام 2022م، فإن التوترات والاشتباكات العسكرية لا تزال تتسبب في سقوط ضحايا وموجات نزوح. وبما أنه لا يوجد تغيير كبير في العدد الإجمالي للأشخاص النازحين بسبب الصراع المسلح وانعدام الأمن في نهاية عام 2022م، مقارنة بالعام السابق، فمن غير المرجح أن ينخفض في عام 2023م.

ستظل العراقيل التي تعوق الوصول، وتحديداً القيود البيروقراطية، والقيود المفروضة على الحركة، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالمحرم التي تحد من الحركة، تشكل تحديا كبيرا أمام كفاءة إيصال المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ.

وستبقى **مخلفات الحرب القابلة للانفجار** قضية رئيسية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني تعوق إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وإلى المتضررين أو استخدام الأراضي المتاحة لأغراض زراعية أو استخدامها لأغراض تجارية أخرى.

وتعد **حوادث العنف الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة**، رغم محدودية عددها حوادث ضخمة من حيث تأثيرها. وقد زادت هذه الحوادث بشكل كبير في عام 2022م، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، ومن المرجح أن تستمر في الزيادة في عام 2023م.

ومن المتوقع أن **تظل الكوارث الطبيعية والأحداث الناجمة عن تغير المناخ**، مثل الجفاف والسيول محركاً رئيسياً آخر لحالات النزوح في عام 2023م. ومن المرجح أن تؤثر السيول وحدها على أكثر من نصف مليون شخص مرة أخرى في عام 2023م. تتسبب السيول بحدوث النزوح الأولي أو الثانوي بنسبة 93 في المائة في عام 2022م، ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات بالتصاعد على مدى عقد من الزمن.

وسيستمر النزوح، نتيجة للصراع والكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث، مع توقعات نزوح أكثر من 378,000 شخص آخر في عام 2023م وأن يظل 4.5 ملايين شخص في حالة نزوح على المدى الطويل.

القدرة التشغيلية

عملت **200 منظمة إنسانية** (12 وكالة أمم متحدة و58 منظمة غير حكومية دولية و130 منظمة غير حكومية وطنية) **في جميع المديريات في اليمن والبالغ عددها 333 مديرية** في عام 2022م. ومن المتوقع أن يكون عدد هذه المنظمات الإنسانية مماثل في عام 2023م.

ولا يزال الوجود المحدود لشركاء العمل الإنساني يمثل تحدياً في **بعض المناطق ذات الاحتياجات الإنسانية الشديدة** مثل البيضاء والجوف وشبوة والحديدة، والساحل الغربي، ويتطلب الأمر جهود مشتركة تبذل لتحسين هذا التواجد.

تواجد المنظمات

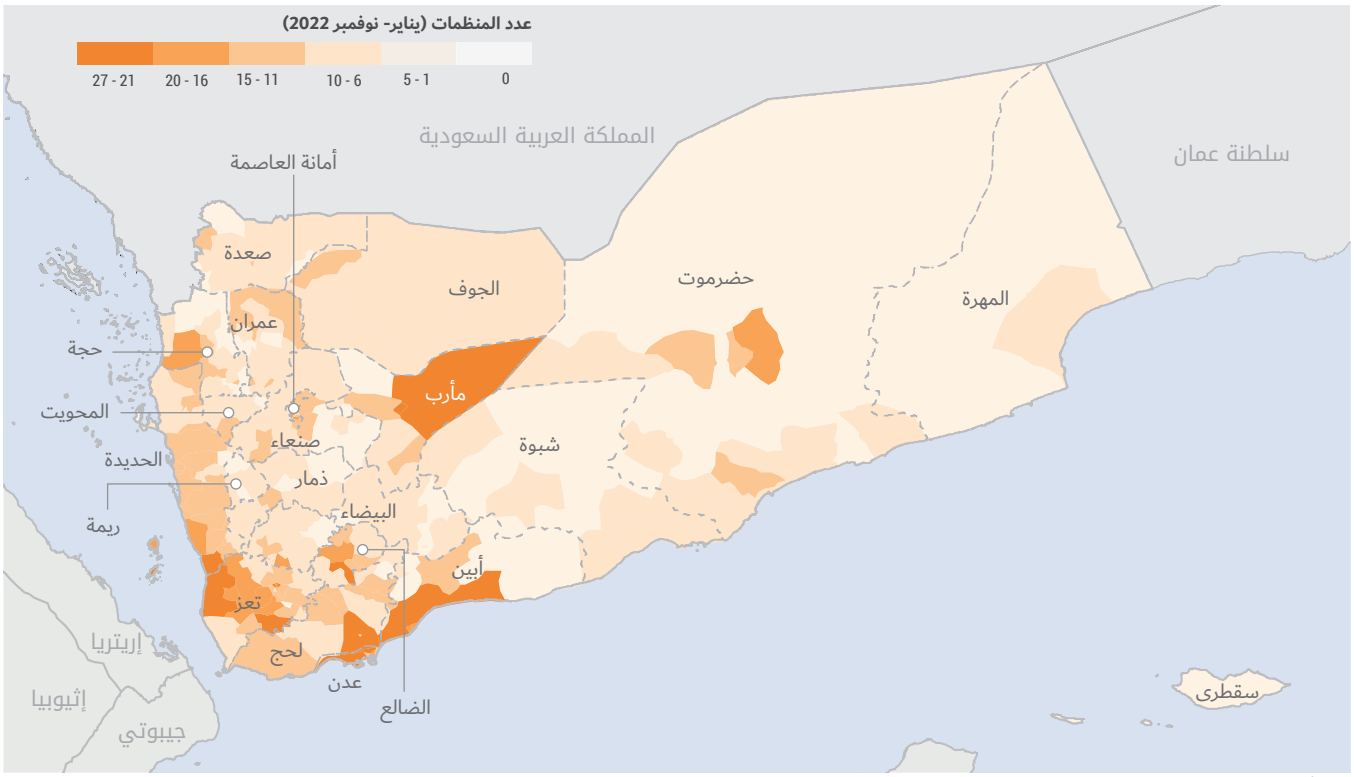

حتى أكتوبر 2022م

الشركاء بحسب المجموعة القطاعية/القطاع

القطاع	المستهدفون (بالملايين)	عدد الشركاء
الأمن الغذائي والزراعة	14.8	90
الصحة	12.9	48
المياه والصرف الصحي والنظافة	9.8	71
التغذية	8.8	43
الحماية	8.1	62
التعليم	5.6	84
المأوى/المواد غير الغذائية	3.3	220
تنسيق وإدارة المخيمات	1.1	22
آلية الاستجابة السريعة	0.38	12
القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين	0.3	15

الشركاء بحسب النوع في عام 2022م

النوع	عدد الشركاء
المنظمات غير الحكومية الوطنية	130
المنظمات غير الحكومية الدولية	58
وكالات الأمم المتحدة	12

الأشخاص المستهدفون والمتطلبات المالية حسب القطاع

القطاع	ذوو الاحتياج (بالملايين)	المستهدفون (بالملايين)	ذوو الاحتياج المستهدفون	المتطلبات التمويلية (بالملايين الدولار الأمريكي)
الأمن الغذائي والزراعة	17.3	14.8		2,200
التغذية	11.9	8.8		398
الصحة	20.3	12.9		392
التعليم	8.6	5.6		278.9
المياه والصرف الصحي والنظافة	15.3	9.8		270.9
المأوى/المواد غير الغذائية	7.5	3.3		250
الحماية	17.7	8.1		255.7
تنسيق وإدارة المخيمات	1.9	1.1		78.5
القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين	0.3	0.3		70.2
اللوجستيات	-	-		41.3
التنسيق	-	-		22.4
آلية الاستجابة السريعة	0.38	0.38		14.7
الاتصالات في حالات الطوارئ	-	-		3.6

ذمار، اليمن
صورة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مؤسسة التنمية الاجتماعية

الوصول

شركاء العمل المنفذين	حوادث الوصول (يناير – ديسمبر)	النسبة المئوية للأشخاص ذوي الاحتياج في المناطق التي يصعب الوصول إليها	الأشخاص المتضررين جراء حوادث الوصول
200	3,342	% 49	5.4 مليون

يتأثر ما يقدر بنحو 5.4 ملايين، 25 في المائة، من الأشخاص ذوي الاحتياج في جميع أنحاء اليمن من القيود المفروضة على الوصول. ولا تزال معظم التحديات التي تعترض الوصول قائمة في مناطق سيطرة أنصار الله، في حين أن الحوادث المتصلة بالأمن، التي تؤثر بشكل كبير على عمال الإغاثة، قد ازدادت باطراد في مناطق الحكومة اليمنية.

لا تزال معظم حوادث الوصول ناشئة عن العوائق البيروقراطية، ويعزى ذلك أساسا إلى تأخيرات التنقل/الحركة داخل البلاد مع وقوع نحو 1,146 حادثة (35 في المائة من جميع الحوادث) خلال عام 2022م. وقد تم تسجيل 90 بالمائة من هذه النسبة في مناطق أنصار الله، في حين تم الإبلاغ عن 10 بالمائة في مناطق الحكومة اليمنية. وتحد المتطلبات التي تفرضها السلطات المحلية لتواجد المحرم، وهو رجل من أقرب الأقارب، لمرافقة عاملات الإغاثة اليمنيات بشدة من القدرة على تقديم مساعدات إنسانية فعالة وقائمة على المبادئ. يمثل التدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية من جانب السلطات في اليمن تحديا رئيسيا وكثيرا ما يبلغ عنه الشركاء، مع حدوث 212 حادثة خلال عام 2022م. وهذا التحدي شديد للغاية بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالحماية وأنشطة منع ومواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي. في عام 2022م، تم الإبلاغ عن 149 حادثة عنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول والمرافق الإنسانية، وقع معظمها في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية. ولا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل تحديا كبيرا، وتؤثر بشدة على تحركات المدنيين، لا

خريطة المناطق التي يصعب الوصول إليها

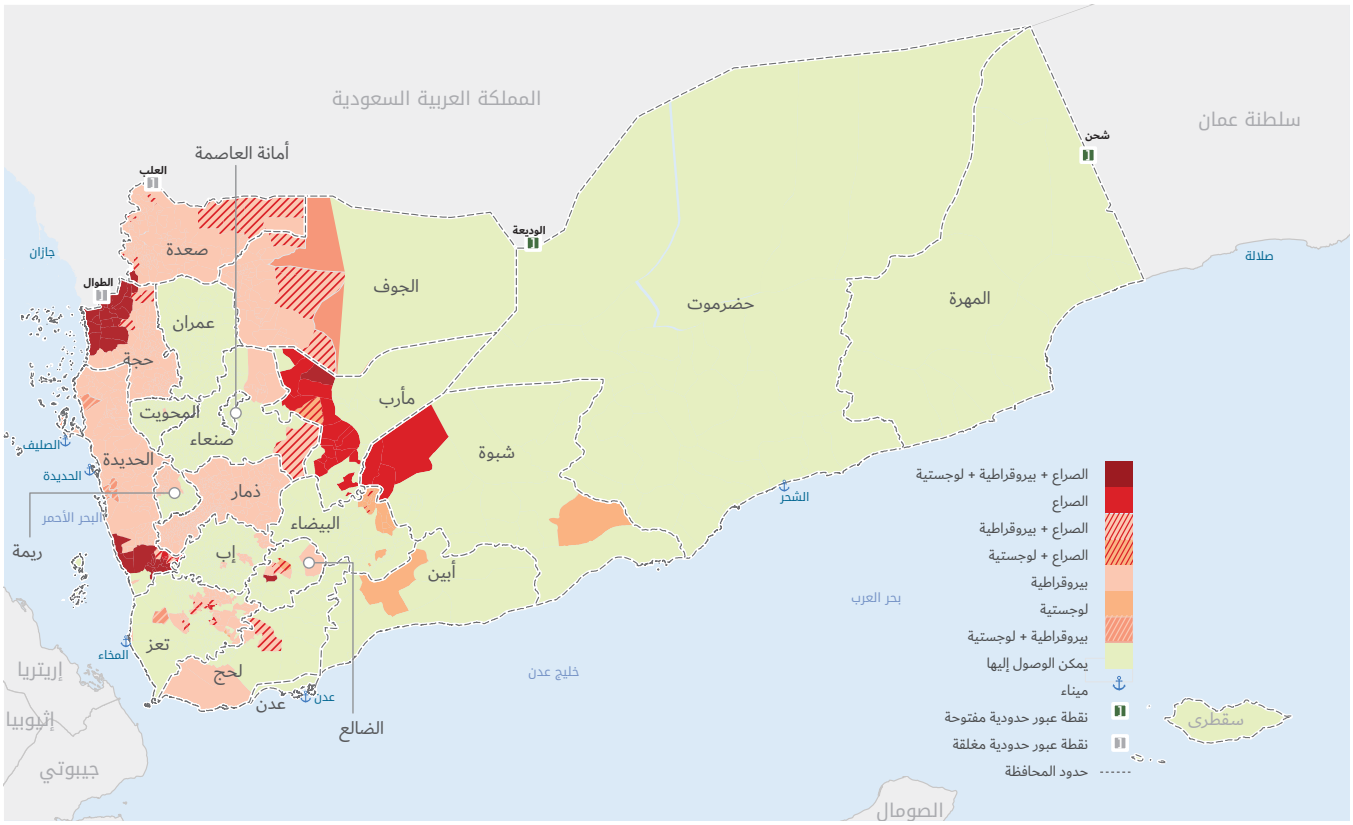

حتى أكتوبر 2022م

سيما في محافظة الحديدة (في مديريتي التحيتا والدريهمي). خلال عام 2022م، تم الإبلاغ عن وقوع 244 حادثة، تسببت في وقوع 278 إصابة (157 رجلا و9 نساء و112 طفلا)، بزيادة قدرها 160 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021م. وقد انخفضت الأعمال القتالية بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد في أعقاب إتفاق الهدنة التي تم التوصل إليها في 2 أبريل. مع ذلك، إستمرت المناوشات العسكرية بالقرب من مناطق المواجهات، مما أثر على قدرة الشركاء على الوصول إلى هذه الجيوب السكانية.

الحديدة، اليمن
صورة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/منظمة صناع النهضة

8.1 الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمساءلة أمام السكان المتضررين

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية هو أحد أخطر الانتهاكات لمبادئ العمل الإنساني وأحد أشكال الأذى الفاضحة التي يمكن أن يرتكبها العاملون في المجال الإنساني ضد الأشخاص الذين يحمونهم ويخدمونهم. تأخذ استجابة اليمن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين كأولوية.

لا يتم الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين بشكل كامل في اليمن. وتختلف الأسباب من الضغط الاجتماعي والخوف من الوصم والانتقام إلى نقص الوعي بقنوات الإبلاغ، وندرة الخدمات والإفلات من العقاب وتجزؤ التنسيق بين منظمات الإغاثة. وتعتبر معالجة الثغرات بطريقة جماعية ومنسقة الطريقة الوحيدة لضمان منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة المناسبة للناجيات.

تتولى شبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي تشترك في رئاستها اليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية، توجيه تنسيق أنشطة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مجال: 1) الحماية وتخفيف المخاطر. 2) تيسير الوصول إلى آلية تقديم الشكاوى والإبلاغ. 3) تقديم المساعدة النوعية للضحايا الناجين. 4) المساءلة والتحقيق.

ولضمان أن تكون لدى الجهات الإنسانية القدرة المطلوبة في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تتيح الشبكة سلسلة من الدورات التدريبية لجهات التنسيق التابعة لأعضائها. وفي عام 2022م، تم إجراء تدريب في عدن على إجراءات التشغيل الموحدة بشأن معالجة الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسينفذ التدريب في مجالات أخرى في عام 2023م.

بالإضافة إلى أنشطة رفع الوعي، سيتم تحديد ومعالجة مزيد من الفجوات من خلال تحديد آليات الشكاوى والملاحظات القائمة، ومقدمي الخدمات في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالتعاون الوثيق مع المجموعات القطاعية المعنية بالحماية والصحة، فضلا عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والفرق العاملة المعنية بالمساءلة أمام السكان المتضررين. وستواصل الشبكة العمل عن كثب مع مختلف المجموعات القطاعية والفرق العاملة والأطراف المعنية لضمان إدراج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إستجابة كل قطاع كجزء من تحليل وتخفيف المخاطر وآليات ونظم الإحالة وهياكل الإبلاغ ومساعدة الناجين. ولا تزال آلية تبسيط الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تقدم تقارير إلى الفريق القُطري الإنساني من أجل مداولاتها واتخاذ إجراءات بشأنها تشكل ثغرة في الوقت الراهن، وسيشكل هذا مجالا للتركيز في عام 2023م.

المساءلة أمام السكان المتضررين

تعطي خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م الأولوية لتعزيز الاستجابة على نطاق المنظومة للمساءلة أمام السكان المتضررين. ويلتزم الفريق القُطري الإنساني في اليمن بمواصلة تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين في عام 2023م، استنادا إلى إنجازات عام 2022م. ولتفعيل ذلك بوصفه مسؤولية جماعية، تم وضع منصة إلكترونية للإبلاغ على نطاق المنظومة في شكل آلية الملاحظات الجماعية، والبيانات التي تم جمعها في ديسمبر 2022م. ويجري تنفيذ هذا النظام لأول مرة كجزء لا يتجزأ من الاستجابة لضمان تعميم جميع جوانب إشراك المجتمع المحلي والمساءلة أمام السكان المتضررين في العمليات الإنسانية، باستخدام نهج يركز على الأشخاص ويتم رصده وتحليله بانتظام من خلال ملخص معلومات الكترونية مشتركة بين الوكالات.

وسيعزز هذا النهج الطريقة المتبعة على نطاق المنظومة لجمع وتحليل الملاحظات والإبلاغ عنها، والعمل بطريقة منسقة بناء على أصوات وأولويات الأشخاص المتضررين. وسيتولى فريق عمل فني من الخبراء مراقبة وتقييم المدخلات الواردة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بانتظام على مستوى الوكالات المشتركة.

في الربع الأخير من عام 2022م، أجرت المنظمات الإنسانية أكثر من 1,600 مشاورة جماعية مع المجتمعات المحلية المتضررة في جميع القطاعات. وسيستمر التحليل المستمد من آلية الملاحظات المجتمعية ومشاورات التصورات المجتمعية لعكسها في الاستجابة الإنسانية، مما يتيح لشركاء العمل الإنساني فرصا لجعل الاستجابة أكثر فعالية ومساءلة. وتبرز بعض النتائج الرئيسية التي خلصت إليها المشاورات ما يلي:

نتائج مشاورات التصورات المجتمعية

النسبة المئوية للأسر التي شملها المسح التي تلقت شكلا واحدا على الأقل من أشكال المساعدة	المشاورات الجماعية بشأن التصورات المجتمعية
%87	1,666

نوع المساعدة المستلمة

القطاع	المستهدفون
الصحة	308
الحماية	258
الأمن الغذائي والزراعة	249
المياه والصرف الصحي والنظافة	198
التغذية	174
آلية الاستجابة السريعة	89
القائم على النوع الاجتماعي	87
المأوى/المواد غير الغذائية	51
حماية الطفل	51
التعليم	40
الإنعاش المبكر	30

مستويات الرضا

غير راض	غير مبالي/ لا أعرف	راض / راض جدا
%20	%5	%75

آليات رفع الملاحظات والشكاوى

يبين الجدول أدناه المجيبين الذين أرسلوا ملاحظة أو شكوى إلى منظمة إنسانية، أو يعرفون شخصا فعل ذلك، أو ذكروا أن شكاواهم تمت معالجتها في حينها وبشكل فعال أو لم تُعالج:

نسبة الشكاوى التي لم تعالج بشكل فعال	نسبة الشكاوى التي عولجت جزئيا	نسبة الشكاوى التي عولجت بشكل فعال
%28	%21	%49

في عام 2023م، سيشرع فريق العمل المعني بإشراك المجتمعات المحلية والمساءلة أمام السكان المتضررين في تنفيذ نظام الفريق القُطري الإنساني-الإطار العام لآليات الملاحظات الجماعية الواسعة لجمع الشكاوى والملاحظات وتحليلها والإبلاغ عنها. وبالمثل، سيتم نشر إحصاءات المساءلة فصليا (عدد الشكاوى، ونوعها، والإجراءات المتخذة ردًا عليها).

9.1
لمحة عامة موحدة حول إستخدام النقد متعدد الأغراض

يعترف باليمن كسياق يمكن فيه زيادة المساعدات النقدية مع عمل الأسواق وتشغيل مقدمي الخدمات المالية، حتى في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وأفاد أكثر من 80 في المائة من الأسر التي خضعت للتقييم في المسح المتعدد القطاعات بأن المواد الأساسية متاحة في الأسواق القريبة، ولكنها تفتقر إلى الأموال اللازمة لشرائها. ويتماشى ذلك مع التفضيل المستمر الذي أعربت عنه الأسر التي شملها المسح للحصول على المساعدات النقدية.

يعمل فريق العمل المعني بالنقد والأسواق مع مختلف الشركاء، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتحاد النقد اليمني، ومبادرة ريتش، من أجل المراقبة المنتظمة للأسواق ومراجعة الحد الأدنى لتكاليف السلة الغذائية لضمان أن تغطي المساعدة المقدمة الاحتياجات الأساسية.

تمت مساعدة أكثر من 774,000 شخص من خلال المساعدات النقدية متعددة الأغراض بين يناير ونوفمبر 2022م، بزيادة 28 بالمائة مقارنة بعام 2021م. وقد ساهمت الجهات الإنسانية التي تنفذ المساعدات النقدية متعددة الأغراض وجميع المساعدات النقدية والقسائم بشكل كبير في دعم الاقتصاد اليمني من أجل تعزيز الأسواق المحلية وتوفير فرص كسب العيش. وفي عام 2023، تهدف الجهات الإنسانية إلى مواصلة توسيع نطاق المساعدات النقدية متعددة الأغراض، بما في ذلك زيادة عدد المستفيدين المخططين إلى أكثر من الضعف مقارنة بعام 2022م.

في عام 2023م، سيركز فريق العمل المعني بالنقد والأسواق على المجالات الاستراتيجية التالية:

- مواصلة توفير المساعدات النقدية متعددة الأغراض المنقذة للأرواح للنازحين المتضررين من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان واللاجئين، والمهاجرين من أصول مختلفة، بمبلغ ملائم.
- تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والإنمائي من خلال الروابط بين المساعدات النقدية متعددة الأغراض والحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات عن طريق الإحالات بين المجموعات القطاعية. وستحدد نقاط الدخول للتعاون مع الجهات في مجال التنمية للتمكين من الانتقال من الاعتماد على المساعدات النقدية متعددة الأغراض إلى حلول أكثر إستدامة.
- كفالة الجودة والتكامل و/أو البرامج المشتركة وتعزيز قاعدة الأدلة والاستثمار في ابتكار البرامج النقدية
- تشجيع العمل المحلي للمساعدات النقدية عن طريق تنفيذ مبادرات لبناء القدرات مع الجهات المحلية.
- ضمان أن تكون برامج المساعدات النقدية القطاعية وبرامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض جيدة التنسيق ومتسقة وبحسب الأولوية من جانب المنظمات الإنسانية.

أهداف وأنشطة واستهداف المساعدات النقدية متعددة الأغراض

السكان المستهدفون	الميزانية
2.5 مليون	98 مليون دولار

يهدف فريق العمل المعني بالنقد والأسواق إلى إطلاق إستراتيجية نقدية تتماشى مع المجالات الاستراتيجية المذكورة أعلاه لتوجيه الأولويات القائمة على النقد من أجل الاستجابة الإنسانية.

تندرج أنشطة المساعدات النقدية متعددة الأغراض في إطار الهدف الاستراتيجي الأول، وهو الحد من الوفيات والأمراض بين النساء والفتيات والفتيان والرجال المتضررين من الأزمات، وذلك بتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح في الوقت المناسب وبصورة آمنة وعادلة.

النشاط: تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض إلى السكان الأشد تضررا.

النشاط	النقدية المقررة	الأسر	المستفيدون
آلية الاستجابة السريعة	13.2 مليون	54,000	378,000
أخرى	84.8 مليون	301,763	2,112,341
المجموع	98 مليون	355,763	2,490,341

الباب الثاني:
مراقبة الاستجابة

صنعاء، اليمن
صورة: غابريز/يونيسف

1.2
نهج المراقبة

سيقوم شركاء العمل الإنساني بتقديم تقارير منتظمة عن إنجازاتهم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والخاصة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م من خلال زيارات المراقبة التي تقوم بها كل وكالة على حدة، والزيارات الميدانية المشتركة، والزيارات الميدانية التي تقودها المجموعات القطاعية، والمراقبة من طرف ثالث.

في عام 2022م، واجهت التقييمات الثلاثة على الصعيد الوطني فجوات تمويلية وتحديات بيروقراطية كبيرة، مما أعاق تنفيذها، بالتالي أثر ذلك على عملية المراقبة والاستجابة على حد سواء. وسيواصل شركاء المجموعات القطاعية مراقبة الاستجابة شهريا لتتبع التقدم المحرز مقابل أهداف كل مجموعة قطاعية من خلال آليات المراقبة الخاصة بالممجموعات القطاعية. وسيقدم الشركاء تقارير شهرية عن حالة أهداف الاستجابة، مصنفة بحسب المناطق الجغرافية، وكذلك بحسب نوع الجنس والسن والإعاقة. وتشمل أدوات الإبلاغ الرئيسية نموذج تخطيط الاستجابة ومراقبة الاستجابة باستخدام الأسئلة الثلاثة (مَن يفعل ماذا وأين) وخرائط الوجود التنظيمي وآخر المستجدات الإنسانية الشهرية والتحليل الفصلي للفجوات التي تعتري الاستجابة. وستستخدم منشورات أخرى على الإنترنت، مثل خطة العمل الإنساني، لإصدار ملخص معلومات شهرية عن الاحتياجات والاستجابة والثغرات. وستقدم اللمحات التمويلية من خدمة التتبع المالي بشكل دوري إلى آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية والفريق القُطري الإنساني لإثراء المناصرة والمناقشات الاستراتيجية.

وعلى الرغم من أن أنشطة مصفوفة تتبع النزوح مستمرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، إلا أن المجتمع الإنساني سيستكشف السبل الكفيلة لإعادة تنشيط أنشطة مصفوفة تتبع النزوح في المناطق تحت سيطرة أنصار الله لمراقبة النزوح والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة. تعمل آلية الاستجابة السريعة في جميع أنحاء اليمن، وسوف تستمر في تقديم معلومات محدثة عن ديناميات النزوح. وستواصل المجموعات القطاعية مراقبة الحالة المتغيرة والاحتياجات الناشئة من خلال عمليات تقييم الاحتياجات فيما بين المجموعات وتقييمات الاحتياجات المستقلة. وسيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بانتظام بتحديث سجل التقييم وتتبع الثغرات في التقييم.

عمومًا، ستتولى آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية مسؤولية مراقبة خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م. وتقوم المجموعات القطاعية الفردية والشركاء بتقديم تقارير شهرية من خلال الأسئلة الأربعة ((مَن يفعل ماذا وأين ومتى). وإلى جانب هذه التحديثات، ستجري آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية تحليلا فصليا لضمان الوصول إلى رؤى متعمقة بشأن الاحتياجات والثغرات والتحديات في مجال الاستجابة الإنسانية. وستوفر فرق العمل الفنية الأخرى، مثل فرق العمل المعنية بإدارة وتقييم المعلومات، أو الوصول الإنساني، الدعم الفني لآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية.

ووفقا لنهج المساواة بين الجنسين، سيتتبع نظام المراقبة أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي المتغيرة والتغيرات في تمكين المرأة ومخاطر السلامة والأمن وبالنسبة لجميع الأشخاص من كلا الجنسين ومن جميع الأعمار.

صنعاء، اليمن
صورة: غابريز/يونيسف

الجدول الزمني لدورة التخطيط للبرامج الإنسانية

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التقييمات المستمرة	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية									●	●		
مراجعة نصف سنوية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م					●	●						
خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024م											●	●
تقرير الإنجاز			●					●				
العمل الإنساني/الرؤية الإنسانية	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
مراقبة الاستجابة	●			●				●				●

الباب الثالث:
أهداف واستجابة المجموعات القطاعية/القطاعات

تعز، اليمن
صورة: ملكة محمد/المجلس النرويجي للاجئين

لمحة عامة عن الاستجابة القطاعية

القطاع	المتطلبات المالية (بالملايين الدولار الأمريكي)	شركاء العمل المنفذين	ذوو الاحتياج (بالملايين)	المستهدفون (بالملايين)	ذوو الاحتياج المستهدفون
الأمن الغذائي والزراعة	2,200	90	17.3	14.8	
التغذية	398	43	11.9	8.8	
الصحة	392	48	20.3	12.9	
التعليم	278.9	84	8.6	5.6	
المياه والصرف الصحي والنظافة	270.9	71	15.3	9.8	
المأوى/المواد غير الغذائية	250	220	7.5	3.3	
الحماية	225.7	62	17.7	8.1	
تنسيق وإدارة المخميات	78.5	22	1.9	1.1	
القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين	70.2	15	0.3	0.3	
اللوجستيات	41.3	92	-		
التنسيق	22.4	200	-	-	
آلية الاستجابة السريعة	14.7	12	0.38	0.38	
الاتصالات في حالات الطوارئ	3.6	47	-	-	
المساعدات النقدية متعددة الأغراض	94.7	15		2.4	

1.3 الأمن الغذائي والزراعة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
17.3 مليون	14.8 مليون	2.2 مليار دولار امريكي

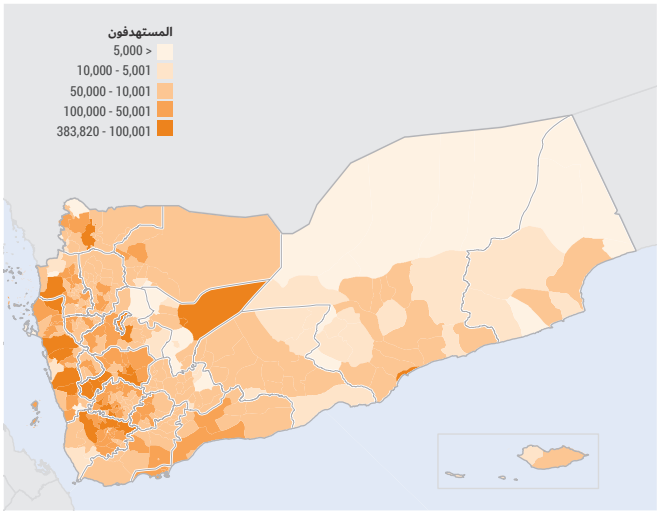

2.3 التغذية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
11.9 مليون	8.8 مليون	398 مليون دولار امريكي

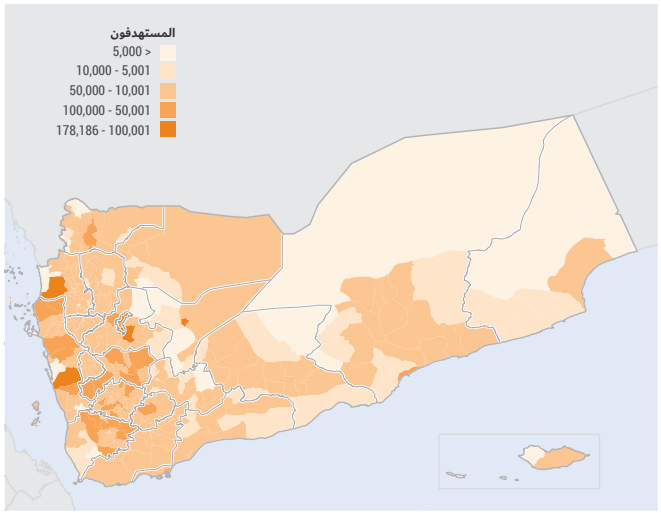

3.3 الصحة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
20.3 مليون	12.9 مليون	392 مليون دولار امريكي

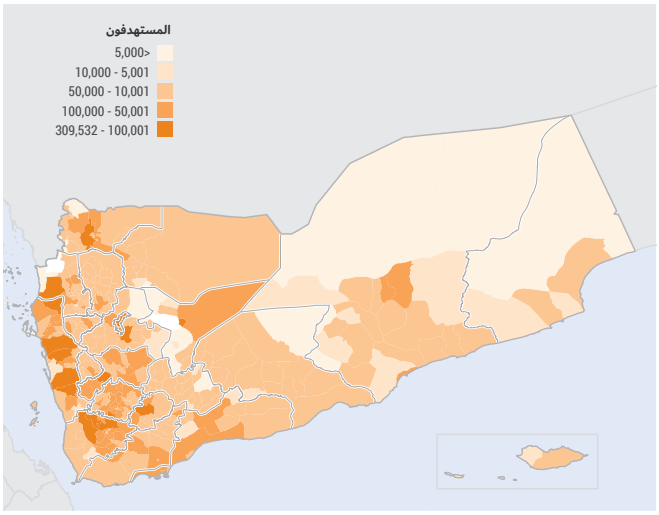

4.3 المياه والصرف الصحي والنظافة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
15.3 مليون	9.8 مليون	270.9 مليون دولار امريكي

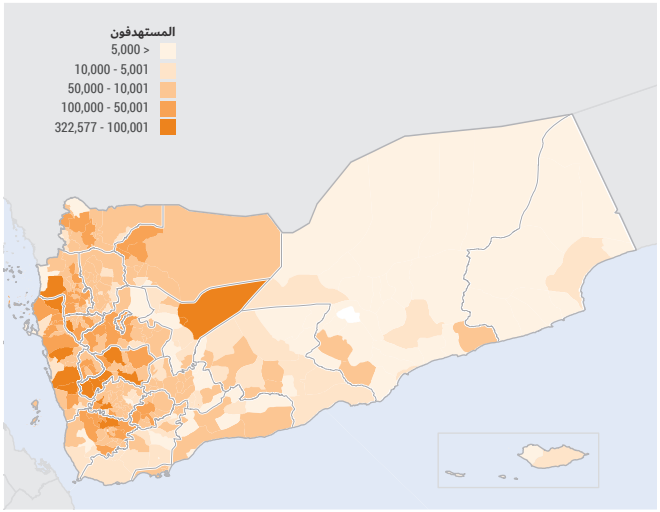

5.3 التعليم

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
8.6 مليون	5.6 مليون	278.9 مليون دولار امريكي

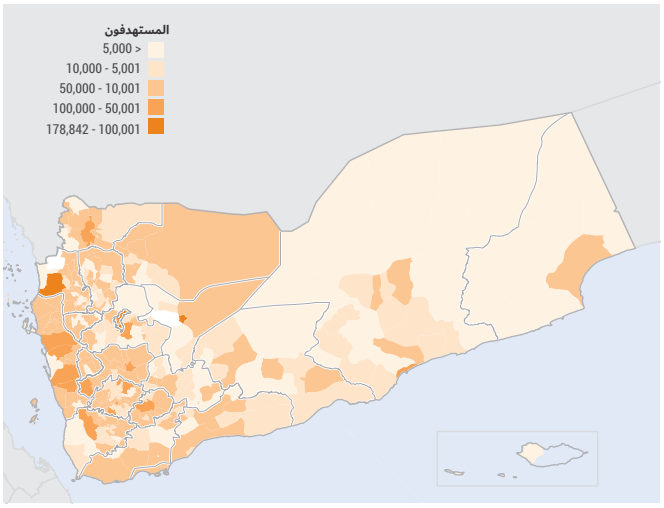

6.3 الحماية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
17.7 مليون	8.1 مليون	225.7 مليون دولار امريكي

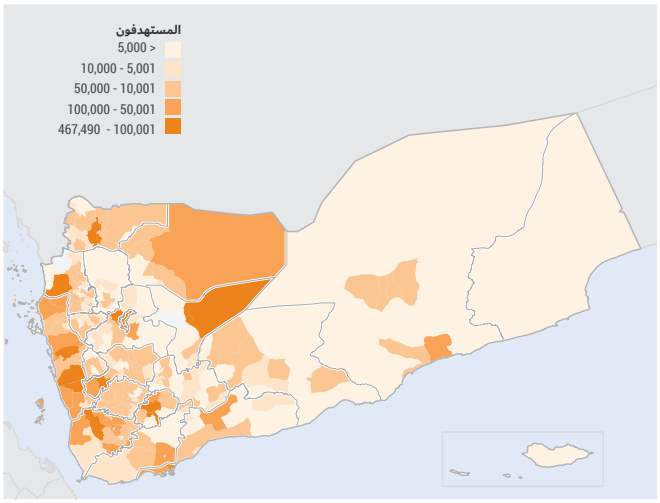

7.3 المأوى/المواد غير الغذائية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
7.5 مليون	3.3 مليون	250 مليون دولار امريكي

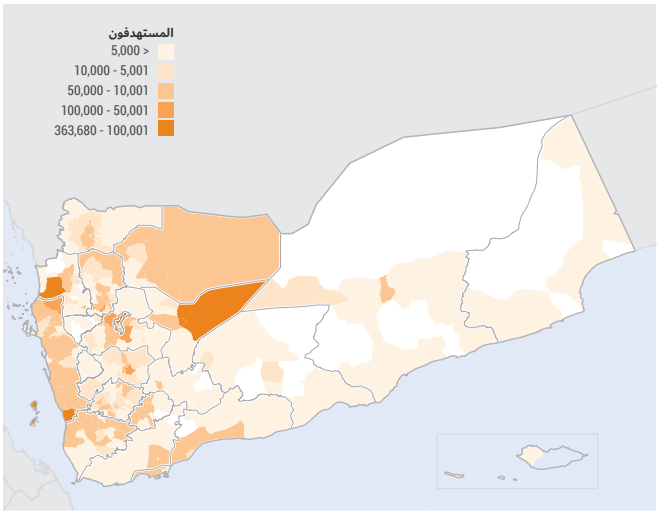

8.3 تنسيق وإدارة المخيمات

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
1.9 مليون	1.1 مليون	78.5 مليون دولار امريكي

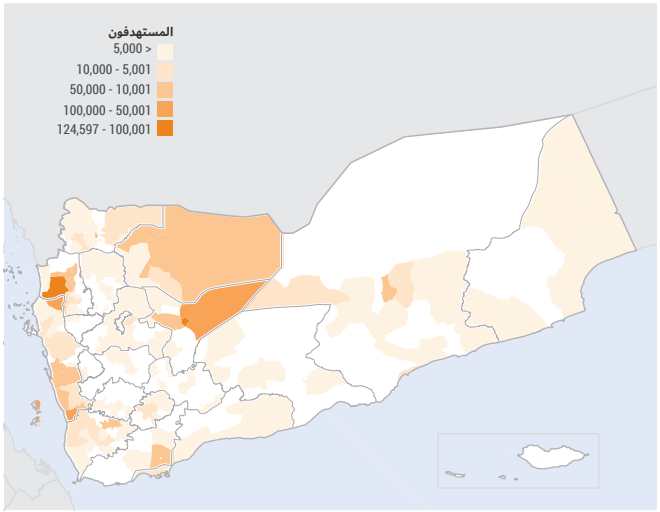

9.3 آلية الاستجابة السريعة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
0.38 مليون	0.38 مليون	14.7 مليون دولار امريكي

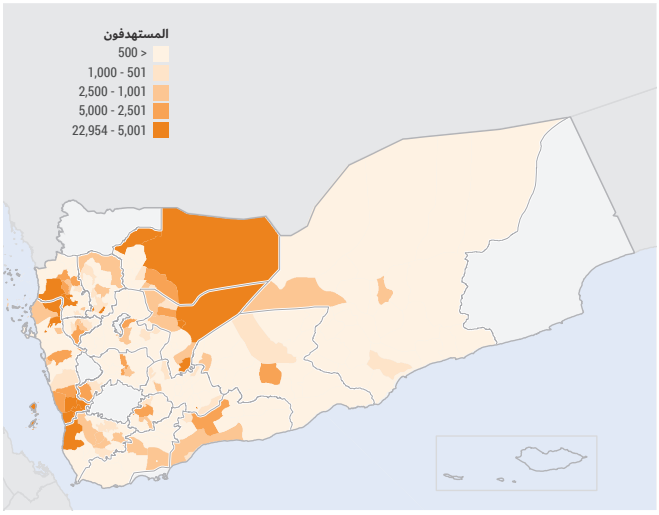

10.3 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية
308 الف	308 الف	70.2 مليون دولار امريكي

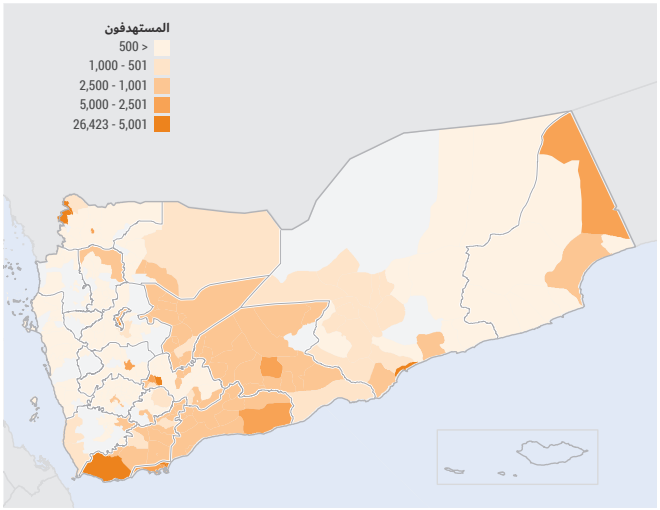

1.3 الأمن الغذائي والزراعة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
17.3 مليون	14.8 مليون	3.6 مليون	7.6 مليون	2.2 مليون

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
2.2 مليار	90

الأهداف

سيساهم الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة في القضاء على الجوع ومنع المجاعة مع تعزيز قدرة الأسر على الصمود من خلال الأهداف التالية:

1. زيادة توافر الغذاء المأمون والآمن والمنقذ للأرواح، وإمكانية الحصول عليه بالنسبة للأسر الأشد ضعفًا من خلال تقديم المساعدات الطارئة.
2. حماية سبل العيش وتعزيزها وبناء الأصول لتعزيز القدرة على الصمود.

الاستجابة

سيستهدف الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة أكثر الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والفئات الضعيفة التي تواجه ظروف المرحلة 3 وما فوقها وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل، وذلك من خلال نهج ذي مسارين يتمثل في "إنقاذ الأرواح وتعزيز سبل العيش". وتجمع هذه الاستراتيجية بين تقديم المساعدات الغذائية الطارئة إلى الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعاني من الضعف - مما يسمح لها بتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية - وبين توفير الدعم العاجل لكسب الرزق وإجراء تحويلات نقدية محددة في المواسم لحماية سبل كسب الرزق واستعادتها، مع تحفيز الانتعاش الاقتصادي في الوقت نفسه. ويعتبر إدماج المساعدة الغذائية وأنشطة كسب العيش أمرا أساسيا لضمان الحفاظ على قدرات الأسر على التكيف وتحسينها، وتقليل الاحتياجات الإنسانية وتوسيع نطاق التدخلات المستدامة من خلال النهج المترابط. ولتفادي مزيد من تدهور الحالة، سيعزز الأمن الغذائي والزراعة - وبالتنسيق مع ثلاث مجموعات قطاعية أخرى (التغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة) – البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة، الذي يهدف إلى تركيز الجهود في المناطق الواقعة على حافة ظروف تشبه المجاعة.

سيقدم الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة المساعدات الغذائية الطارئة إلى 14 مليون شخص من أضعف الفئات وأشدهم افتقارا إلى الأمن الغذائي، وتغطي هذه المساعدات من 50 إلى 80 في المائة من متطلباتهم اليومية الدنيا (2,100 سعرة حرارية/شخص/يوم). وسيستند الاستهداف إلى معايير منسقة لتلبية الاحتياجات الغذائية الشهرية من خلال أكثر الطرق ملاءمة ومناسبة من حيث السياق (التحويلات العينية أو النقدية أو القسائم). وستوفر من 30 إلى 40 في المائة من المساعدات الغذائية الطارئة من خلال التحويلات النقدية أو القسائم، رهنا بعمليات تقييم السوق المتعمقة وتحليلات الجدوى التشغيلية (الكفاءة من حيث التكلفة، والفعالية، والملاءمة، وتفضيل المستفيدين، وغير ذلك). سيستخدم تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش للفترة 2022م/2023م، إلى جانب التقييمات الأخرى ذات الصلة، لزيادة تحسين عملية التصنيف القائمة على الاحتياجات.

سينقل الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة الاستجابة تدريجيا من المساعدة الغذائية الطارئة إلى سبل العيش. وستشمل الأولويات ما يلي: تعزيز إنتاج الأغذية، وتحسين توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، وزيادة الاعتماد على الذات. سيتم إستهداف 5.8 ملايين مستفيد من خلال أشكال مختلفة من أنشطة كسب العيش. وستوفر مجموعات لوازم الطوارئ الزراعية والحيوانية والسمكية إلى 2.2 مليون شخص لضمان حصول الأسر الأكثر ضعفا على المدخلات في الوقت المناسب، بما يتماشى مع التقويم الموسمي ويسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية. وستتم مساعدة 2.8 مليون شخص من خلال دعم إعادة تأهيل/حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمجتمعات المحلية وخدمات كسب الرزق لتعزيز إنتاج الأغذية للأسر المعيشية، وزيادة دخل الأسر، واستعادة فرص العمل وإيجاد فرص العمل. وستتم مساعدة 0.8 مليون شخص من خلال تقديم الدعم لبناء أصول كسب الرزق، والأنشطة المدرة للدخل (المتصلة بالأعمال التجارية والمشاريع الصغيرة)، والتدريب المهني.

ستنفذ أنشطة الأمن الغذائي والزراعة من خلال نهج تقوم على المبادئ وتركز على الناس، وتعزيز سلامة وكرامة وأمن الأشخاص الذين يتلقون المساعدات، ومراعاة إحتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان على قدم المساواة. سيعمل الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة على تعميم مراعاة الحماية من خلال تنفيذ الأنشطة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات بوصفهن الأكثر تضررًا من الأزمة.

تكلفة الاستجابة

تستند التكاليف المتصلة بتقديم المساعدات الغذائية الطارئة ودعم سبل العيش إلى نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف، بما في ذلك شراء حصص الإعاشة الغذائية العينية ومدخلات كسب الرزق من الأسواق المحلية والدولية، فضلا عن التكاليف المتصلة برسوم الموانئ، والشحن الجوي، والتخزين، والنقل، والتوزيع والمراقبة. في حين أن المشتريات المحلية يمكن أن تقلل إلى أدنى حد من تكاليف بعض الأصناف، فإن الأسواق المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات على نطاق واسع بسبب الإنتاج المحلي المحدود، وأزمة الاتحاد الروسي/أوكرانيا التي تؤثر على المستوردين المحليين الرئيسيين والتحديات الراهنة في مجال الاقتصاد الكلي. ويحتاج الاعتماد على الواردات إلى دراسة متأنية لضمان عدم تشويه الأسواق المحلية كي لا يعتمد السكان اليمنيون على المساعدات الإنسانية. على الرغم من ذلك، من المتوقع أن تواجه تكلفة تنفيذ التدخلات مسارا تصاعديا بسبب الأزمة الاقتصادية في اليمن وانخفاض قيمة العملة المحلية (مما يؤدي إلى زيادات في أسعار السلع الأساسية) وتكلفة الحد الأدنى من سلة الغذاء ومدخلات كسب العيش. وفي حين يشجع الأمن الغذائي والزراعة على إستخدام التحويلات النقدية والقسائم، فإن ذلك يجب أن يرتكز على عمليات تقييم السوق المتعمقة وتحليلات الجدوى بهدف تقليل التكاليف إلى أدنى حد وتحسين الكفاءة وحسن التوقيت في تقديم المعونة.

المراقبة

سيستخدم الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة مزيجًا من النواتج (النشاط، وفقا للأسئلة الخمسة "مَن يفعل ماذا وأين ومتى ولمن") والنتائج (درجة إستهلاك الأغذية، ومقياس جوع الأسر، ومؤشر إستراتيجيات التأقلم المخفض واستراتيجيات التأقلم مع سبل كسب العيش، وغيرها) من نهج المراقبة، سواء من خلال الطرق المباشرة أو عن بعد في إدراك البيئة التشغيلية. وستجمع بيانات الاستجابة، بما في ذلك التنفيذ المخطط والفعلي، شهريًا عن طريق ملخص المعلومات للأسئلة الخمسة (مَن يفعل ماذا وأين ومتى ولمن) التفاعلية على مستوى المديريات التي يشغلها شركاء الأمن الغذائي والزراعة. وستزود الشركاء والأطراف المعنية في مجال الأمن الغذائي والزراعة ببيانات آنية وفي الوقت الحقيقي لتقوم عليها خيارات الاستجابة على نحو كاف في الوقت المناسب، مما يتيح لهم رؤية الثغرات وتجنب الازدواجية. وسيغطي ملخص المعلومات التفاعلية أهداف ومؤشرات وأهداف الأمن الغذائي والزراعة، لمراقبة الإنجازات والفجوات مقابل خطة الاستجابة الإنسانية.

كجزء من المساءلة أمام السكان المتضررين، سيقوم الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة بمراقبة إدراك المجتمع المحلي ورضاه عن تقديم الخدمات ودعم المراقبة الجماعية لما إذا كان السكان المستهدفون يشعرون بأنه تم استشارتهم وتم إبلاغهم بالمستجدات طوال دورة الاستجابة. كما سيقوم الشركاء في مجال الأمن الغذائي والزراعة بمراقبة النتائج، من خلال إجراء مسوحات عشوائية للأسر، لقياس أثر تدخلات الأمن الغذائي بين المجتمعات المستهدفة. وستركز التقييمات على مؤشرات النتائج. وستقارن النتائج بالاتجاهات الطويلة الأجل المستمدة من عمليات تقييم الأمن الغذائي السابقة.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: زيادة توافر الأغذية المأمونة والآمنة والمنقذة للأرواح وفرص الحصول عليها بالنسبة للأسر الأشد ضعفًا من خلال تقديم المساعدات الطارئة				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 1.1		خط الأساس بالملايين	ذوو احتياج بالملايين	الاستهداف بالملايين
المؤشرات	المؤشر 1: عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة (عينية أو نقدية أو تحويلات قسائم) شهريًا	14.3	17.3	14
	المؤشر 2: عدد الأشخاص الذين زودوا بمجموعات لوازم الطوارئ الزراعية والحيوانية والسمكية	0.3	17.3	2.2

الهدف (2) للمجموعة القطاعية: حماية سبل العيش وتعزيزها وبناء الأصول لتعزيز القدرة على الصمود				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 2.1 و2.2		خط الأساس بالملايين	ذوو احتياج بالملايين	الاستهداف بالملايين
المؤشرات	المؤشر 1: عدد الأشخاص المستفيدين من التحويلات النقدية المشروطة والمحددة حسب الموسم من أجل إعادة تأهيل أصول المجتمعات المحلية والبنى التحتية الخاصة بها	0.5	17.3	2.8
	المؤشر 2: عدد الأشخاص الذين حصلوا على دعم إستعادة أصول سبل العيش، والمساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة، والمهارات في مجال تعزيز القدرة على العمل	0.1	17.3	0.8

* الهدف الكلي: تفترض مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة أن المستفيدين من "المساعدات الطارئة لسبل العيش" و"التحويلات النقدية المشروطة والمحددة حسب الموسم لإعادة تأهيل أصول المجتمعات المحلية والبنى التحتية الخاصة بها" من بين الأشخاص الذين ستتم مساعدتهم أيضا من خلال "المساعدات الغذائية الطارئة". ويرجع ذلك إلى النهج المزدوج، الذي يهدف إلى الانتقال التدريجي للناس من المساعدات الغذائية الطارئة إلى سبل العيش. وبالتالي، فإن الهدف الإجمالي للأمن الغذائي والزراعة لعام 2023 هو 14.8 مليون نسمة.

2.3 التغذية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
12 مليون	8.8 مليون	5 مليون	3.8 مليون	1.3 مليون

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
398 مليون	43

الأهداف

تهدف مجموعة قطاع التغذية وشركاؤها إلى تحسين عافية الأمهات والأطفال اليمنيين باتباع نهج عدم الإضرار ووقائي متعدد القطاعات من خلال الأهداف الخاصة للمجموعة القطاعية التالية:

- **تقديم خدمات التغذية العلاجية المنقذة للأرواح ذات الجودة وفي الوقت المناسب لعدد 540,000 من الفتيات والفتيان الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم 54,000 فتى وفتاة دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الوخيم المعقد، و 1.82 مليون فتى وفتاة يعانون من سوء التغذية المتوسط بين سن 6 و59 شهرا و670,000 امرأة حامل ومرضعة.**
- **تقديم خدمات التغذية الوقائية المنقذة للأرواح ذات الجودة وفي الوقت المناسب لعدد 1.7 مليون طفل و 1.8 مليون فتاة تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهرا، و 1.8 مليون طفل من الذكور والإناث و 3.1 مليون فتاة مراهقة.**
- **تحسين حالة التغذية ونتائجها في 134 مديرية على الأقل من المديريات الشديدة الضعف في 15 محافظة من خلال التكامل المتعدد القطاعات في مجال التغذية المحددة والحساسة، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية المجتمعية؛ والوقاية من الجوع وسوء التغذية؛ وكذلك ضمان الوصول العادل إلى الخدمات المتكاملة لعدد 1.17 مليون فتاة و1.13 مليون فتى و1.1 مليون امرأة حامل ومرضع و1.63 مليون فتاة مراهقة.**

الاستجابة

ستكفل مجموعة قطاع التغذية الوقاية المتكاملة من سوء التغذية الحاد وعلاجه بين الأمهات والأطفال، وتعميم المسائل الشاملة.

ستستمر المجموعة القطاعية في توفير خدمات التغذية العلاجية والوقائية المنقذة للأرواح، وتستهدف 486,000 طفل يعانون من سوء التغذية الوخيم دون مضاعفات، و38,000 طفل يعانون من سوء التغذية الوخيم المصحوب بمضاعفات، 556,000 و581,000 فتى وفتاة يعانون من سوء التغذية المتوسط على التوالي، و773,000 امرأة حامل ومرضعة تعاني من سوء التغذية المتوسط.

ولتحقيق هذه النتائج، سيتم فحص ما لا يقل عن مليون طفل دون سن الخامسة ومليون أم للكشف عن سوء التغذية الحاد كل شهر، باستخدام قياسات محيط منتصف الذراع في المرافق المجتمعية والصحية. وستكفل نوعية بيانات قياس محيط منتصف أعلى الذراع وستستخدم أيضا في المراقبة الآنية لحالة التغذية.

فهناك 1.06 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 24 شهرا، و 1.07 مليون أم لأطفال تقل أعمارهم عن سنتين في 207 مديريات، معرضون بشكل كبير لخطر سوء التغذية الحاد و/أو انعدام الأمن الغذائي الحاد. وستعالج إحتياجاتهم من خلال برنامج تغذية تكميلية شامل يدمج مع مكملات المغذيات الدقيقة وتعزيز تغذية الرضع والأطفال الصغار.

بالإضافة إلى ذلك، سيتلقى 2.4 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا دعما من المغذيات الدقيقة يتناسب مع أعمارهم، وسيتلقى 3.2 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 12 و59 شهرا علاج الديدان، وسيزود 4.7 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا بمكملات من فيتامين (أ).

وسيتم الوصول إلى ما يقدر بـ 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة و3.2 مليون فتاة مراهقة مع المكملات الغذائية المناسبة للوقاية من فقر الدم ونقص المغذيات الدقيقة. وستربط هذه الخدمات بتعزيز المعارف والممارسات المتعلقة بالتغذية، بما في ذلك التغذية المثلى للأطفال الرضع وممارسات الرعاية من خلال تقديم المشورة المناسبة من شخص إلى آخر والتثقيف التغذوي المتكامل، بما في ذلك التثقيف النفسي - الاجتماعي والنهوض بهم. وستستهدف النساء الحوامل والمرضعات بدعم نقدي مشروط لتعزيز التنوع الغذائي والجودة، وحصولهن على الخدمات الصحية والتغذوية المتاحة.

وستستهدف البرامج المتكاملة لمنع المجاعة والحد من المخاطر المناطق التي تعاني من مستويات عالية جدا من سوء التغذية الحاد (سوء التغذية الحاد الشامل فوق 15 في المائة) وانعدام الأمن الغذائي الحاد (التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد -

الحديدة، اليمن
صورة: أنور الحاج/يونيسف

المرحلة 4 وما فوقها من انعدام الأمن الغذائي الحاد) من خلال تطبيق الاستراتيجية المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة. وسيبني هذا النهج المتكامل المرونة والحلول المستدامة على مستوى المجتمع المحلي.

ستواصل مجموعة قطاع التغذية مراقبة المساءلة أمام السكان المتضررين، مع التركيز على إشراك المجتمع المحلي وضمان جودة الخدمات وملاحظات المستفيدين. وستتعاون مجموعة قطاع التغذية مع مجموعة قطاع الحماية لضمان حصول الأمهات والمراهقات والأطفال على الخدمات الصحية والتغذوية بشكل منصف وسريع.

ستواصل مجموعة قطاع التغذية مراقبة حالة التغذية في البلد في الوقت الفعلي/الآني باستخدام مسح الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الإنتقالية (سمارت)، كلما أمكن ذلك، والاستفادة من بيانات فحص محيط منتصف الذراع الحالية.

تكلفة الاستجابة

ستتحقق كفاءة تكاليف أنشطة التغذية من خلال ما يلي: إدماج أنشطة التغذية مع مجموعات قطاعية أخرى؛ والتركيز على الوقاية، التي ستساعد على الحد من حالات سوء التغذية الحاد التي تتطلب علاجا مكلفا؛ واستخدام البرامج النقدية المشروطة، التي ستساعد على الحد من مستويات سوء التغذية عن طريق تحسين التنوع الغذائي وتقليل مدة العلاج؛ والعلاج عن طريق تحسين صحة الأمهات وسلوكيات البحث عن التغذية.

المراقبة

ستكفل مجموعة قطاع التغذية المراقبة الآنية لحالة التغذية من خلال مختلف تقييمات التغذية. وعلاوة على ذلك، ستقوم المجموعة القطاعية بإجراء المراقبة المشتركة مع الشركاء والأسئلة الأربعة (مَن يفعل ماذا وأين ومتى) للمجموعة القطاعية.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: ضمان تقديم خدمات التغذية الوقائية والعلاجية المنقذة للأرواح ذات الجودة وفي الوقت المناسب				
يسهم في تحقيق الأهداف الخاصة 1.1 و1.2 1.1 تحسين وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية من خلال استجابات منقذة للأرواح متعددة القطاعات في الوقت المناسب ومتكاملة تستهدف النساء والفتيات والفتيان والرجال.. 2.1 الوقاية من الأمراض الوبائية التي يمكن الوقاية منها باللقاحات وتخفيفها والتصدي لها؛ وتحسين الصحة الإنجابية والحد من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد ووفيات الأطفال، والاستجابة للصدمات النفسية لضحايا الحرب والصراع، بما في ذلك الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات 3.1 الحد من حالات الاعتلال والوفاة وتخفيفها بين النساء والفتيات والرجال والفتيان النازحين حديثا المتضررين من تغير المناخ والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان عن طريق توفير إستجابة متعددة القطاعات منقذة للأرواح في الوقت المناسب		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد موظفي المرافق الصحية والتغذوية المدربين على برنامج الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد	8,762	8,762	8,762
	عدد مواقع العلاج في العيادات الخارجية التي تقل فيها معدلات التعثر عن 15 في المائة	3,467	3,467	3,929
	عدد البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية التي تقل فيها معدلات التعثر عن 15 في المائة	4,083	4,083	4,083
	عدد مراكز التغذية العلاجية التي تقل معدلات الوفاة فيها عن 10 في المائة	34	34	34
	النسبة المئوية لمواقع مراكز التغذية العلاجية التي تضم موظفين مدربين وتستخدم مراكز التغذية العلاجية التي تم تكييفها إرشادات مكافحة العدوى	%75	%75	%75
	النسبة المئوية لمواقع مراقبة التغذية العاملة مع عاملين مدربين على إرشادات مكافحة العدوى	%75	%75	%75
	عدد الفرق المتنقلة العاملة التي تثبت حزمة متكاملة من الرعاية الصحية الأولية (الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، والتغذية، والرعاية السابقة للولادة، وإدارة سوء التغذية الحاد الوخيم/ سوء التغذية الحاد المتوسط...إلخ.).	180	180	190
	عدد المديريات ذات الشدة العالية التي يتم الوصول إليها من خلال خدمات التغذية المتكاملة والأمن الغذائي وسبل العيش والمياه والصرف الصحي والنظافة والصحة والحماية.	لا تتوفر بيانات	183	134

الهدف (2) للمجموعة القطاعية: توفير خدمات التغذية العلاجية المنقذة للأرواح ذات الجودة وفي الوقت المناسب				
يسهم في تحقيق الأهداف الخاصة 2.1 و2.2.		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
1.1 تحسين مستويات معيشة النساء والفتيات والفتيان والرجال المتضررين من الأزمات من خلال توفير المساعدات متعددة القطاعات، وسبل كسب العيش، والخدمات الأساسية الشاملة والجيدة، والمساعدة التي تكفل الوصول الآمن وحفظ الكرامة				
2.1 دعم الحلول المستدامة للسكان النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة واللاجئين والمهاجرين من خلال مبادرات متعددة القطاعات ومراعية للأزمات تعزز الاستدامة والقدرة على الصمود.				
المؤشرات	عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الوخيم والمسجلين في خدمات البرنامج العلاجي في العيادات الخارجية مقابل الهدف السنوي	261,054	569,091	512,192
	عدد حالات سوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات طبية المسجلة في مراكز التغذية العلاجية مقابل الهدف السنوي	34,485	110,909	49,290
	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية المتوسط والمسجلين في البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية مقابل الهدف السنوي	740,000	162,6682	113,8677
	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين خضعوا للفحص للكشف عن سوء التغذية الحاد	100,000	5,099,101	4,589,194
	عدد النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من سوء التغذية المتوسط المسجلات في البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية مقابل الهدف السنوي	740,324	1,288,643	773,185
	عدد مواقع البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية المقرر زيادتها في عام 2022م	4,103	4,203	4,203

الهدف (3) للمجموعة القطاعية: تقديم خدمات التغذية العلاجية المنقذة للأرواح ذات الجودة وفي الوقت المناسب				
يسهم في تحقيق الأهداف الخاصة 3.1 و3.2 1.1 ضمان تنفيذ إجراءات تعميم الحماية التي تدعم الإدماج والمشاركة والوصول الكامل إلى الخدمات الجيدة والقائمة على المبادئ، دون تمييز، على نطاق الاستجابة الإنسانية 2.1 ضمان تقديم خدمات وبرامج الحماية المتكاملة ذات الجودة عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المجموعات القطاعية لتلبية احتياجات الحماية الخاصة 3.1 منع مخاطر الحماية والحد منها وتخفيف حدتها، والاستجابة لاحتياجات الحماية من خلال دعم بيئة الحماية في اليمن، عن طريق تعزيز القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمساعدات القائمة على المبادئ 4.1 تعزيز العمل الجماعي المتعلق بمركزية الحماية من خلال ضمان آليات تقديم الشكاوى والملاحظات فيما بين الوكالات		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الأمهات اللاتي وصلن إلى خدمات المشورة الفردية/الجماعية بخصوص تغذية الرضع والأطفال الصغار	2,780,357	2,610,178	2,088,142
	عدد البنات والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرا الذين يحصلون على المغذيات الدقيقة المتعددة	1,351,984	3,803,590	2,662,516
	عدد الأطفال من البنات والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرا الذين يتلقون مكملات فيتامين (أ)	788,483	5,099,101	4,844,142
	عدد الأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهرا المعرضين لخطر سوء التغذية الذين تم الوصول إليهم عن طريق برنامج التغذية التكميلية الشاملة	728,323	1,057,378	1,057,378
	عدد النساء الحوامل والمرضعات المعرضات لخطر سوء التغذية اللاتي تم الوصول إليهن من خلال برنامج التغذية التكميلية الشاملة	650,000	1,072,553	1,072,553
	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين تم فحصهم من خلال نظام مراقبة التغذية	106,000	1,400,000	1,200,000
	عدد النساء الحوامل والمرضعات المدعومات بمساعدات نقدية	300	300,000	138,000
	عدد المواقع الجديدة لنظام مراقبة التغذية التي تم فتحها استنادا إلى خطة توسيع النطاق	0	400	380
	عدد مسوحات "سمارت" التي تم إجرائها	0	15	15
	عدد المراهقات اللاتي يتلقين مسحوق المغذيات الدقيقة	0	3,686,877	725,763
	عدد المديريات التي بدأ فيها تنفيذ البرنامج المتكامل للحد من خطر المجاعة	0	100	100

3.3 الصحة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
20.3 مليون	12.9 مليون	3.3 مليون	6.3 مليون	1.9 مليون

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
392 مليون	48

الأهداف

1. ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية المنقذة والمحافظة على الأرواح بصورة آمنة وعادلة وحيادية وشاملة دون إلحاق الضرر على المستويات المجتمعية والأولية والثانوية، واستهداف 12.9 مليون من النساء والرجال والأولاد والبنات (2 مليون من النازحين و10.9 من المجتمعات المحلية المضيفة) و0.77 مليون من النساء الحوامل و 4.8 مليون من مرضى الأمراض غير المعدية.
2. التأهب لتفشي الأمراض الوبائية والمتوطنة وغيرها من المخاطر والوقاية منها والكشف عنها والتصدي لها في الوقت المناسب، مع إستهداف 6.6 ملايين شخص بالرعاية الوقائية والعلاجية.
3. الحفاظ على ديمومة عمل النظام الصحي من خلال تعزيز القدرات المؤسسية، وتوسيع الدعم التشغيلي، وإعادة تأهيل/تنشيط المرافق الصحية، وتقوية قدرات الموارد البشرية، وتحسين الإحالة، واستهداف 3,800 مرفق صحي.
4. تقديم دعم حزمة الحد الأدنى من الخدمات الضرورية لمنع وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي وتدهور حالة سوء التغذية من خلال الاستجابات المتكاملة مع المجموعات القطاعية المعنية بالبرنامج المتكامل للحد من خطر المجاعة في المواقع ذات الأولوية.

الاستجابة

في عام 2023، ستواصل مجموعة قطاع الصحة دعم وتعزيز وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الأساسية التي تعطي الأولوية للنازحين داخليا والنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والمرضى المصابين بأمراض مزمنة ونفسية وغيرهم من الفئات الأكثر عرضة للخطر.

من خلال حزمة الحد الأدنى من الخدمات، سيواصل شركاء مجموعة قطاع الصحة السعي إلى إيجاد حلول صحية متكاملة ومتعددة القطاعات ودائمة في السياق الهش الذي طال أمده في اليمن، والذي يعوق نظام إحالة المسار الجيد من المجتمع إلى مستويات أعلى (بما في ذلك الرعايتين الشاملة والأساسية الخاصة بالتوليد والمواليد في حالات الطوارئ لمعالجة المضاعفات التوليدية). وستكفل تدخلات مجموعة قطاع الصحة تعزيز الوصول المجدي إلى السكان المستهدفين ومساءلتهم ومشاركتهم لتعظيم تأثير البرامج الصحية على سلامة الناس وكرامتهم.

في عام 2023، سيعزز شركاء مجموعة قطاع الصحة توفير خدمات الرعاية الصحية عن طريق تنفيذ حزمة الحد الأدنى من الخدمات ذات الجودة على جميع مستويات الرعاية الصحية في المناطق ذات الشدة العالية التي سجلت درجات شدة 4 و5، والمواقع ذات الأولوية في البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة، ومناطق خطوط المواجهة.

سيتم تعزيز الاستجابة لتفشي الأمراض من خلال تعزيز الاستعداد، والكشف المبكر عن طريق المراقبة في المرافق وفي المختبرات، والاستجابة الكافية من خلال التدخلات التي تستهدف تلك الأمراض، التي تندرج في حزمة الحد الأدنى من الخدمات وتغطية التطعيم الإيصالي المتكامل. كما ستضمن مجموعة قطاع الصحة توفير الأدوية والإمدادات الأساسية للأمراض غير المعدية والصدمات/الإصابات والرعاية الطارئة والرعاية الصحية الإنجابية ورعاية الأمومة وحديثي الولادة والأطفال والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع أنحاء اليمن.

وسيجري إعادة تأهيل المرافق الصحية وتعزيزها في المناطق المتضررة من الصراع لضمان سلامة ممارسات الرعاية الصحية، بما في ذلك إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي والنظافة والوقاية من العدوى/تحسين نوعية الرعاية ومواصلة الرعاية على المستوى الثالث مع الأدوية واللوازم الأساسية، وحماية المجتمعات المحلية من النفايات الطبية الخطرة. وسيعزز دعم الإحالة وسيعزز بالنقود اللازمة للبرامج الصحية. وسيجري دعم إعادة التأهيل البدني، بما في ذلك توفير الأجهزة المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المتضررة من الصراع. وستعزز مجموعة الصحة الوقاية من المجاعة والحد من المخاطر من خلال تعزيز البرامج المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة مع المجموعات القطاعية للأمن الغذائي والزراعة، والمياه والصرف الصحي

والنظافة، والتغذية في المواقع ذات الأولوية ضمن البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة من أجل زيادة تأثير التدخلات ومعالجة الآثار المضاعفة لسوء التغذية ومياه الشرب غير المأمونة وسوء الصرف الصحي، الناجمة عن الصراعات والصدمات المناخية على الحالة الصحية للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية المهمشة.

وستشمل المرافق الصحية والتدخلات الصحية المجتمعية خدمات التوعية المتكاملة، والفرق الطبية المتنقلة والقبالة المجتمعية والعاملين الصحيين المجتمعيين، وتستهدف مواقع النازحين والمجتمعات المحلية النائية لتقديم الرعاية الصحية الأولية المنصفة، بما في ذلك النهج المراعي للنوع الاجتماعي، مثل حزمة الحد الأدنى من الخدمات الأولية للصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير الرعاية المنقذة للأرواح للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتوعية المجتمعية. وستعزز مجموعة قطاع الصحة قدرة وزارة الصحة العامة والسكان من خلال الدعم المؤسسي وبناء القدرات المرتبطة بالحلول الدائمة والمستدامة بالتنسيق مع الجهات الإنمائية.

تكلفة الاستجابة لحزمة الحد الأدنى من الخدمات الأولية

في عام 2023م، بلغت الاحتياجات المالية لمجموعة قطاع الصحة من أجل تمكين 12.9 مليون شخص من الوصول إلى الخدمات الصحية المتقدمة والمقدمة والمستدامة للحياة، وهي الخدمات الصحية المجتمعية والأولية والثانوية والحرجة بالإضافة إلى خدمات الإحالة، 392 مليون دولار. ومن المتوقع أن تتأثر تكلفة أنشطة مجموعة قطاع الصحة الفردية في عام 2023م بارتفاع تكاليف الأدوية/الإمدادات، وتكاليف الوقود، والحاجة إلى الدعم المالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية، والتدهور الاقتصادي، والأولويات المتنافسة الأخرى، مثل تكاليف الغذاء والمعيشة. وتعزى الزيادة في الاستهداف، التي تؤثر أيضا على تكاليف الاستجابة للمجموعات القطاعية، إلى الزيادة المتوقعة في عدد النساء والأطفال المحتاجين، واستمرار تفشي الأمراض، والمخاطر الإضافية المتصلة بتغير المناخ.

المراقبة

سيتم مراقبة إنجازات مجموعة قطاع الصحة مقارنة بالأهداف المقدرة باستخدام التقارير الشهرية من الشركاء العاملين في مجموعة قطاع الصحة حول نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات التابع لمجموعة قطاع الصحة وتحليل الأسئلة الأربعة (مَن يفعل ماذا وأين ومتى) لتواجد الشركاء في كل مديرية، وتحليل إنجازات المؤشرات الشهرية على المستوى الوطني وعلى مستوى المركز/المركز الفرعي وعلى مستوى المحافظة لمراقبة الاستجابة وتحديد الفجوات. وستكون تقييمات الشركاء أو التقييمات المشتركة بين المجموعات القطاعية في المجال الصحي، والزيارات الميدانية وتقارير الزيارات المشتركة ذات قيمة بالنسبة لتحديد الاحتياجات/الفجوات ومراقبة الاستجابة. وسيتم مراقبة حالات التفشي من خلال النظام الإلكتروني المتكامل للإنذار المبكر بالأمراض الذي تنفذه وزارة الصحة العامة والسكان، وذلك للحوادث المتعلقة بالأمراض الوبائية/المتوطنة المدرجة في القائمة، ورصد تغطية التطعيم من خلال ملخص معلومات برامج التحصين الموسعة، والتتبع السنوي لوظائف النظام الصحي من خلال نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية، وهي أمور بالغة الأهمية لضمان الاستجابة المرنة وفي الوقت المناسب وفقا للاحتياجات ومستوى الشدة.

ووفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، تحدد المخاطر وأوجه الضعف المتعلقة بالسلامة والأمن، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي ومخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأشخاص وتتم مراقبتها بصورة روتينية في جميع مراحل البرامج.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: ضمان وصول النساء والرجال والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين وغيرهم من الفئات الضعيفة إلى الخدمات الصحية المنقذة والمحافظة على الأرواح بصورة آمنة وعادلة وحيادية وشاملة من خلال حزمة الحد الأدنى من الخدمات على المستويات المجتمعية والأولية والثانوية				
يسهم في تحقيق الهدف الخاص 1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	إجمالي عدد الاستشارات المقدمة المدعومة للمرضى في العيادات الخارجية (والتي تظهر كأشخاص يتلقون الخدمات، أي الاستشارة 2.5 /الأشخاص/سنة).	2.5 مليون	20.3 مليون	12.9 مليون
	عدد الاستشارات المقدمة للأمراض غير المعدية (السكري وارتفاع ضغط الدم وغيرهما)	0.9 مليون	7.9 مليون	4.8 مليون
	عدد زيارات الرعاية السابقة للولادة المدعومة	0.5 مليون	3.3 مليون	2.3 مليون
	عدد إجمالي الولادات المساعدة المدعومة (الولادة الطبيعية والولادة القيصرية)	0.25 مليون	1.1 مليون	0.77 مليون
	عدد حالات سوء التغذية الحاد الوخيم المصحوبة بمضاعفات التي استدعت الدخول إلى المستشفيات (مراكز التغذية العلاجية للمرضى المرقدين)	8 ألف	54 ألف	37.8 ألف
الهدف (2) للمجموعة القطاعية: الاستعداد والوقاية والكشف والاستجابة في الوقت المناسب لتفشي الأمراض الوبائية والمتوطنة وغيرها من المخاطر				
يسهم في تحقيق الهدف الخاص 1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الاستشارات المقدمة لعلاج الأمراض المعدية	1.5 مليون	10.1 مليون	6.6 ملايين
الهدف (3) للمجموعة القطاعية: تقديم دعم حزمة الحد الأدنى من الخدمات اللازم لمنع وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي وتدهور حالة سوء التغذية من خلال استجابات متكاملة مع مجموعات قطاعية أخرى في مجال البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة في المواقع ذات الأولوية				
يسهم في تحقيق الهدف الخاص 1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد إستشارات العيادات الخارجية المدعومة في المديريات ذات الأولوية في البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة(والتي تظهر كأشخاص يتلقون الخدمات، أي الاستشارة 2.5 /الأشخاص/سنة).	1.2 مليون	7.8 ملايين	5.1 ملايين
	عدد الأطفال في عمر أقل من سنة الذين تلقوا تطعيم ضد الحصبة في المناطق ذات الأولوية في البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة	50 الفاً	234 الفاً	200 الفاً
الهدف (4) للمجموعة القطاعية: تقديم دعم حزمة الحد الأدنى من الخدمات اللازم لمنع وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي وتدهور حالة سوء التغذية من خلال استجابات متكاملة مع مجموعات قطاعية أخرى في مجال البرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة في المواقع ذات الأولوية				
يسهم في تحقيق الهدف الخاص 1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد المرافق الصحية التي تلقت دعما تشغيليا	1200	4,812	3,800

4.3 المياه والصرف الصحي والنظافة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
15.3 مليون	9.8 مليون	2.4 مليون	5 مليون	1.5 مليون

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
270.9 مليون	71

الأهداف

ستستجيب مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة لكل من احتياجات البقاء على قيد الحياة والقدرة على الصمود المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة لعدد 9.85 مليون شخص للحفاظ على الحياة والعافية والكرامة والحد من مخاطر الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة عبر تنفيذ تدخلات تحسين القدرة على الصمود في الوقت المناسب للفتيات والنساء والفتيان والرجال الضعفاء من ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة ومن أي فئة عمرية وبصرف النظر عن الهوية العرقية.

يتمثل الهدف من استجابة المياه والصرف الصحي والنظافة في:

1. تلبية الاحتياجات الماسة للمياه والصرف الصحي والنظافة للحد من الأمراض الناجمة عنها وسوء التغذية بين السكان الضعفاء.
2. توزيع مساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة المنقذة للأرواح لتلبية الاحتياجات الملحة والحد من مخاطر الحماية بين السكان النازحين.
3. استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشاملة وإعادة تأهيلها من خلال تحسين شبكات المياه والصرف الصحي والنظافة الحالية.

تركز الأولوية الاستراتيجية أيضاً على التخفيف من مخاطر الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع استجابات المياه والصرف الصحي والنظافة حيث توجد العديد من نقاط المياه غير الآمنة التي تشكل مخاطر حماية كبيرة على الفتيات والفتيان والنساء الذين يتوقع منهم المجتمع جلب المياه للاستهلاك المنزلي. وتهدف مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة إلى ضمان انخراط جميع شركائها في مشاورات مناسبة مع الفئات المختلفة من الأشخاص المحتاجين أثناء تقييم وتصميم وتنفيذ الاستجابة الإنسانية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والرقابة عليها للالتزام بالمساءلة أمام السكان المتضررين.

الاستجابة

تعطي مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الأولوية الاستراتيجية لدعم المياه والصرف الصحي والنظافة القادرة على الصمود والدائمة - حيثما أمكن ذلك – والتي تشمل إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة وتشغيلها بالطاقة الشمسية في المجتمعات المضيفة، وتوسيع شبكات الأنابيب في مواقع النازحين. ومع ذلك، وجرّاء نقص الموارد المائية والقدرة المحدودة لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة القائمة، يجب توفير الدعم المستمر للمياه والصرف الصحي والنظافة المنقذة للأرواح، مثل نقل المياه بالشاحنات عند غياب دعم المياه والصرف الصحي والنظافة القادر على الصمود. وبالتالي، فإن الحفاظ على استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الطارئة المنقذة للأرواح في تلك المناطق تحظى بالأولوية حسب السياق المحلي.

تتمثل طريقة الاستجابة الرئيسية للمياه والصرف الصحي والنظافة في توفير الخدمات وتوزيع المساعدات العينية، بما في ذلك إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ونقل المياه بالشاحنات، وبناء مرافق الصرف الصحي، وجمع النفايات الصلبة، وتوزيع مستلزمات النظافة، ودعمها من خلال تعزيز النظافة وبناء القدرات بين مزودي الخدمات والمستفيدين المباشرين. إن دمج استجابة المياه والصرف الصحي والنظافة في الاستجابات القطاعية الأخرى، مثل البرنامج المتكامل للحد من خطر المجاعة وتنسيق وإدارة المخيمات والتعليم والصحة، يمثل أيضًا ركيزة استراتيجية لتعزيز فعالية دعم المياه والصرف الصحي والنظافة.

في عام 2023م، ستعزز المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الاستجابة الشاملة للمياه والصرف الصحي والنظافة بدعم فني من مجموعة العمل الفنية للمياه والصرف الصحي والنظافة المعنية بالإدماج، والتنسيق الوثيق مع مجموعة قطاع الحماية. كما تُعطى الأولوية لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة غير الآمنة للتخفيف من مخاطر الصحة العامة والحماية من خلال اعتماد نهج شامل ومراعي للنوع الاجتماعي.

إدراكًا لدعم المياه والصرف الصحي والنظافة القادر على الصمود وبناء قدرات المؤسسات المحلية وتحسين إدارة الموارد المائية التي تندرج تحت احتياجات التدخل الإنساني والتنموي، تشارك مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل وثيق مع مجموعة تنسيق قطاع المياه في إطار الفريق الفني المعني بشركاء اليمن لتنسيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لضمان التكامل الفعّال مع الجهات المعنية في قطاع التنمية.

تكلفة الاستجابة

يُقدر إجمالي الاحتياجات لأنشطة الاستجابة للمياه والصرف الصحي والنظافة بمبلغ 271 مليون دولار أمريكي (270,939,871). وهناك حاجة إلى حوالي 152 مليون دولار أمريكي (152,444,873) لتوفير أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المنقذة للأرواح للأشخاص الذين يعانون من احتياجات ملحة للمياه والصرف الصحي والنظافة، بما في ذلك نقل المياه بالشاحنات، وبناء المراحيض الطارئة، وتوزيع مستلزمات النظافة، وتعزيز النظافة، وحملات التنظيف، وبناء قدرات لجان المياه والصرف الصحي والنظافة في مجال تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة. وللحفاظ على استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة القائمة في المجتمعات المحلية، هناك حاجة إلى 28 مليون دولار أمريكي (27,685,055)، بما في ذلك دعم الوقود والصيانة. ولإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة القائمة وتشغيلها على الطاقة الشمسية، هناك حاجة إلى 72 مليون دولار أمريكي (72,068,472) كجزء من أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة القادرة على الصمود، والتي تمكن من خفض تكاليف الاستجابة المستمرة.

في حين تم تخفيض إجمالي السكان المستهدفين بنسبة 25% مقارنة بعام 2022م، ارتفع متوسط تكلفة الوحدة لأنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة بنسبة 21.4% بسبب الزيادة العامة في تكلفة العديد من الأنشطة، ويُعزى ذلك إلى زيادة سلة الحد الأدنى للإنفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة بنسبة 11% في المناطق تحت سيطرة أنصار الله و19% في المناطق تحت سيطرة الحكومة اليمنية وفقًا لسلة الحد الأدنى للانفاق لضمان البقاء على قيد الحياة.

المراقبة

ستراقب مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة مستويات الإنجاز المحرز في تنفيذ الاستجابة من خلال المراقبة الشهرية "Activityinfo"، وذلك من خلال تجميع 30 مؤشرًا أساسيًا حول أنشطة الاستجابة المنقذة للأرواح والمياه والصرف الصحي والنظافة القادرة على الصمود، بما فيها دورات متنوعة لبناء القدرات. كما ستقوم مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة بتجربة مراقبة المساءلة وضمان الجودة لقياس وتعزيز مستوى المساءلة أمام السكان المتضررين وتحسين جودة خدمات ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة. وستقوم المجموعة القطاعية أيضًا بتفعيل نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة كأداة تقييم موحدة لجميع الشركاء والسلطات، والتي تستخدم لتحليل الاحتياجات المنسقة مقابل المؤشرات القطاعية ذات الصلة.

كما تنسق مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل وثيق مع المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات لمراقبة تغطية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والثغرات من خلال استخدام آلية المراقبة الميدانية لتنسيق وإدارة المخيمات. كما ستتم المراقبة على تنفيذ استجابات المياه والصرف الصحي والنظافة من خلال تقرير المراقبة المشتركة للاستجابة السريعة المتكاملة للمجاعة لقياس مستوى التقارب والإنجاز في تنفيذ استجابة المياه والصرف الصحي والنظافة في إطار التقارب للاستجابة السريعة المتكاملة للمجاعة.

كما توسع مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة إطارها الرقابي ليشمل أنشطة التنمية التي تعزز تنسيق الترابط بين العمل الانساني والتنموي والسلام في مجموعة عمل قطاع المياه، وخصوصًا لتسهيل التحليل الجماعي والتحديث المنتظم لمجلس المعلومات اليمني.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: تلبية الاحتياجات الحادة للمياه والصرف الصحي والنظافة للحد من الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة وسوء التغذية بين النساء والفتيات والفتيان والرجال الضعفاء المعرضين للخطر من خلال توفير المساعدات والخدمات المنقذة للأرواح في الوقت المناسب في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة.

يساهم في تحقيق الهدف الخاص 1.1 و1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	إصلاح أو إعادة تأهيل أو زيادة شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق المعرضة لمخاطر عالية تطال الصحة العامة.	3,446,814	4,271,417	2,742,606
	تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها.	631,945	2,406,691	1,545,296
	توفير الدعم التشغيلي وقطع الغيار والإصلاحات السريعة لشبكات المياه والصرف الصحي.	4,894,720	6,499,136	4,172,987
	توفير وسائل تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه.	522,386	1,481,330	951,137
	توفير المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات والخزانات المجتمعية.	1,275,175	3,352,815	2,152,787
	توفير وسائل معالجة المياه على مستوى الأسرة باستخدام أقراص الكلور.	252,321	1,512,917	971,419
	توفير وسائل الصرف الصحي الأسرية الآمنة والمناسبة للجنسين	358,715	1,794,855	1,152,446
	تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها وحملات النظافة المجتمعية.	2,456,656	3,468,230	2,226,893
	توفير مستلزمات النظافة (بما فيها مستلزمات الكوليرا والوقاية من العدوى ومكافحتها) وتعزيز النظافة والتوعية بها.	4,587,621	5,548,201	3,562,408

الهدف (2) للمجموعة القطاعية: تقديم مساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة المنقذة للأرواح لتلبية الاحتياجات الملحة والحد من مخاطر الحماية بين النساء والفتيات والفتيان والرجال النازحين المتضررين من الصراع والكوارث الطبيعية

يساهم في تحقيق الهدف الخاص 2.1 و2.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	توفير المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات والخزانات المجتمعية.	1,275,175	3,352,815	2,152,787
	توفير الدعم التشغيلي وقطع الغيار والإصلاحات السريعة لشبكات المياه والصرف الصحي.	4,894,720	6,499,136	4,172,987
	توفير وسائل تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه.	522,386	1,481,330	951,137
	توفير وسائل معالجة المياه على مستوى الأسرة باستخدام أقراص الكلور.	252,321	1,512,917	971,419
	توفير وسائل الصرف الصحي الأسرية الآمنة والمناسبة للجنسين.	358,715	1,794,855	1,152,446
	تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها وحملات النظافة المجتمعية.	2,456,656	3,468,230	2,226,893
	توفير مستلزمات النظافة (بما فيها مستلزمات الكوليرا والوقاية من العدوى ومكافحتها) وتعزيز النظافة والتوعية بها.	4,587,621	5,548,201	3,562,408

الهدف (3) للمجموعة القطاعية: الحفاظ على استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الشاملة وإعادة تأهيلها من خلال تحسين شبكات المياه والصرف الصحي والنظافة القائمة في المناطق ذات الاحتياجات الحادة والمخاطر العالية لتفشي الأمراض وسوء التغذية

يساهم في تحقيق الهدف الخاص 3.1 و3.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	إصلاح أو إعادة تأهيل أو زيادة شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق المعرضة لمخاطر عالية تطال الصحة العامة.	3,446,814	4,271,417	2,742,606
	توفير الدعم التشغيلي وقطع الغيار والإصلاحات السريعة لشبكات المياه والصرف الصحي.	4,894,720	6,499,136	4,172,987
	توفير وسائل تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه.	522,386	1,481,330	951,137
	تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها.	2,456,656	2,406,691	1,545,296

5.3 التعليم

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
8.6 مليون	5.6 مليون	0.08 مليون	5.4 مليون	0.85 مليون

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
278.9 مليون	83

الأهداف

تستهدف مجموعة قطاع التعليم 5.65 مليون فتاة وفتى ومقدم رعاية وموظف تعليمي من جميع الفئات والجنسين (ذكور وإناث)، وهو ما يمثل 65% من ذوي الاحتياج للخدمات التعليمية وحوالي 50% من السكان في سن الدراسة (5-17 سنة) في جميع أنحاء البلاد. ويعتمد تحديد وترتيب أولويات السكان المحتاجين على تحليل شدة الاحتياجات الذي يوجه الاستهداف نحو الفئات الأكثر ضعفًا على مستوى العزلة والمجتمع والمدرسة أو المساحات التعليمية.

تهدف مجموعة قطاع التعليم إلى:

1. تحسين قدرة الفتيات والفتيان الأكثر ضعفًا في سن المدرسة على الصمود من خلال زيادة فرص التعلم الآمنة والشاملة والمستدامة.
2. تعزيز النظام لتقديم تعليم ذات جودة وشامل ومتكامل ومستدام وذات صلة في بيئة تمكينية وحامية.

الاستجابة

تنفيذ تدخلات التعليم المتكاملة التي تصب في الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لخطة الاستجابة الإنسانية من خلال ضمان التعليم المتاح والآمن الذي يُعزز عافية الفتيات والفتيان في سن المدرسة، وخاصة ذوي الإعاقة أو النازحين. وستواصل مجموعة قطاع التعليم تنسيقها الوثيق مع شركاء التنمية لسد الفجوات من خلال دعم توفير التعليم النظامي وغير الرسمي، وذلك من خلال توفير المستلزمات وإعادة تأهيل المرافق التعليمية، والحماية الاجتماعية، والمواد التعليمية والتعلمية، والتنمية المهنية للمعلمين والحفاظ عليهم، مع تحسين سلامة وعافية المتعلمين ومخرجاتهم التعليمية.

ستستهدف المجموعة القطاعية الفتيات والفتيان في سن المدرسة في المناطق التي فيها الاحتياجات الماسة في أشدها نتيجة عدة عوامل مثل النزوح الكبير، وغياب المرافق التعليمية، ونقص الكوادر التعليمية، والقرب من جبهات القتال. وسيتم إعطاء المزيد من الأولوية للأطفال الذين هم خارج المدرسة أو لا يذهبون إليها (2.5 مليون)، والمراهقين والأطفال ذوي الاحتياجات البدنية والنفسية المحددة (870,000).

ولسد الفجوات في المساواة في مجال إتاحة فرص التعلم الجيد، وضعت المجموعة القطاعية إطارا للاستجابة يُركز على التدخلات التي تزيد الطلب على التعليم وتقلل من الحواجز التي تحول دون تسجيل الأطفال واستبقائهم في التعليم الرسمي وغير الرسمي المتاح والتمكيني في بيئة حامية.

عمل شركاء العمل الإنساني لدى مجموعة قطاع التعليم جنبًا إلى جنب مع مجال مسؤولية حماية الطفل لوضع إطار عمل مشترك، وصياغة مبادئ توجيهية بشأن الاستجابة المتكاملة للطفولة. ومن خلال مجموعة قطاع الحماية، ستدعو مجموعة قطاع التعليم إلى توفير التعليم للجميع على قدم المساواة والإنصاف، مع التأكد من إعطاء جميع التدخلات الأولوية للسلامة والكرامة وتجنب التسبب في الأذى. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين، وتوفير التشخيص والإحالة إلى خدمات الحماية. بالتعاون مع مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، يتم تنفيذ التدخلات التكميلية وتطبيق معايير المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس لتحسين قدرة السكان المستهدفين على الصمود، وتوفير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة والمراعية للنوع الاجتماعي. بالتعاون مع مجموعة قطاع الصحة، تشارك مجموعة قطاع التعليم تحت مظلة إطار الصحة النفسية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين

الوكالات ومجموعة العمل المعنية بالصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في اليمن لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس على تحديد وإحالة الحالات التي تتطلب خدمات الصحة النفسية المتخصصة إلى مراكز الصحة العامة القريبة. وستدمج المجموعة القطاعية أيضًا آلية الاستجابة السريعة وتوفير المواد التعليمية للفتيان والفتيات في سن المدرسة من المجتمعات النازحة لربطهم بالتعليم ومنحهم إحساسًا بالحياة الطبيعية، بينما ينتظرون فرص تعليمية أكثر تنظيمًا في بيئات التعليم الرسمية أو غير الرسمية.

تكلفة الاستجابة

ستكلف مساعدات مجموعة قطاع التعليم المقدمة إلى 5.65 مليون من الفتيات والفتيان في سن الدراسة ومقدمي الرعاية والعاملين في مجال التعليم مبلغ وقدره 278.9 مليون دولار أمريكي. وترتبط أنشطة المجموعة القطاعية بمبلغ 220.4 مليون دولار أمريكي يستهدف 3.63 مليون طفل لزيادة فرص وصولهم إلى التعليم الرسمي المستدام والآمن وغير الرسمي المنظم، في حين سيدعم مبلغ 58.4 مليون دولار أمريكي تعزيز النظام لتقديم تعليم متكامل ومناسب في بيئة حامية. وتشمل التدخلات التي تركز على المتعلم استفادة الطفل من العديد من الأنشطة القطاعية في إطار نهج شامل، يشمل الحصول على المستلزمات والوجبات الخفيفة، والاستفادة من المدارس المُعاد تأهيلها والمدرسين المؤهلين. وتبلغ التكلفة لكل مستفيد من المستفيدين المستهدفين 49 دولارًا أمريكيًا على مدى عام واحد. وعلى الرغم من انخفاض قيمة الريال اليمني والارتفاع المستمر في الأسعار، وخاصة السلع المستوردة، فإن التكلفة القائمة على النشاط لإطار المجموعة القطاعية شهدت زيادة بنسبة 1% فقط عن متطلبات عام 2022م، بما يتماشى مع نفس الزيادة في الأهداف.

المراقبة

ستواصل المجموعة القطاعية فرض المراقبة على تدخلات شركائها من خلال تقارير الأسئلة الأربعة (أين وماذا ومن ومتى) الشهرية وقاعدة بيانات التقارير عبر الإنترنت "ActivityInfo"، حيث سيتم جمع التقارير عن 38 نشاطًا رئيسيًا مقابل 19 مؤشرًا أساسيًا حول التعليم ذات الجودة والشامل والمستدام والآمن المتاح لجميع الأطفال. وتضمن الخطة والأنشطة وجمع البيانات أنه يتم جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والأطفال ذوي الإعاقة بصورة سليمة للتحقق من مساءلة المجموعة القطاعية أمام السكان المستهدفين الأكثر ضعفًا. وستضمن المجموعة القطاعية أيضًا تنفيذ المراقبة وكتابة ورفع التقارير حسب مجموعة الأهداف المحققة، مثل النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة والمهمشين لإثراء وتحسين التحليلات للاحتياجات الإضافية.

إسهامًا في الترابط وبالتنسيق مع شركاء التنمية، وسعت مجموعة قطاع التعليم أداة المراقبة الخاصة بها لتشمل أنشطة شركاء التنمية داخل إطار المجموعة القطاعية وخارجها؛ الأمر الذي من شأنه تعزيز التكامل، وتلافي الازدواجية، ورسم خريطة للتغطية المشتركة والتقريب بين الأنشطة.

بالإضافة إلى ذلك، ستواصل المجموعة القطاعية مراقبة المعلومات المتعلقة بالسكان في سن المدرسة التي تم جمعها من المجموعات القطاعية المعنية، مثل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات وآلية الاستجابة السريعة.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: تحسين قدرة الفتيات والفتيان الأكثر ضعفًا في سن المدرسة على الصمود من خلال زيادة فرص التعلم الآمنة والشاملة والمستدامة.				
يساهم في تحقيق الأهداف الخاصة 1.3 و2.1 و2.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف (بالآلاف)
المؤشرات	عدد الفتيات والفتيان ومقدمي الرعاية وأفراد المجتمع الذين تلقوا معلومات كافية.	12,296	304,816	200
	عدد الأطفال في سن الدراسة المسجلين في التعليم الآمن غير الرسمي (فتيات/ فتيان).	22,158	152,408	100
	عدد الأطفال (5-17 سنة، فتيات/فتيان) المستفيدين من الفصول الدراسية المنشأة أو الموسعة أو المعاد تأهيلها ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة المراعية للنوع الاجتماعي والإعاقة.	326,048	1,150,681	755
	عدد الأطفال (5-17 سنة، فتيات/فتيان) الذين يحصلون على المستلزمات المدرسية.	60,623	533,428	350
	عدد الأطفال (5-17 سنة، فتيات/فتيان) الذين تم تزويدهم بوسائل النقل المدرسي.	5,082	30,482	20
	عدد الطلاب (5-17 سنة، فتيات/فتيان) والمعلمين والإدارة المدرسية المستفيدين من التغذية المدرسية في مرافق التعليم الرسمية وغير الرسمية.	2,185,630	3,352,978	2,2000
	عدد الأطفال (5-17 سنة، فتيات/فتيان) المدعومين بقسائم نقدية أو عينية.	3,019	15,241	10
الهدف (2) للمجموعة القطاعية: تعزيز النظام لتقديم تعليم ذات جودة وشامل ومتكامل ومستدام وذات صلة في بيئة تمكينية وحامية.				
يساهم في تحقيق الأهداف الخاصة 1.2 و2.1 و2.2 و3.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف (بالآلاف)
المؤشرات	عدد الأطفال (5-17 سنة، فتيات/فتيان) الذين يحصلون على كتب مدرسية.	1,456	990,653	650
	عدد الأطفال (5-17سنة، فتيات/فتيان) الذين يتلقون مواد تكميلية في البيئات الرسمية وغير الرسمية.	13,768	182,890	120
	عدد المعلمين/الميسرين المدربين (إناث/ذكور).	21,746	121,926	80
	عدد المعلمين المستفيدين من حوافز الحضور الشهرية (إناث/ذكور).	8,876	152,408	100
	عدد المعلمين/المربين (إناث/ذكور) الذين يحصلون على مواد تعليمية.	1,578	15,241	10
	عدد الأطفال في التعليم الرسمي وغير الرسمي الذين يستفيدون من توفير مستلزمات النظافة ومواد التنظيف (فتيات/ فتيان)	58,145	228,612	150
	عدد الطلاب/المتعلمين الذين استفادوا من جلسات وحملات التوعية بالنظافة (فتيات/فتيان).	114,330	213,371	140
	عدد الطلاب والمعلمين المستفيدين من جلسات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي (إناث/ذكور).	6,085	81,023	53
	عدد الأطفال المنخرطين في التعليم غير الرسمي الذين يتم تقييم مستويات تعلمهم (إناث/ذكور).	0	152,408	100
	عدد الجهات التعليمية (إناث/ذكور) التي تم تدريبها على السياسات والتخطيط وجمع البيانات وإعداد التقارير وجمع الأموال.	508	2,286	1.5
	عدد مجالس أولياء الأمور والطلاب المدعومة في المدارس.	430	18,289	12
	عدد الأطفال المدعومين للتقدم للامتحانات الوطنية (فتيات/فتيان).	411	914,449	600

6.3 الحماية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
17.7 مليون	8.1 مليون	2.2 مليون	4.2 مليون	1.2 مليون

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
225.7 مليون	62

الأهداف:

1. تعزيز حماية الأشخاص المعنيين، ويشمل ذلك منع انتهاكات الحقوق والتخفيف من حدتها. وتهدف المجموعة القطاعية للحماية والشركاء إلى تقديم المساعدة القانونية والفردية في مجال الحماية (النقدية والعينية)، والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، ودعم التوعية المتنقلة، والمساحات الآمنة، وإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها.

2. استفادة الأشخاص المعنيين من الوصول الكامل دون تمييز إلى الخدمات الأساسية والتمتع بحقوقهم، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر الفئات ضعفًا. وتهدف المجموعة القطاعية للحماية وشركاء مجالات الاختصاص إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تسهيل حرية التنقل ووصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال توفير الوثائق المدنية، ومراقبة الحماية، ونشر المعلومات، والتوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار، ووضع علامات وتنبيهات على المخاطر.

3. تحسين التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود لدى الأشخاص المتضررين من الصراع، ودعم الأشخاص المعنيين في تحديد الحلول المستدامة. وتلتزم المجموعة القطاعية للحماية وشركاء مجالات الاختصاص بتحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي والحلول المستدامة من خلال ضمان التدخلات التي ستركز على الحماية المجتمعية والقدرة على الصمود، فضلًا عن تمكين الأشخاص المتضررين من الأزمات.

الاستجابة

تهدف مجموعة قطاع الحماية ومجالات الاختصاص إلى ضمان تنسيق جهود تعزيز الحماية، وبناء القدرات، وتوفير خدمات الحماية الحرجة والمتخصصة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، والاحالات، والمشورة والمساعدة القانونية، ومراقبة/رصد الحماية من خلال فرق التوعية المتنقلة، والمراكز المجتمعية، والمساحات الآمنة، وتوفير المساعدة العينية والفردية في مجال الحماية، ووضع علامات على المناطق الملوثة بالمخاطر القابلة للانفجار وأنشطة التوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار. وستعمل المجموعة القطاعية للحماية ومجالات الاختصاص للحماية مع القطاعات والشركاء الآخرين لضمان مركزية تعميم الحماية والحماية في الاستجابة الإنسانية والإنمائية، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات للمساعدة في إدماج المساءلة أمام السكان المتضررين في الاستجابات التي تنفذها المجموعات القطاعية.

ستتناول الجهات العاملة لدى مجموعة قطاع الحماية مخاوف الحماية للأشخاص المتضررين في جميع أنحاء اليمن، وتتولى المراقبة على الحماية ومراقبة حقوق الإنسان. وستعمل هذه الجهات مع مجموعات قطاعية أخرى على المستويين الوطني والمحلي لمناصرة الوصول غير التمييزي إلى الخدمات وتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين من الأزمة فيما يتعلق بالسجل المدني وحقوق الإسكان والأراضي والملكية وحرية التنقل وإدماج النازحين.

سيتم تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين لمعالجة مجموعة واسعة من شواغل الحماية، بما في ذلك الحصول على الوثائق المدنية، والأراضي السكنية، وحقوق الملكية من خلال الشبكات المجتمعية، والتوعية المتنقلة، والمراكز المجتمعية. ونظرًا للتأثير السلبي للصراع والنزوح على الصحة النفسية والعافية النفسية والاجتماعية للسكان المتضررين من الأزمة، ستستهدف برامج الدعم النفسي والاجتماعي الفئات الأكثر ضعفًا من خلال الفرق المتنقلة والمراكز المجتمعية والدعم النفسي والاجتماعي المستهدف للأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات. كما سيسعى شركاء العمل الإنساني لدى مجموعة قطاع الحماية إلى تلبية احتياجات الحماية العديدة من خلال المساعدات النقدية الفردية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى. كما سيتم تنفيذ أنشطة الحماية المجتمعية ومشاريع التعايش السلمي لدعم النازحين والمجتمعات المتأثرة بالصراع في الحصول على فرص كسب العيش وتوفير الحلول المستدامة والمشاركة والإدماج والتماسك الاجتماعي.

كما سيتم توفير معلومات عن الخدمات المتاحة وبرامج المساعدات للسكان المتضررين من الأزمة، وسيستمر بناء القدرات والمساعدة الفنية لدعم الجهات الإنسانية والجهات المحلية والسلطات المحلية والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى في تعزيز المساءلة لمنع مخاطر الحماية والتخفيف من حدتها ومعالجتها. وسيعزز ذلك التنسيق ويساهم في زيادة الإحالات وتحسين الحصول على الخدمات المتخصصة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال المعرضين للخطر والفئات الضعيفة الأخرى بما في ذلك فئات الأقليات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين، مما يعزز قدرتهم على الصمود.

ترتبط الاستجابة ارتباطًا وثيقًا بعمل المجموعات القطاعية الأخرى، حيث يسمح تنفيذ مراقبة الحماية، والأنشطة المجتمعية، والتوعية المتنقلة، والدعم النفسي والاجتماعي بتحديد الاحتياجات الإنسانية التي يمكن أن تغطيها الجهات الفاعلة في القطاعات الأخرى. وستواصل المجموعة القطاعية للحماية العمل مع المجموعة القطاعية للصحة على تنسيق الدعم النفسي والاجتماعي. كما أن دمج قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية كجزء من الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي يُعطي أيضًا مساحة لتظافر الجهود مع المجموعة القطاعية للصحة. وتدعم جهود المناصرة لإيجاد حلول دائمة للنازحين جهود الجهات العاملة في مجال المأوى على إيجاد حلول مستدامة.

أبين، اليمن
صورة: (شبكة الإنتاج اليمنية/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)

1.6.3 حماية الطفل

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
9.03 مليون	1.26 مليون	49.6 مليون	27

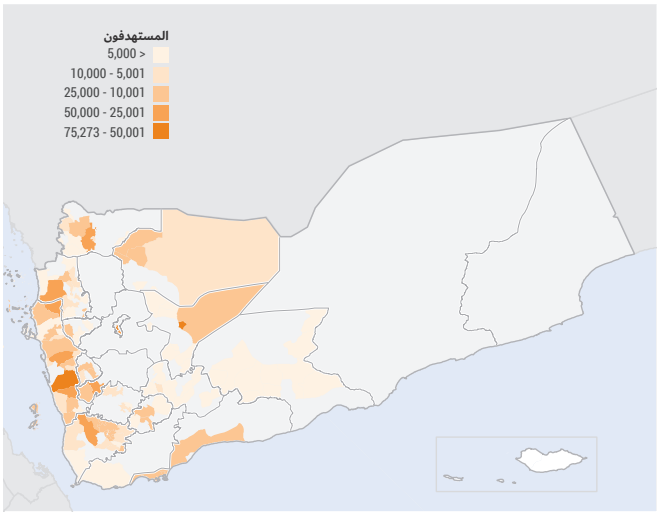

يخطط مجال اختصاص حماية الطفولة لتزويد أكثر من 1.25 مليون فتى وفتاة ومقدمي الرعاية بخدمات حماية وقائية وسريعة الاستجابة.

من المقرر تنفيذ ثلاثة برامج رئيسية وهي: إدارة حالات حماية الأطفال، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بدعم من آليات حماية الطفولة المجتمعية، وبناء قدرات العاملين في الخطوط الأمامية. وسيركز مجال اختصاص حماية الطفولة على 130 مديرية مصنفة على أنها مديريات تمر بحالة شديدة وكارثية وتحتاج إلى تدخلات لحماية الطفولة، مع إعطاء الأولوية للفتيان والفتيات الأكثر ضعفًا من النازحين والمجتمعات المضيفة المعرضين لخطر العنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال.

يُعزز مجال اختصاص حماية الطفولة خدمات إدارة الحالات الشاملة بما في ذلك تتبع الأسر ولم شمل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وتوفير الرعاية البديلة، ومساعدة الأطفال ضحايا العنف، بمن فيهم ضحايا الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، والأسر التي يُعيلها الأطفال، والأطفال المعرضين لخطر عمالة الأطفال، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذين قد يواجهون آليات تكيُّف سلبية. وفي إطار استجابة إدارة الحالات، يتم تشجيع برامج النقد مقابل الحماية التي تلبي احتياجات الأسر التي لديها أطفال ضعفاء ومعرضين للخطر، ولكن فقط إذا تم اتباع الخطوات الكاملة لعملية إدارة الحالات، بينما لا يتم تشجيع عملية التوزيع النقدي وحدها بدون خطط الحالة التي يتابعها الأخصائيون الاجتماعيون.

يحتاج ما يقرب من 8 ملايين شخص إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، ويُعد التنسيق بين المجموعات القطاعية لدمج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي أمر ضروري لتحقيق عافية الأطفال ومقدمي الرعاية. بينما يقدم الأخصائيون الاجتماعيون دعمًا متخصصًا للصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الضعفاء، سيواصل شركاء حماية الطفولة والتعليم العمل معًا لتحسين العافية النفسية والاجتماعية للأطفال في المدارس. واستنادًا إلى الإطار المشترك الذي وضعته كلتا المجموعتين القطاعيتين، يخطط الشركاء لتنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين في المدارس.

وسيدعم الشركاء آليات حماية الطفولة المجتمعية لمنع العنف والاستغلال وإساءة معاملة الأطفال والتصدي لها وبناء القدرات التي يمكن أن تحدث تغييرًا في السلوك. وسيقوم مجال اختصاص حماية الطفولة أيضًا بالتنسيق مع مجال الاختصاص المعني بمكافحة الألغام لضمان الحد من خطر إصابة الأطفال بالألغام/الذخائر غير المنفجرة من خلال التوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار.

يهدف مجال اختصاص حماية الطفولة إلى بناء قدرات ممارسي حماية الطفولة لتحسين جودة استجابة حماية الطفولة وإحالة الحالات إلى خدمات الطفل المتخصصة أو غيرها من الخدمات المتخصصة مثل الصحة أو التعليم أو الأمن الغذائي أو التغذية. ويهدف مجال اختصاص حماية الطفولة إلى استهداف 920 من العاملين في الخطوط الأمامية من خلال أنشطة بناء القدرات بما في ذلك أساسيات الاستجابة لحماية الطفولة، والمعايير الدنيا لحماية الطفولة، وحقوق الطفل وحماية الطفولة في حالات الطوارئ.

2.6.3
مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
7.1 مليون	1.04 مليون	60.3 مليون	24

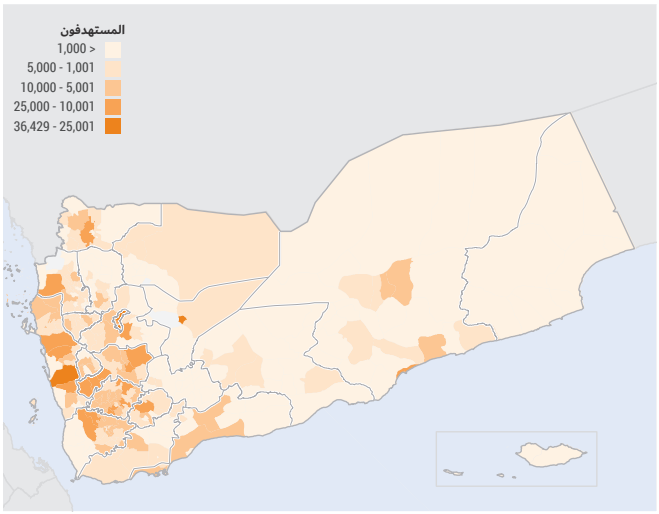

إدراكًا للاحتياجات المتعددة والملحة للنساء والفتيات والفتيان والرجال وقدرات الاستجابة المحدودة، لا يزال الهدف العام لمجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي هو توفير ملاذ آمن لأولئك الذين تتعرض سلامتهم الجسدية والعقلية للتهديد، وكذلك لمُعاليهم القصر.

ما يزال التمكين الاقتصادي وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي تمثل نقاط الانطلاقة الرئيسية والأكثر أمانًا للناجين والمعرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. وما تزال أنشطة مثل تنمية المهارات الحياتية وإدرار الدخل البديل والتدريب المهني تعود بالعديد من الفوائد على السكان المستهدفين؛ فهي تبني الثقة والقدرة على الصمود لدى الفئات الأكثر ضعفًا، وتخلق بيئة آمنة لطلب المساعدة. وتوقعًا لاستمرار مشاركة النساء والفتيات في البحث عن الأمان داخل المساحات الآمنة للنساء والفتيات والمساكن الإيوائية الآمنة، وإدراكًا لزيادة احتياجات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والسلامة الجسدية والأمن القانوني مع استمرار الأزمة، سيواصل مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي في زيادة توفير الخدمات متعددة القطاعات التي تستجيب لهذه الاحتياجات. وللاستجابة لنقاط ضعف محددة، خاصة في الحالات التي قد تكون فيها السلامة الجسدية وعافية الناجين أو مُعاليهم معرضين للخطر، أو يزداد خطر الاستغلال (الجنسي) جرّاء الفقر أو انعدام الأمن الغذائي، يهدف مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى إنشاء وتوحيد عمليات توزيع المبالغ النقدية من خلال إدارة الحالات.

وإلى جانب التطوير المستمر لقدرات مزودي الخدمات، سيركز مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي على إنشاء أنظمة إحالة آمنة وفعالة تمتد إلى مجموعات قطاعية أخرى. ولذلك ما يزال التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجموعات القطاعية الأخرى أحد التدخلات ذات الأولوية في عام 2023م من خلال التدريبات أو الدعم الرسميين على التعبير عن احتياجات ومخاوف النساء والفتيات اللاتي عادةً ما يُعانين من غياب تمثيلهن.

ومع ملاحظة الطلب المتزايد على المساعدة القانونية، لا سيما فيما يتعلق بالناجيات النساء والفتيات اللواتي وضعن رهن الاحتجاز بسبب ثقافة إلقاء اللوم على الضحية، فإن مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي سيدعم الوصول إلى العدالة، وتحديد الاحتياجات الأخرى بالإضافة إلى المساعدة القانونية ودعم إعادة إدماج الناجيات عند إطلاق سراحهن.

سيواصل أعضاء مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي في تجهيز وتنفيذ طرائق مناسبة وآمنة ثقافيًا لإيقاف السلوكيات والعادات والممارسات التي تدعم العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك من خلال رفع الوعي حول تكاليف العنف القائم على النوع الاجتماعي للناجين وأسرهم والمجتمعات.

3.6.3
مجال اختصاص مكافحة الألغام

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
7 مليون	3.4 مليون	31 مليون	11

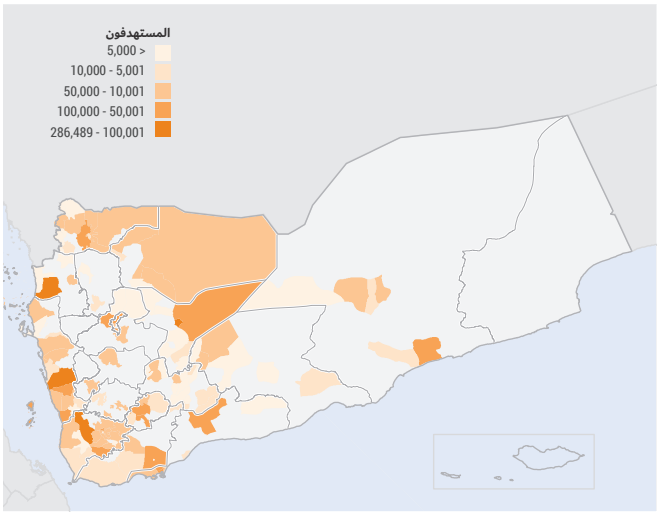

يتكفل مجال اختصاص مكافحة الألغام بتنسيق الأنشطة التنفيذية الرامية إلى الحد من التهديدات التي تشكلها الذخائر القابلة للانفجار على المدنيين والقضاء عليها (حيثما أمكن ذلك).

تتمثل الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في تطهير الأراضي الملوثة بالذخائر القابلة للانفجار - عبر أنشطة شاملة لرسم الخرائط والمسح والإزالة - لتوفير التوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار للمجتمعات المحلية ودعم الناجين إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام إحالة بالشراكة مع المجموعات القطاعية المعنية والنظراء الحكوميين. وسيولى الاهتمام لتقديم الدعم المصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

يعمل مجال اختصاص مكافحة الألغام في ظل منهجية متعددة القطاعات لتسهيل حرية حركة السكان والبضائع وضمان وصول الجهات الإنسانية التي تقدم أنشطة منقذة للأرواح. وسيتم التركيز على توسيع أنشطة المسح من خلال توفير المعدات والتدريب وأدوات إدارة المعلومات للشركاء المنفذين الوطنيين والدوليين بما يتماشى مع التزام اليمن الوطني باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (معاهدة أوتاوا).[47] وسيقوم مجال مكافحة الألغام أيضًا بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام لتوفير الموارد والظروف وسبل الوصول اللازمة لتسهيل التخلص الآمن من الذخائر القابلة للانفجار.

سيعطي الشركاء الأولوية للتطهير الآمن والفعّال للأراضي في الوقت المناسب، لا سيما في المناطق ذات معدلات الحوادث المرتفعة، مثل الضالع والجوف والحديدة ومأرب وتعز وصعدة. وسيواصل مجال اختصاص مكافحة الألغام بتوفير جلسات منسقة للتوعية بمخاطر المتفجرات مع تطوير طرائق بديلة للتنفيذ حيث يتم تقييد الوصول والحركة. كما ستُبذل جهود لتوسيع نطاق تدريب العاملين في مجال إزالة الألغام على التخلص من الذخائر القابلة للانفجار لكبح حوادث الذخائر القابلة للانفجار المتزايدة. وسيقوم الشركاء أيضًا بتوسيع نطاق الدورات تدريبية للتوعية بالسلامة للعاملين في المجال الإنساني، مما يضمن توفير المساعدات الإنسانية بشكل آمن.

سيهدف الشركاء إلى الحد من التهديد الذي تشكله الألغام البحرية المتحركة من خلال رسم الخرائط وتطهير المناطق الساحلية اليمنية، حيث أصبحت الألغام البحرية قضية دائمة في اليمن وقادرة على تعطيل الشحن في البحر الأحمر والاقتراب من الموانئ البحرية على طول الساحل الغربي والجنوبي لليمن.

وسيعمل مجال اختصاص مكافحة الألغام على تحسين تنمية القدرات الوطنية من خلال تنفيذ التوصيات المستندة إلى التقييمات السنوية لنموذج نضج القدرات.

تكلفة الاستجابة لمجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها

تحتاج مجموعة قطاع الحماية الوطنية ومجالات اختصاصها 225 مليون دولار أمريكي لاستهداف 8.1 مليون شخص في عام 2023م. وحددت مجموعة قطاع الحماية الوطنية ومجالات اختصاصها أنشطة جديدة للاستجابة للاحتياجات الناشئة والواقع المتغير على الأرض: توفير فرص كسب العيش، والإسكان، والأراضي، وحقوق الملكية، وتعزيز آليات وأنظمة الإحالة كجزء من استجابة الحماية المتكاملة للمساهمة في تعزيز بيئة الحماية في اليمن وتسهيل الحلول المستدامة. وبناءً على ملاحظات الشركاء جنبًا إلى جنب مع إدخال أنشطة جديدة والتضخم الذي أثر على متوسط تكلفة الوحدة، زادت تكلفة أنشطة تدخلات الحماية ومجالات الاختصاص بين 10% و15% خلال عام 2022م.

أولى مجال اختصاص حماية الطفولة اهتماماً بتكلفة وحدة حماية الطفولة في التدخلات الطارئة بناءً على الإجراء المشترك مع أعضاء فريق الاستشارات الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار جميع التكاليف التشغيلية والرئيسية وغير الرئيسية والمباشرة وغير المباشرة ذات

الصلة وتم تطبيق نفس الإجراءات لجميع مجالات اختصاص الحماية. بالنسبة لعام 2023م، تبلغ تكلفة الخدمات الحيوية بما في ذلك إدارة الحالات ومتوسط مساعدة الضحايا 450 دولارًا أمريكيًا لكل حالة، بينما بالنسبة للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، فيبلغ متوسط تكلفة الوحدة 30 دولارًا أمريكيًا لكل شخص.

أولى مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي اهتمامًا في تكلفة وحدة العنف القائم على النوع الاجتماعي في التدخلات الطارئة بناءً على الإجراء المشترك مع أعضاء فريق الاستشارات الاستراتيجية. وبشكل عام، يحتاج العنف القائم على النوع الاجتماعي لمبلغ 64,109,100 دولار أمريكي في عام 2023م لدعم 1,439,537 مستفيدًا مستهدفًا. وتبلغ تكلفة الوحدة للنساء والفتيات والفتيان والرجال المعرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الناجين الذين تلقوا الدعم النقدي 645 دولارًا أمريكيًا (لثلاث جولات)، في حين بلغت التكلفة للمستفيدين الذين تم الوصول إليهم من خلال خدمات متعددة القطاعات للعنف القائم على النوع الاجتماعي المنقذة للأرواح (الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، والمساعدة القانونية) 132 دولارًا أمريكيًا ومبلغ 47 دولارًا أمريكيًا لحقائب حفظ الكرامة. وتبلغ تكلفة مزودي الخدمات المدربين على مفاهيم ومبادئ العنف القائم على النوع الاجتماعي - بما في ذلك دمج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ - 300 دولار أمريكي، والوصول إلى الأنشطة البديلة المدرة للدخل وبناء المهارات 110 دولارات أمريكية. بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء والفتيات اللواتي يحصلن على مساحات آمنة للنساء والفتيات هي مؤشر جديد بدون تكلفة ويبلغ متوسط تكلفة المساحات الآمنة للنساء والفتيات والملاجئ الآمنة التي تم إنشاؤها أو دعمها لكل مساحات آمنة للنساء والفتيات مبلغ 100,000 دولار أمريكي، وارتفع الهدف إلى 40 مساحة آمنة للنساء والفتيات. وأخيرًا، تبلغ تكلفة الوحدة للنساء والفتيات والفتيان والرجال المستهدفين من أنشطة التوعية حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من المخاطر والاستجابة لها 3 دولارات أمريكية.

نظر مجال اختصاص مكافحة الألغام في تكلفة الوحدة لنوعين مختلفين من التدخلات: تطهير الأراضي والتوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار. وتبلغ تكلفة الوحدة لتطهير الأراضي بناءً على جميع التكاليف التشغيلية والرئيسية وغير الرئيسية والمباشرة وغير المباشرة ذات الصلة (مرتبات مزيلي الألغام، وشراء المعدات، وإيجار المكاتب) 3.5 دولارات أمريكية لكل متر مربع من الأرض. وتقدر تكلفة وحدة التوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار بالأخذ في الاعتبار تدريب المدربين، وبدلات القائمين على التوعية، ومواد التوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار، وإيجارات المكاتب للشخص الواحد 5 دولارات أمريكية للتوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار. تم الوصول إلى تكلفة الوحدة لكلا النشاطين بالتشاور مع جميع أعضاء مجال اختصاص مكافحة الألغام (منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية).

المراقبة

وضعت مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها نظام مراقبة قوي يتضمن تقارير شهرية التي تجيب عن الأسئلة الأربعة (من يفعل ماذا وأين ومتى) مقابل المؤشرات، والتي ترصد مستوى الإنجاز المحرز مقابل الأهداف المحددة، وتحدد الثغرات وتنسق الاستجابة على المستوى الميداني. وتنعكس بيانات الأسئلة الأربعة في ملخص معلومات ربع سنوية يتم إصدارها ومشاركتها مع جميع الجهات المعنية الرئيسية. وستُمكن التقارير الربع سنوية الناتجة عن ذلك شركاء الحماية ومجالات الاختصاص من الإبلاغ عن الإنجازات وتحديد الثغرات ومعالجتها وحشد الموارد بفعالية. وسيكون هذا أيضًا مفيدًا للشركاء والأنشطة الجديدة، ويساعد في توجيه أي توسعات، بالإضافة إلى تعزيز جهود التأهب للطوارئ عند الحاجة.

يوفر مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين - وهو خدمة تابعة مجموعة قطاع الحماية - آلية رصد لجمع وتحليل ونشر البيانات مفتوحة المصدر أولًا بأول عن الأثار التي تطال المدنيين نتيجة العنف المسلح لإثراء واستكمال برامج الحماية.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: تعزيز حماية الأشخاص المعنيين، ويشمل ذلك منع انتهاكات الحقوق والتخفيف من حدتها. وتهدف المجموعة القطاعية للحماية والشركاء إلى تقديم المساعدة القانونية والفردية في مجال الحماية (النقدية والعينية)، والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، ودعم التوعية المتنقلة، والمساحات الآمنة، وإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	المساحة المقدرة بالمتر المربع للأراضي التي تم تطهيرها أو مسحها.	0	7 ملايين	1.4 مليون
الهدف (2) للمجموعة القطاعية: استفادة الأشخاص المعنيين من الوصول الكامل دون تمييز إلى الخدمات الأساسية والتمتع بحقوقهم، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر الفئات ضعفًا. وتهدف المجموعة القطاعية للحماية وشركاء مجالات الاختصاص إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تسهيل حرية التنقل ووصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال توفير الوثائق المدنية، ومراقبة الحماية، ونشر المعلومات، والتوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار، ووضع علامات وتنبيهات على المخاطر.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 2.1 و2.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الأشخاص المستفيدين من المهارات الحياتية أو الأنشطة الترفيهية أو المهنية.	0	9.7 ملايين	12.2 الفاً
	عدد النساء والرجال والفتيات والفتيان المحليين والنازحين الذين تم دعمهم عبر مشاريع التعايش السلمي أو بناء السلام أو التماسك المجتمعي أو الحماية المجتمعية أو مبادرات الدعم المجتمعي.	0	9.7 ملايين	9.9 الفاً

الهدف (3) للمجموعة القطاعية: تحسين التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود لدى الأشخاص المتضررين من الصراع، ودعم الأشخاص المعنيين في تحديد الحلول المستدامة. وتلتزم المجموعة القطاعية للحماية وشركاء مجالات الاختصاص بتحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي والحلول المستدامة من خلال ضمان التدخلات التي ستركز على الحماية المجتمعية والقدرة على الصمود، فضلًا عن تمكين الأشخاص المتضررين من الأزمات.

	يساهم في تحقيق الهدف الخاص 3.1 و3.2	خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الأشخاص المستفيدين من التدريب على الحماية أو بناء القدرات.	1,666	9.7 مليون	3,350 الف
	عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات الإحالة.	0	9.7 مليون	88 الف
	عدد المراكز المجتمعية التي تقدم المساعدة والخدمات في مجال الحماية.	11	9.7 مليون	17 مركز
	عدد الفرق المتنقلة التي تقدم خدمات التوعية في مجال الحماية والمساعدة التي تم تشكيلها.	0	9.7 مليون	53 فريق متنقل
	عدد الأشخاص العاملين كأعضاء في شبكات ولجان الحماية المجتمعية.	205	9.7 مليون	29 الف
	عدد الأشخاص المستفيدين من الدعم النفسي والاجتماعي للبالغين (لا يشمل ذلك حماية الطفولة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي)	32 الف	9.7 مليون	88 الف
	عدد الأشخاص المستفيدين من المساعدات القانونية	54 الف	9.7 مليون	194 الف
	عدد الأشخاص الذين تمت استشارتهم أو تقييمهم مباشرة من خلال الحماية وحقوق الإنسان ورصد القانون الدولي الإنساني.	1.3 مليون	9.7 مليون	1.7 مليون
	المساحة المقدرة بالمتر المربع للأراضي التي تم تطهيرها أو مسحها.	0	7 مليون	2 مليون
	عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم من خلال خدمات حماية الطفل الحرجة (تتبع الأسرة ولم شملها، وإدارة الحالات، ومساعدة الضحايا).	18.3 الف	9 مليون	27 الف
	عدد الأطفال ومقدمي الرعاية المتضررين من الصراع والكوارث الطبيعية الذين تم الوصول إليهم من خلال أنشطة الصحة النفسية والجسدية في المناطق المتأثرة بالصراع.	39.1 الف	8.8 مليون	1.2 مليون
	عدد الرجال والنساء الذين تلقوا التدريب أو بناء القدرات في مجال حماية الطفولة.	793	6.6 الف	920
	عدد الأشخاص المستفيدين من المساعدة القانونية.	54.8 الف	9.7 مليون	194 الف
	عدد الأشخاص المستفيدين من التوعية وتبادل المعلومات.	28 الف	9.7 مليون	907 الف
	عدد حقائب حفظ الكرامة الموزعة.	135 الف	7.1 مليون	200 الف
	عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم من خلال خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المنقذة للأرواح متعددة القطاعات (الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات والمساعدة القانونية).	113 الف	7.1 مليون	250 الف
	عدد المستفيدين (النساء والفتيات والفتيان والرجال المعرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الناجين) الذين حصلوا على الدعم النقدي.	0	7.1 مليون	8 الف
	عدد مزودي الخدمات المدربين على مفاهيم ومبادئ العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك دمج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.	0	7.1 مليون	1500 الف
	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين يحصلون على أنشطة بديلة مدرة للدخل وبناء المهارات.	39.3 الف	7.1 مليون	80 الف
	عدد النساء والفتيات والفتيان والرجال الذين تم الوصول إليهم من خلال أنشطة التوعية بشأن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره والاستجابة الخاصة به	486 الف	7.1 مليون	500 الف
	عدد النساء والفتيات اللواتي لديهن إمكانية الوصول إلى المساحات الآمنة للنساء والفتيات.	0	7.1 مليون	400 الف
	عدد المساحات الآمنة للنساء والفتيات التي تم إنشاؤها/دعمها	6	7.1 مليون	40

7.3
المأوى والمواد غير الغذائية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
7.5 مليون	3.3 مليون	0.8 مليون	1.6 مليون	0.5 مليون

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
250 مليون	220

الأهداف

1. تقديم المأوى والمواد غير الغذائية الطارئة المنقذة للأرواح للسكان المتضررين، بمن فيهم النازحين جرّاء الصراع والطوارئ المناخية والكوارث الطبيعية. وينصب التركيز على التخزين المسبق لمخزونات الطوارئ وتوزيعها، بما في ذلك المواد غير الغذائية، ومجموعة المواد الطارئة ومستلزمات إصلاح المساكن الإيوائية. يتم ذلك في المقام الأول من خلال خط الإمداد المشترك لمجموعة قطاع المأوى مع وجود المخازن في مواقع استراتيجية.

2. ضمان حماية المتضررين من الأزمات ومساعدتهم في الوقت المناسب من الكوارث المناخية والطبيعية. دعم تدابير التأهب من خلال ضمان عزل السكان المتضررين عن الطقس الشتوي القاسي والكوارث الطبيعية، والمساهمة في بيئة معيشية مادية آمنة ومأمونة وتحسين قدرة المجتمعات على الصمود.

3. تحسين الظروف المعيشية للنازحين في الأزمات المطولة والعائدين من النازحين والمجتمعات المضيفة الضعيفة من خلال تقديم حلول مستدامة للمأوى والمواد غير الغذائية، وتعزيز ضمان الحيازة، وتقليل الأثر البيئي. ويركز هذا الهدف على تعزيز قدرة السكان المتضررين على الصمود من خلال توفير المأوى على المدى الطويل وتحسين الظروف متدنية المستوى من خلال توفير المواد غير الغذائية، والمساكن الإيوائية الطارئة المحلية، وصيانة المساكن الإيوائية وتحسينها، ودعم تخطيط المساكن. وفي البيئات الحضرية، سيعالج دعم الإيجار تهديدات الإخلاء من خلال توفير سكن ملائم لفترة متفق عليها. وتُعد حلول المأوى المستدامة أمرًا محوريًا لبناء قدرة السكان المتضررين على الصمود وكسر حلقة الطوارئ المستمرة، ويشمل ذلك توفير المساكن الإيوائية الانتقالية، وإعادة تأهيل المساكن أو إعادة بنائها، وإزالة الأنقاض، ودعم الإسكان والأراضي والملكية، وتعزيز استجابة أكثر مراعاة للبيئة.

الاستجابة

يشمل هدف مجموعة قطاع المأوى في اليمن الوصول إلى 3.3 ملايين شخص نازح حديثًا والذين يعانون من أزمات طويلة الأمد، والعائدين من النزوح، والمجتمعات المضيفة الضعيفة. ويوجه السياق الجغرافي وشدة احتياجات السكان المستهدفين الاستجابة وفقًا للنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2023م حسب المجموعة القطاعية. وتضم مجموعة قطاع المأوى في اليمن أكثر من 220 عضوًا مما يشير إلى القدرة والخبرة اللازمة للاستجابة للتوسع حسب الحاجة. وتمثل المنظمات غير الحكومية المحلية أكثر من 85% من أعضاء مجموعة قطاع المأوى وهي ضرورية لتنفيذ الاستجابة، وخصوصًا في المواقع التي يصعب الوصول إليها.

ستوفر الاستجابة الطارئة المواد غير الغذائية، ومجموعة مواد المأوى الطارئة، ومستلزمات صيانة المساكن الإيوائية للنازحين في أعقاب الصدمات الجديدة وآثار الكوارث الطبيعية، بما في ذلك حوادث الحرائق، بهدف الحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الأخرى على المتضررين. وتخطط المجموعة القطاعية لتنفيذ تدخلات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى الأسر والمجتمع المحلي لضمان حماية النازحين المعرضين للسيول خلال موسم الأمطار. كما سيتم توزيع الدعم الخاص بفصل الشتاء للأسر التي تعاني من الطقس القاسي، وستتحسن الظروف المعيشية للسكان المتضررين من الأزمة من خلال توفير المستلزمات المنزلية الأساسية، والمساكن الإيوائية الطارئة المحلية، ودعم الإيجار، وصيانة المأوى وتحسينه؛ مما يوفر مستويات معيشية أكثر أمانًا وكرامة. وسيؤدي تخطيط المساكن على نطاق صغير إلى تحسين المعايير، بما في ذلك تخفيف الازدحام، والحد من المخاطر، وتحسين إمكانية الوصول، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتهدف حلول المأوى المستدامة التي تتماشى مع الترابط بين المجالات الإنسانية والتنموية والسلام وإطار التعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن، على سبيل المثال المساكن الإيوائية الانتقالية وإعادة تأهيل المساكن وإعادة الإعمار، إلى تحسين الظروف المعيشية للنازحين والعائدين من النزوح.

تشمل طرائق الاستجابة الطريقة العينية أو النقدية أو القسائم أو المختلطة حسب سياق الأسواق وحالتها. وتُعد التدخلات النقدية المشروطة أو المحصورة على أغراض الإيواء هي الطريقة المفضلة إلا إذا كان لها أثر سلبي على المجتمعات المحلية أو إذا كانت الأسواق المحلية مقفلة.

ستضمن مجموعة قطاع المأوى في اليمن التمثيل الكامل للسكان المتضررين من الأزمة أثناء تخطيط وتصميم ومراقبة تدخلات المأوى والمساكن. وسيتم إعطاء الأولوية لتعزيز النُهج التي تركز على الناس لضمان سلامة المجتمع وكرامته، وتجنب التسبب في ضرر، وضمان الوصول الهادف والمساءلة والمشاركة والتمكين. وسيتم النظر في الحماية وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وكذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في جميع مراحل تصميم وتنفيذ الاستجابة. وستدعم مجموعة قطاع المأوى في اليمن استعادة وثائق ملكية المساكن وتعزيز أمن الحيازة، ومعالجة قضايا الإسكان والأراضي والملكية. وسيهدف الشركاء إلى منع الآثار البيئية الضارة والتخفيف من حدتها من خلال اختيار مواد بناء مستدامة لمنع الاستغلال المفرط، والتلوث، وتدهور البيئة الطبيعية. وستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الاستجابات المتكاملة المتعددة القطاعات.

تكلفة الاستجابة

تبلغ المتطلبات المالية لعام 2023م لمجموعة قطاع المأوى والمواد غير الغذائية 250 مليون دولار أمريكي لمساعدة 3.3 ملايين شخص مستهدف، حيث تمثل زيادة بنسبة 11% في الاحتياجات مقارنة بعام 2022م بسبب ارتفاع عدد ذوو الاحتياج الإجمالي بنسبة 23%، والانخفاض الأخير في الأعمال القتالية مما أدى إلى زيادة في عدد المناطق التي يُمكن الوصول إليها حديثًا، وأدى التضخم إلى زيادة تكاليف المواد غير الغذائية والإيوائية في الأسواق المحلية والدولية. ومن إجمالي المتطلبات التمويلية، ستذهب 30 مليون دولار أمريكي للاستجابة للمواد غير الغذائية و28 مليون دولار أمريكي للمستلزمات الإيوائية الطارئة (لكل من التوزيعات الطارئة والمنتظمة)، وستذهب 50 مليون دولار أمريكي لدعم الإيجار، و17 مليون دولار أمريكي لصيانة أو تحسين المساكن الإيوائية، و21 مليون دولار أمريكي لدعم الطوارئ المناخية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية (التخفيف من المخاطر الطبيعية، ودعم الاستعداد لفصل الشتاء، ومستلزمات إصلاح المأوى)، وستذهب 2 مليون دولار أمريكي لدعم تخطيط المساكن، و45 مليون دولار أمريكي للمساكن الإيوائية الانتقالية، و59 مليون دولار أمريكي لإعادة تأهيل أو إعادة بناء المساكن وإزالة الأنقاض ودعم الإسكان والأراضي والملكية. ويبلغ متوسط التكلفة لكل أسرة 800 دولار أمريكي للاستجابة المنقذة للأرواح، و1,300 دولار أمريكي للاستجابة متوسطة الأجل، و2,800 دولار أمريكي للحلول المستدامة. وبصرف النظر عن المساهمة في تلبية الاحتياجات الأخرى متعددة القطاعات، فإن حلول المأوى المستدامة أكثر فعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل، مما يُقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

المراقبة

تسترشد استجابة مجموعة قطاع المأوى والمواد غير الغذائية باستراتيجية متعددة السنوات خاصة بكل قطاع 24/2022. وتخضع الأنشطة للمراقبة من خلال نظام الإبلاغ (الأسئلة الخمسة: من يفعل ماذا وأين ومتى ولمن؟) لمجموعة قطاع المأوى في اليمن، ورصد التدخلات المكتملة والمخطط لها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تتبع مخزون الطوارئ، ورسم خرائط تمويلات المجموعات القطاعية الربع سنوية، ومراقبة ما بعد التوزيع. ومن المقرر إجراء تقييمات للسوق لفهم تقلبات أسعار الإيجار والمواد غير الغذائية الرئيسية ومواد الإيواء في مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلاد.

يتم تفعيل آلية مراقبة أداء تنسيق المجموعات القطاعية سنويًا، مما يساهم في مراقبة الأداء وتقييمه ويسمح بتقييم المجالات الوظيفية التي تعمل بشكل جيد وجوانب الخطة التي تحتاج تحسينات. ووضعت استراتيجية لبناء قدرات مجموعة قطاع المأوى لتعزيز القدرات الفنية لدى الشركاء وتقديم الخدمات.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: تقديم المأوى والمواد غير الغذائية الطارئة المنقذة للأرواح للسكان المتضررين، بمن فيهم النازحين جرّاء الصراع والطوارئ المناخية والكوارث الطبيعية				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 1.3		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد مجموعات مستلزمات المواد غير الغذائية المجهزة مسبقًا والموزعة (الطوارئ)	3,000	104,000	57,000
	عدد مجموعات المستلزمات الإيوائية الطارئة التي تم تجهيزها مسبقًا وتوزيعها (الطوارئ)	2,500	104,000	30,000
الهدف (2) للمجموعة القطاعية: ضمان حماية المتضررين من الأزمات ومساعدتهم في الوقت المناسب من الكوارث المناخية والطبيعية.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 1.3		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الأسر التي تم الوصول إليها مع التخفيف من المخاطر الطبيعية.	650	187,000	81,000
	عدد الأسر التي تم الوصول إليها بدعم الاستعداد لفصل الشتاء.	34,000	94,000	79,000
	عدد مستلزمات إصلاح المساكن الإيوائية التي تم تجهيزها مسبقًا وتوزيعها (الطوارئ/السيول).	0	104,000	30,000
الهدف (3) للمجموعة القطاعية: حسين الظروف المعيشية للنازحين في الأزمات المطولة والعائدين من النازحين والمجتمعات المضيفة الضعيفة من خلال تقديم حلول مستدامة للمأوى والمواد غير الغذائية، وتعزيز ضمان الحيازة، وتقليل الأثر البيئي.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 2.1 و2.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الأسر التي تم تزويدها بمستلزمات المواد غير الغذائية. النسبة المئوية لمستلزمات المواد غير الغذائية الموزعة التي تلبي المعايير البيئية.	112,000	567,000	64,000
	عدد الأسر المزودة بمصادر الطاقة المتجددة (للطهي والإضاءة وما إلى ذلك). النسبة المئوية للنساء والفتيات اللواتي تحسنت فرص حصولهن على بيئة معيشية أكثر أمانًا.	0	492,000	53,000
	عدد الأسر التي تم تزويدها بالمستلزمات الإيوائية الطارئة المحلية. النسبة المئوية لمستلزمات المأوى الموزعة التي تلبي المعايير البيئية.	37,000	332,000	16,000
	عدد الأسر التي تم تزويدها بدعم الإيجار.	76,000	614,000	115,000
	عدد الأسر التي تم الوصول إليها من خلال صيانة المأوى وتحسينه وفقًا لمعايير الحد الأدنى. النسبة المئوية لصيانة المأوى وتحسيناته التي تتم باستخدام نهج صديق للبيئة.	2,000	153,000	69,000
	عدد الأسر التي تم تزويدها بالمساكن الإيوائية الانتقالية.	2,000	153,000	35,000
	عدد الأسر التي تم الوصول إليها من خلال إعادة تأهيل المساكن النسبة المئوية لإعادة تأهيل المساكن التي تتم باستخدام نهج صديق للبيئة.	50	423,000	17,000
	عدد الأسر التي تم الوصول إليها من خلال إعادة بناء المساكن. النسبة المئوية لإعادة بناء المساكن التي تتم باستخدام نهج صديق للبيئة.	300	42,000	2,000
	عدد الأسر التي تلقت المساعدة في إزالة الأنقاض.	0	42,000	2,000
	عدد الأسر العائدة التي تم تزويدها بالدعم النقدي لاسترداد وثائق الملكية.	0	71,000	9,000
	عدد المساكن المحسنة ذات المعايير الدنيا.	0	222,000	18,000

8.3
تنسيق وإدارة المخيمات

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
1.9 مليون	1.1 مليون	269 الف	528 الف	163 الف

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
78.5 مليون	22

الأهداف

تركز استجابة تنسيق وإدارة المخيمات في إطار الأساليب التي تركز على الناس على أربعة أهداف قطاعية:

1. الإشراف والتنسيق للوصول الآمن والكريم إلى الخدمات المتكاملة والمتعددة القطاعات على مستوى الموقع.
2. تعزيز المشاركة المجتمعية ودعم بناء قدرات شركاء العمل الإنساني الرئيسيين والأطراف المعنية لدى تنسيق وإدارة المخيمات.
3. ضمان وتسهيل الوصول إلى قنوات الاتصال الثنائية والمتبادلة للسكان النازحين.
4. الإشراف على النُهج المتكاملة والركائز الأساسية لإعداد استراتيجيات الخروج والقدرة على الصمود والحلول المستدامة.

الاستجابة

ستتبع استجابة مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات الأهداف الاستراتيجية الجديدة للمجموعة القطاعية التي أقرها فريق الاستشارات الاستراتيجية بناء على النتائج المستخلصة من عمليات المجموعة القطاعية والدروس المستفادة وفرص النهج المتكاملة. ويسترشد هذا النهج بتحليل المعلومات والبيانات لشدة وأولوية احتياجات النازحين الذين يعيشون في المواقع، بما في ذلك الاستمرارية في استهداف احتياجات النساء والرجال والفتيان والفتيات بموجب مبادئ الإدماج وعدم إلحاق الضرر.

لا يزال الهدف الاستراتيجي الأساسي لتنسيق وإدارة المخيمات يتمثل في تحسين الظروف المعيشية في مواقع استضافة النازحين مع التركيز على طرائق تركيز المزيد من الأنشطة على تعزيز قدرات المجتمع وقدرته على الصمود. وسيدعم هذا النهج المسائل الشاملة، والاستجابة المتكاملة المتعددة القطاعات، والأنشطة الانتقالية، وتنفيذ الحلول المستدامة. واستنادًا إلى قدرة الشركاء المنفذين لتنسيق وإدارة المخيمات، سيتم تكييف طريقة التنفيذ من ثابتة إلى المتنقلة وعن بُعد وإلى مخففة تحت مظلة النُهج المتكاملة المراعية للمناطق.

يسمح الاتصال المتبادل باستجابة أكثر شفافية ومساءلة للتنفيذ ومراعاة السياق الذي يركز على الأشخاص، مما يؤدي إلى استجابات متكاملة أفضل وفرص للحلول المستدامة التي ينفذها النازحون.

ستعمل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بمعية 22 شريكًا على مساعدة 1.1 مليون شخص يعيشون في مواقع النزوح ذات الأولوية بهدف الحفاظ على أو تعزيز وصولهم الآمن والكريم إلى الخدمات متعددة القطاعات، بما في ذلك الحماية المتكاملة. وستواصل المجموعة القطاعية العمل عن كثب مع مجموعات الحماية، والمأوى، والمواد غير الغذائية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، وغيرها من المجموعات القطاعية للتغلب على الظروف القاسية، وضمان أن تكون الظروف المعيشية على مستوى المواقع أكثر أمانًا وأمنًا للنساء والفتيات والرجال والفتيان، وأفضل استعدادًا أو تخفف من التعرض لأي مخاطر وأخطار، بما في ذلك مخاطر الحماية. وباستخدام النُهج المتكاملة، ستدعم المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات الأنشطة المنسقة، وتعزز مسار الإحالة، وتجنب الازدواجية، وبناء مسارات لتطوير نُهج انتقالية للحلول المستدامة واستراتيجية الخروج. وسيدعم هذا الهدف آلية الترابط لضمان التكامل الفعّال مع الأطراف المعنية في التنمية.

بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تنفيذ استراتيجية الاستجابة القطاعية الجديدة إلى توجيه الأنشطة الرامية إلى تعزيز نهج القدرة على الصمود والحلول المستدامة من خلال تعميم الحماية، وحشد المجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة لتعزيز التنظيم الذاتي والتماسك المجتمعي. وبالإضافة إلى دعم تشكيل اللجان المجتمعية، ستضمن المجموعة القطاعية آليات اتصال وظيفية تبادلية في المواقع المدارة لضمان قيام السكان المتضررين بإثراء التدخلات ذات الأولوية لإدارة المخيمات، ومتابعة الشكاوى والتعقيبات الواردة من أفراد المجتمع أولًا بأول. وستواصل المجموعة بناء قدرات الشركاء، بما في ذلك سلطات إدارة الموقع.

وستعالج المجموعة الفجوات والمخاطر الحرجة القطاعية من خلال نظام مراقبة الشكاوى والإحالة. وسيستفيد تتبع حالة الموقع عبر نظام مراقبة الموقع من زيادة دقة المعلومات وتعزيز الاستجابة المشتركة بين القطاعات. وستُنفذ أدوات جديدة تتضمن تعميم الحماية لدعم تنسيق الأنشطة المتصلة بالحلول المستدامة.

تكلفة الاستجابة

في عام 2023م، استعرضت المجموعة القطاعية التوجيهات الإرشادية لتقدير التكاليف مع فريق الاستشارات الاستراتيجية لتنسيق وادارة المخيمات والشركاء بناء على الهدف المتوقع والمجالات ذات الأولوية لإعداد ميزانية إجمالية - 78.5 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الملحة لعدد 1.1 مليون شخص مستضافين في 900 موقع، بما في ذلك 739 موقعًا يُدار حاليًا من قبل المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات. ومقارنة بعام 2021م، لم يتغير حساب تكلفة الاستجابة بمتوسط تكلفة 71 دولارًا أمريكيًا للفرد سنويًا. ولا تزال تكاليف الأنشطة على حالها على الرغم من مراجعة الحد الأدنى لأنشطة الدعم الإداري، وإعادة توجيه الأنشطة الأساسية (بما في ذلك صيانة المواقع)، والنهج المتكامل، وطرائق الاستجابة، والانتقال إلى الحلول المستدامة.

تتمثل العناصر الرئيسية للاحتياجات المالية في دعم صيانة المواقع التي تغطيها نُهج إدارة المواقع، بما في ذلك جميع طرائق الإدارة. ويشمل ذلك التكاليف المتعلقة بالتوظيف، وجمع البيانات، والتدريب، وبناء القدرات، والمعدات اللازمة للمشاريع المجتمعية، والإعلام الجماهيري، والتنسيق مع الاستجابة المتكاملة، فضلًا عن صيانة البنى التحتية للمواقع أو وقف تشغيلها، وأنشطة النقد مقابل العمل. وقد تم رسم خريطة لكل مجال من مجالات الأنشطة حسب المجموعة القطاعية وتصنيفها على أساس الطريقة والتواتر وأولويات الاحتياجات. كما تم احتساب التكلفة الشهرية لكل مستفيد على أنها 6 دولارات أمريكية.

المراقبة

ستواصل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات مراقبة أنشطة الشركاء بناءً على مجموعة من المؤشرات المتفق عليها ومن خلال آلية الإبلاغ المنتظم في قاعدة بيانات الإبلاغ عبر الإنترنت "ActivityInfo"[48] الخاصة بالمجموعة القطاعية لتتبع التقدم والإنجاز نحو أهداف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م. وتتضمن قاعدة البيانات أداة تعقب الإخلاء التي تقدم بانتظام تقارير عن تهديدات الإخلاء النشطة ومراقبتها. وستقوم أداة المراقبة الميدانية لتنسيق وإدارة المخيمات بمراقبة الأوضاع القطاعية وتقييم كفاءة الاستجابة والاستجابة للفجوات وإحالتها. وستُتاح إصدارات المراقبة بشكل علني لمزودي الخدمات والأطراف المعنية ولدعم التنسيق المتكامل المتعدد القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، سيشمل نظام الإحالة والتصعيد الخاص بتنسيق وإدارة المخيمات طبقات مختلفة من التنسيق، بما في ذلك على مستوى المنطقة وعلى المستويات دون الوطنية والوطنية للرفع بالفجوات التي لم يتمكن شركاء تنسيق وإدارة المخيمات من حلها على مستوى الموقع. وقد تمت مراجعة نظام الإحالة والتصعيد هذا لدعم التنسيق بين المجموعات القطاعية.

ستواصل المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات مراقبة جميع المخاطر وتتبع الحوادث والاستجابة المنفذة. وسيستمر هذا النهج الذي تم إنشاؤه في عام 2022م للاستجابة للسيول، بما في ذلك التحديد المسبق لمستوى المخاطر، وتدابير التأهب، والإنذار المبكر، وسجل الحوادث، وسيتم تحسين نظام تتبع الاستجابة وتحسينه في عام 2023م وفقًا لأهداف المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات وبالتنسيق ضمن النهج المتكاملة متعددة القطاعات.

تشكل هذه الأدوات نظامًا متكاملًا لمراقبة تنسيق وإدارة المخيمات الذي تم إعداده بمشاركة مشتركة بين المجموعات القطاعية وسيدعم المجموعة القطاعية في مراقبة التقدم المحرز في خطة الاستجابة الإنسانية.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: الإشراف والتنسيق للوصول الآمن والكريم إلى الخدمات المتكاملة والمتعددة القطاعات على مستوى الموقع.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 2.1 و3.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد المواقع المزودة بأنظمة إشراف وتنسيق مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات	827	2,374	900
	نسبة فرق تنسيق وإدارة المخيمات المدربة على مبادئ الحماية وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.	--	%100	%100
	نسبة المواقع التي تحتوي على خدمات مفعلة فيما يخص الإسكان والأراضي والملكية.	--	%100	%80
	نسبة المواقع التي تقدم تقرير مراقبة الموقع الشهري.	--	%100	%100
	نسبة النساء والفتيات والرجال والفتيان الذين يعبرون عن مشاعرهم بشكل آمن ومأمون في مواقعهم	--	%100	%75
الهدف (2) للمجموعة القطاعية: تعزيز المشاركة المجتمعية ودعم بناء قدرات شركاء العمل الإنساني الرئيسيين والأطراف المعنية لدى تنسيق وإدارة المخيمات.				
يساهم في تحقيق الأهداف الخاصة 1.3 و3.1 و3.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد المواقع التي بها لجان مجتمعية ذاتية التنظيم.	820	900	750
	عدد أعضاء لجان التنظيم الذاتي المجتمعية في مواقع النازحين مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة.	4,535	4,950	750
	عدد المشاريع المجتمعية التي تهدف إلى تطوير الموقع، وتحسين البنية التحتية، والحد من مخاطر الموقع، وصمود المجتمع أو تماسكه.	556	900	450
	عدد اللجان المجتمعية والمتطوعين الذين شاركوا في تدريبات بناء القدرات.	820	900	450
	عدد الأشخاص الذين يتم تحفيزهم من خلال النقد مقابل العمل لصيانة الموقع أو المشاريع المجتمعية.	2,893	5,000	3,000
الهدف (3) للمجموعة القطاعية: ضمان وتسهيل الوصول إلى قنوات الاتصال الثنائية والمتبادلة للسكان النازحين.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 3.1		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الحملات الإعلامية المنفذة.	4,640	2,200	1,800
	نسبة المواقع التي لديها آليات مفعلة لرفع الملاحظات والشكاوى.	4,640	%100	%100
	نسبة الشكاوى أو الملاحظات التي تم التحقيق فيها أو حلها أو تصعيدها وإرسال النتائج إلى مقدم الشكوى ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.	%50	%100	%75
الهدف (4) للمجموعة القطاعية: الإشراف على النُهج المتكاملة والركائز الأساسية لإعداد استراتيجيات الخروج والقدرة على الصمود والحلول المستدامة.				
يساهم تحقيق في الهدف الخاص 2.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد خطط عمل استراتيجيات الخروج التي يقوم بها شركاء تنسيق وإدارة المخيمات.	--	22	22
	نسبة المواقع التي لديها اتفاقيات حيازة آمنة للأراضي لمدة لا تقل عن 3 سنوات.	--	%30	%10
	عدد الدراسات المسحية المشتركة لمعرفة النوايا المستقبلية المنفذة (على مستوى الأسرة)	--	220ألفاً	110ألفاً
	عدد زيارات "الاطلاع على أوضاع" النازحين بدعم من شريك تنسيق وإدارة المخيمات والسلطات المحلية.	--	400	141

9.3 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
308 آلاف	308 آلاف	80 الف	68.5 الف	46 الف

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)	شركاء العمل الإنساني
70.2 مليون	15

الأهداف

تهدف القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين إلى:

1. تحسين ظروف الحماية وإعمال الحقوق لجميع اللاجئين والمهاجرين من خلال مراقبة الحماية والإبلاغ عنها، والتحديد السليم للهوية والإحالات في ظل التحركات السكانية المختلطة، والحق في اللجوء للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.
2. تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين الأكثر ضعفًا من خلال توسيع نطاق الخدمات الأساسية ودعم الاكتفاء الذاتي من خلال توفير المساعدات النقدية للاحتياجات الأساسية والتدخلات القطاعية، والمأوى، والصحة، والتعليم، وحماية المرأة، وحماية الطفل، والدعم النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، مع إعطاء الأولوية لتعميم الحماية في جميع المجالات.
3. دعم السعي لإيجاد حلول دائمة لجميع المهاجرين واللاجئين بما في ذلك من خلال الاستخدام الاستراتيجي لإعادة توطين اللاجئين وزيادة الدعم للعودة إلى بلدانهم الأصلية في ظروف آمنة وكريمة وبما يتماشى مع مبدأ الطوعية.

الاستجابة

ستمثل القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين في عام 2023م عضوية مدعومة وأكثر تنوعًا لكل من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والوكالات الأخرى. وستعمل على ضمان الحماية وإعمال الحقوق وتسهيل الحلول المستدامة وتلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى اليمن أو يمرون عبره واستقروا أو ينوون الاستقرار في اليمن.

سيساهم شركاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين في تحسين بيئة الحماية من خلال التغلب على التهديدات والمخاطر ومواطن الضعف المتعددة والاحتياجات العامة للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في اليمن، وسيتأتّى ذلك من خلال توفير المساعدات المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للأشخاص الضعفاء المتنقلين والمحتاجين إلى الحماية الدولية، ومن خلال تقديم الخدمات الأساسية في الوقت المناسب مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا، ودمج اللاجئين في الخدمات العامة القائمة. كما سيدعمون توفير الحلول للمهاجرين واللاجئين من خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي والقدرة على الصمود في وجه الصدمات، ودعم العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، والمناصرة من أجل فرص إعادة التوطين.

سيركز نظام القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين على التنسيق والمناصرة مع الجهات المسؤولة لتعزيز بيئة الحماية لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والالتزامات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية عام 1951م الخاصة بوضع اللاجئين، والتي تعد اليمن جزءًا منها. وستشارك مع السلطات والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المنطقة لضمان تنسيق الاستجابة والتحديد السليم لهوية الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.

ستنفذ الأنشطة على طول طرق الهجرة بما في ذلك المناطق الحدودية، وفي المراكز الحضرية حيث يعيش معظم السكان المستهدفين، ولا سيما اللاجئين وطالبي اللجوء، وعلى طول الخطوط الأمامية بما في ذلك في مأرب والمناطق الحدودية حيث تقطعت السبل بالعديد من المهاجرين، وفي مخيم خرز للاجئين. وفي حين سيقدم شركاء نظام القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين استجابة متعددة القطاعات، سيشجع القطاع على زيادة دمج السكان المعنيين في استجابة المجموعات القطاعية الأوسع، وخصوصًا خدمات الحماية والصحة والنقد والتعليم.

وسيعمل القطاع أيضًا على تسهيل الحلول المستدامة، بما في ذلك إعادة توطين اللاجئين والعودة الطوعية للاجئين والمهاجرين.

تكلفة الاستجابة

تحتاج القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين 70.2 مليون دولار وهو ما يعادل 234 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد، وزيادة بنسبة 25% عن عام 2022م. ويُبرر ذلك بأن أعضاء المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودائرة إدارة اللاجئين يقدمون طريقة استجابة متعددة القطاعات وهم الجهات الفاعلة الإنسانية الوحيدة التي تقدم خدمات مباشرة إلى السكان المعنيين. ويعتمد المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء اعتمادًا كليًا على المساعدة الإنسانية لتلبية

احتياجاتهم الأساسية بسبب الحواجز القانونية المستمرة التي تحول دون الوصول إلى نظم وخدمات الدعم الوطنية. وفي الوقت نفسه، لا تملك السلطات المضيفة القدرة على تقديم الدعم على خلفية الاحتياجات الإنسانية الضخمة لليمنيين. كما سيزيد القطاع من مشاركته في توفير الحلول المستدامة، بما في ذلك السفر الدولي للأشخاص المعنيين، والتي تأتي مع عبء مالي ثقيل.

وتتماشى مبالغ التحويل الموحدة، مثل النقد مقابل الحماية، مع المعدلات المتفق عليها في المجموعات القطاعية، وكذلك أي حوافز أو مدفوعات أخرى مقابل الخدمات.

المراقبة

ستجري القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين تقييمات دورية لمواطن الضعف وتحليلات السياق ومراقبة الحماية لضمان أن استجابتها لا تستبعد أو تتجاهل أنماط العنف أو سوء المعاملة أو الإهمال أو الاستغلال، ولإثراء مراجعة الأنشطة أو الاستراتيجية إذا لزم الأمر. تدرك القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين القيود التشغيلية والحساسيات السياسية في اليمن، لا سيما في توفير الأنشطة الحساسة للحماية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، فضلًا عن الأنشطة التي تستهدف بشكل مباشر غير اليمنيين في المناطق التي يواجه فيها الجميع المصاعب. ولدى المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طرائق للرقابة ودعم الشركاء بمساعدة أدوات رقابة داخلية للإشراف على الأنشطة مقابل الأهداف المخطط لها، والأداء وصرف الأموال.

وتقاس مستويات الإنجاز المحرز نحو تحقيق المخرجات والأهداف مقابل مؤشرات الأداء والأثر المستمدة من إطار نتائج القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين، ومقابل المؤشرات غير المباشرة خارج إطار النتائج لتوفير معلومات تكميلية عن الأهداف السياقية والأهداف الخاصة المرتبطة بها. وكذا تنطبق مسؤولية مراقبة القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين على الأنشطة المنفذة عبر الشركاء، وتلك المنفذة بشكل مباشر. وتستند منهجية المراقبة التي يستخدمها الشركاء إلى خطط المراقبة والتقييم المتفق عليها المدرجة في اتفاقات الشراكة. وتُفصل كل خطة محتوى وتوقيت أنشطة المراقبة المحددة خلال السنة، بما في ذلك التحديثات الوصفية والتحديثات الكمية الشهرية، والتحديثات الوصفية النصف شهرية، وعمليات التحقق الدورية، وأنشطة المراقبةمن طرف ثالث.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: تحسين ظروف الحماية وإعمال الحقوق لجميع اللاجئين والمهاجرين من خلال مراقبة الحماية والإبلاغ عنها، والتحديد السليم للهوية والإحالات في ظل التحركات السكانية المختلطة، والحق في اللجوء للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 1.1 و1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدات الغذائية و/أو التغذوية.	لا ينطبق	67,791	67,791
	عدد الأشخاص الذين تمت مساعدتهم أو إحالتهم للحصول على الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الفحص الطبي، والاستجابة للإسعافات الأولية، والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة الصحية الطارئة، والمساعدة المتعلقة بفيروس كورونا، والتطعيم، والسل، والتهاب الكبد، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض غير المعدية، إلخ.	20,019	63,791	63,791
	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المدعومين بالرعاية الصحية.	20,019	100,000	100,000
	عدد المرافق الصحية المتنقلة أو الثابتة المدعومة.	لا ينطبق	8	8

مأرب، اليمن
صورة: المنظمة الدولية للهجرة/إلهام العقبي

الهدف (2) للمجموعة القطاعية: تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين الأكثر ضعفًا من خلال توسيع نطاق الخدمات الأساسية ودعم الاكتفاء الذاتي من خلال توفير المساعدات النقدية للاحتياجات الأساسية والتدخلات القطاعية والمأوى والصحة والتعليم وحماية المرأة وحماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، مع إعطاء الأولوية لتعميم الحماية في جميع المجالات.

يساهم في تحقيق الهدف الخاص 2.1 و2.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد الأشخاص الذين تمت مساعدتهم بمستلزمات المياه والصرف الصحي والنظافة والخدمات والبنية التحتية.	10,383	22,791	22,791
	عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة في السكن الآمن والكريم.	لا ينطبق	2,000	2,000
	عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة من المواد غير الغذائية.	4,020	72,791	72,791
	عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة النقدية.	2,813	12,000	12,000
	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المستفيدين من دعم المشاريع الصغيرة الناشئة.	0	590	590
	عدد الأشخاص الذين تمت مساعدتهم في العودة الإنسانية الطوعية.	لا ينطبق	4,500	4,500
	عدد اللاجئين المدعومين بالعودة الطوعية.	لا ينطبق	1,500	1,500
	عدد اللاجئين الذين قبلتهم بلدان إعادة التوطين.	لا ينطبق	200	200

الهدف (3) للمجموعة القطاعية: دعم السعي لإيجاد حلول دائمة لجميع المهاجرين واللاجئين بما في ذلك من خلال الاستخدام الاستراتيجي لإعادة توطين اللاجئين وزيادة الدعم للعودة إلى بلدانهم الأصلية في ظروف آمنة وكريمة وبما يتماشى مع مبدأ الطوعية.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 3.1 و3.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشرات	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين والموثقين بشكل فردي.	0	9,000	9,000
	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون قرارات اثبات حالة.	0	150	150
	عدد المسؤولين الحكوميين المدربين على إجراءات تحديد وضع اللاجئ.	0	25	25
	عدد طالبي اللجوء واللاجئين الذين يتلقون مساعدة قانونية فردية (المشورة والتمثيل والوساطة) بشأن المسائل القانونية.	0	4,000	4,000
	عدد الخطوط الساخنة وآليات الملاحظات والشكاوى التي تستجيب للأشخاص المعرضين للخطر.	0	3	3
	عدد ضحايا الاتجار أو المهاجرين المعرضين لخطر الاتجار أو التهريب الذين يتلقون خدمات تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.	251	350	350
	عدد الأطفال المهاجرين الذين تلقوا خدمات متخصصة لحماية الطفل/إدارة الحالات أو تم تحديدهم/إحالتهم إلى خدمات متخصصة.	586	900	900
	عدد الحالات التي تم توثيقها لوفيات المهاجرين أو اختفائهم، مع حصول الناجين على الدعم النفسي والاجتماعي.	0	800	800
	عدد الناجين من الاتجار والتهريب الذين تم تحديدهم وإحالتهم للحصول على خدمات منقذة للأرواح	0	72,791	72,791
	عدد تقارير مراقبة الحماية أو تقارير مراقبة تدفق المهاجرين.	0	23	23
	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم من خلال الشبكات المجتمعية وجهود التوعية.	0	43,790	43,790
	عدد المسؤولين والجهات المحلية المدربة على حماية المهاجرين وحقوق الإنسان.	0	100	100
	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون خدمات الحماية المتخصصة (التركيز على الأطفال والنساء).	251	1,825	1,825
	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون خدمات حماية متخصصة (التركيز على الأطفال).	586	3,350	3,350
	عدد الاتصالات (الشكاوى والملاحظات والاستفسارات) الواردة بموجب آلية الملاحظات والشكاوى للاجئين وطالبي اللجوء.	0	12,000	12,000
	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين تم تقييمهم للكشف عن قضايا الحماية ونقاط الضعف الاجتماعية.	0	37,500	37,500
	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون مواد الإغاثة الأساسية.	4,020	12,500	12,500
	عدد الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في البرامج التعليمية.	222	11,700	11,700

10.3 اللوجستيات

المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)	شركاء العمل الإنساني
41.3 مليون	92

الأهداف

1. إدارة منصة لتبادل المعلومات اللوجستية والتنسيق.
2. تسهيل الخدمات اللوجستية المشتركة لدعم المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن.
3. الحفاظ على تشغيل الخدمات الجوية المشتركة الآمنة والموثوقة لنقل المسافرين والشحنات الخفيفة لموظفي العمل الإنساني المسافرين من وإلى اليمن.

الاستجابة

المجموعة القطاعية للوجستيات – بقيادة برنامج الأغذية العالمي - هي مجتمع من الشركاء يدعم الكيانات الإنسانية للتخفيف من القيود اللوجستية التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية. وتعمل المجموعة القطاعية كمنبر بالغ الأهمية للتنسيق وإدارة المعلومات والوصول إلى الخدمات اللوجستية المشتركة.

ستحافظ المجموعة القطاعية للوجستيات على قاعدة شراكة واسعة لتمثيل وخدمة المجتمع الإنساني بأكمله في اليمن بشكل أفضل. وتهدف إلى تحديد وجدولة ونشر المعايير المتعلقة باللوجستيات الإنسانية وإجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية، ومشاركتها على نطاق واسع مع الشركاء لتعزيز كفاءة عملياتهم بشكل أكبر. وستهدف المجموعة القطاعية أيضًا إلى توسيع أنشطتها القائمة على الكفاءة والاستفادة من خبرتها في سلسلة التوريد لضمان تقديم التدريب اللوجستي الأساسي لتعزيز القدرات، مع التركيز بشكل أساسي على المنظمات غير الحكومية الوطنية. كما ستوفر دعمًا تشغيليًا ومهنيًا موثوقًا لمعالجة الثغرات اللوجستية التي يتم تحديدها بشكل مشترك من خلال تحليل الثغرات والاحتياجات ومفهوم العمليات. ورهنًا بتوافر التمويل، ستوفر القدرات للاستجابة للاحتياجات اللوجستية المشتركة وتفعيل الخدمات اللوجستية بسرعة عند الحاجة.

وبالنظر إلى خيارات النقل الدولية والوطنية المحدودة داخل اليمن وخارجه، ومن خلال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني، تهدف إلى توفير نقل جوي آمن وموثوق للركاب والشحنات الخفيفة الإنسانية إلى اليمن وداخله ومنه.

ستواصل المجموعة القطاعية للوجستيات توفير التنسيق اللوجستي وتوفير الخدمات اللوجستية الكافية والموثوقة والمعلومات ذات الصلة من الناحية التشغيلية لتوريد مواد الإغاثة المنقذة للأرواح في الوقت المناسب ودون انقطاع للمتضررين في اليمن. وستواصل المجموعة إصدار الإصدارات الإعلامية وتبادلها لتوجيه القرارات اللوجستية والتشغيلية للشركاء.

ستواصل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني بتزويد الجهات الإنسانية بخدمات نقل الركاب والشحنات الخفيفة، بالإضافة إلى قدرة النقل الطارئة والطبية الضرورية. وستعمل من خلال ثلاثة محاور دولية رئيسية: أديس أبابا وعمان وجيبوتي وستة محاور داخلية في اليمن: صنعاء وعدن ومأرب وسيئون والمكلا وعتق. وستعتمد وجهات الرحلات الجوية وتواترها على الاحتياجات التشغيلية والقرارات التي تتخذها اللجنة التوجيهية لهيئة خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي.

ورهنًا بتوفر التمويل، ستُقدم الخدمات اللوجستية المشتركة بشكل مجاني، ويُمكن زيادة هذه الخدمات أو تقليصها أو إنشائها استنادًا إلى فجوات محددة بوضوح. وستستثمر المجموعة القطاعية في جهود تعزيز القدرات اللوجستية، على سبيل المثال، من خلال تقديم خدمات إدارة المستودعات الجافة والحساسة للحرارة، والتدريب على النقل البحري/الجوي/البري، مع إعطاء الأولوية للمنظمات غير الحكومية الوطنية حيثما أمكن ذلك. وسيتم تفعيل خدمات النقل الجوي المخصصة وفق معايير صارمة للنقل الجوي للمواد والسلع المنقذة للأرواح العاجلة للعديد من المنظمات الإنسانية، ووفقًا للأولويات التي يحددها الفريق القُطري الإنساني.

تكلفة الاستجابة

تحتاج المجموعة القطاعية إلى ما يقدر بنحو 41.3 مليون دولار أمريكي في عام 2023م، منها 87% مطلوبة لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني لتوفير خدمات النقل الجوي من وإلى وداخل اليمن. وتشمل التكلفة لهذه الخدمة الأساسية الطائرة والتكاليف التعاقدية

المرتبطة بها، إلى جانب رسوم الهبوط والمناولة الأرضية في اليمن. وتذهب نسبة 13% المتبقية لتمويل أنشطة المجموعة القطاعية للوجستيات، وتشمل التنسيق وإدارة المعلومات، وتعزيز القدرات، وتوفير الخدمات اللوجستية المشتركة للمجتمع الإنساني.

المراقبة

تجري المجموعة القطاعية للوجستيات استبيانًا سنويًا لجمع ملاحظات المستخدمين لتقييم الجودة والفعّالية. وبالإضافة إلى اجتماعات التنسيق التي تعمل كمنصة للمنظمات لرفع المخاوف وتقديم الملاحظات، يتم أيضًا إجراء تحليل الفجوات والاحتياجات من خلال المشاورات على المستويين العالمي والمحلي مع المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن. كما يتم تسجيل الخدمات اللوجستية المشتركة ومراقبتها من خلال تطبيق تتبع مواد الإغاثة، الذي يزود المستخدمين بمعلومات أساسية تتعلق بحالة الأصناف والمخزونات المخزنة ويتم إصدار تقارير مخصصة.

يتم مراقبة الخدمات المقدمة عبر خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني بصورة دورية من خلال نظم متنوعة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الإشراف على مشروع وحدة ضمان جودة الطيران التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، والاجتماعات الربعية للجنة التوجيهية لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي، والدراسة المسحية لرضا العملاء عن خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي. ويزود مسح رضا العملاء خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي بملاحظات وتعليقات على موثوقية تقديم الخدمات وجودتها التي تؤدي إلى حساب تقييم الرضا عن الخدمة. ومن خلال هذا المسح أيضًا، تقوم خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي بتقييم العناصر الرئيسية، مثل الحاجة إلى زيادة أو تقليل وتيرة الرحلات الجوية وفتح مواقع جديدة لتقييم الفجوات المحتملة في إيصال الخدمات.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: إدارة منصة لتبادل المعلومات اللوجستية والتنسيق			
يساهم في تحقيق جميع الأهداف الخاصة لخطة الاستجابة الانسانية		خط الأساس	الاستهداف
المؤشرات	عدد مسوح ملاحظات المستخدمين التي أجريت.	2	2
	تحليل الفجوات والاحتياجات اللوجستية التي أجريت.	1	1
	عدد الاجتماعات التنسيقية المنعقدة.	12	12
الهدف (2) للمجموعة القطاعية: تسهيل الخدمات اللوجستية المشتركة لدعم المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن.			
يساهم في تحقيق جميع الأهداف الخاصة لخطة الاستجابة الانسانية		خط الأساس	الاستهداف
المؤشرات	نسبة خدمات شحن "ConOps" المطلوبة والمقبولة التي تم تحقيقها	%80	%80
	عدد موظفي شركاء العمل الإنساني الذين استفادوا من التدريبات والندوات عبر الإنترنت التي تيسرها المجموعة القطاعية للوجستيات (وجهًا لوجه وعبر الإنترنت).	لا ينطبق	120
الهدف (3) من المجموعة القطاعية: الحفاظ على تشغيل الخدمات الجوية المشتركة الآمنة والموثوقة لنقل المسافرين والشحنات الخفيفة لموظفي العمل الإنساني المسافرين من وإلى اليمن.			
يساهم في تحقيق جميع الأهداف الخاصة لخطة الاستجابة الانسانية		خط الأساس	الاستهداف
المؤشرات	عدد الركاب المنقولين	18,000	%95
	نسبة لأشخاص الذين تم إجلاؤهم/نقلهم بسبب الحاجة الطبية أو الطارئة.	%100	%100
	عدد مسوح المستخدمين التي أجريت خلال عام 2023م	4	4

11.3
آلية الاستجابة السريعة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
378 آلاف	378 آلاف	92 الف	188 الف	56 الف

المتطلبات التمويلية (دولار أمريكي)[54]	شركاء العمل الإنساني
14.7 مليون	12

الأهداف

ستقدم آلية الاستجابة السريعة وشركاؤها مساعدات طارئة فورية منقذة للأرواح في 258 مديرية في أنحاء 15 محافظة من خلال توفير مستلزمات النظافة الأساسية، ومجموعة مواد حفظ الكرامة والإنتقالية، ومجموعة مواد الحصص الغذائية الفورية الجاهزة للأكل للأسر النازحة حديثًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها خلال 72 ساعة الأولى من نزوحها للحد من حالة الضعف والحفاظ على الكرامة.

ووفقًا لعمليات تقييم الاحتياجات والدروس المستفادة، يتسم النزوح المفاجئ بزيادة أوجه الضعف وتدهور الاحتياجات الأساسية الفورية. ووفقًا لأحدث عملية مراقبة بعد التوزيع، أشار 97% من المستفيدين إلى أن دعم آلية الاستجابة السريعة يلبي احتياجاتهم الفورية، مع مستوى رضا وصل إلى 94%.

تهدف المجموعة القطاعية لآلية الاستجابة السريعة إلى:

- تقديم المساعدات الطارئة العاجلة المنقذة للأرواح للأسر النازحة حديثًا جرّاء الصراع المسلح أو كوارث تغير المناخ في الأماكن التي يصعب الوصول إليها.
- تقديم دعم نقدي متعدد الأغراض للأسر التي انتقلت مؤخرًا جرّاء الصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية وفي المواقع التي يصعب الوصول إليها.
- تقديم المساعدات الغذائية الشهرية الطارئة للأسر النازحة حديثًا التي استلمت مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة.
- تقديم المواد الغذائية للنازحين حديثًا عقب شهر من استلامهم مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة.

الاستجابة

ستقدم آلية الاستجابة السريعة مجموعة متنوعة من الحلول التي تعطي الأولوية للأسر النازحة حديثًا من خلال:

1. تقديم مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة الطارئة[49] (مستلزمات النظافة الأساسية، مجموعة مواد حفظ الكرامة والإنتقالية، ومجموعة مواد الحصص الغذائية الجاهزة للأكل) للنازحين حديثًا.[50]
2. صرف مبلغ نقدي متعدد الأغراض لمرة واحدة للأسر النازحة حديثًا.[51]
3. توفير جولة واحدة من المساعدات الغذائية الشهرية الطارئة للأسر النازحة حديثًا التي استلمت مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة.[52]

تتضمن طريقة التجهيز المسبق لمواد آلية الاستجابة السريعة شراء الإمدادات وتخزينها ونقلها في جميع أنحاء البلاد، والتحقق من التنبيهات ونشر الفرق في المواقع المحددة في غضون 72 ساعة لتسجيل الأسر النازحة الجديدة، وتوزيع مستلزمات آلية الاستجابة السريعة والمساعدات النقدية متعددة الأغراض لمرة واحدة. وينبغي لمجموعة قطاع آلية الاستجابة السريعة أن تأخذ زمام المبادرة في تقديم المساعدات العينية الشاملة والنقدية متعددة الأغراض للنازحين الجدد في أقرب وقت ممكن بعد نزوحهم الأول.

وضع اتفاق ثلاثي بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف بشكل مناسب نص التأهب والاستجابة الطارئة في اليمن، وهو مثال حي على نهج "التنفيذ ككيان واحد" الذي يتماشى مع مفهوم "أمم متحدة واحدة" للاستجابة المنسقة والاستخدام

الأفضل للمزايا النسبية لكل وكالة.

وتهدف آلية الاستجابة السريعة إلى توفير الحد الأدنى من مستلزمات المساعدات المنقذة للأرواح الفورية والأكثر أهمية للأسر النازحة حديثًا التي تتنقل بسبب الصراع أو الكوارث الطبيعية. وتوفر آلية الاستجابة السريعة مستلزمات النظافة وحقائب حفظ كرامة المرأة والطعام الجاهز للأكل والمساعدات النقدية متعددة الأغراض. كما تهدف إلى منع أو تخفيف مخاطر الحماية المتفاقمة للنازحين وتقليل احتياجاتهم.

وكنقطة بداية للنازحين الجدد ومصدر رئيسي لإدارة المعلومات لبيانات الخط الأول، سيتم إحالة جميع النازحين الجُدد المسجلين إلى جميع المجموعات القطاعية مرتين في الأسبوع لتسلسل استجابة المجموعات القطاعية.

وستواصل آلية الاستجابة السريعة العمل مع مجموعة قطاع الحماية ومجالات مسؤوليتها لتعزيز قدرة الشركاء على إدماج وتعميم مبادئ الحماية والمساواة بين الجنسين في عملهم اليومي. وتم تنفيذ ورشة تدريب المدربين على تنفيذ وتصميم البرامج الآمنة لآلية الاستجابة السريعة لجميع شركاء آلية الاستجابة السريعة ومنسقيها في كل مركز عمل إنساني بالتنسيق الوثيق مع مجموعة قطاع الحماية.

وستستهدف آلية الاستجابة السريعة 378,000 نازح جديد بمساعدات عينية ونقدية ومساعدات غذائية شهرية طارئة لمرة واحدة. ويُعّرف النازحون حديثًا بأنهم الأسر أو الأشخاص الفارين من أماكن إقامتهم المعتادة في الشهر الأخير بسبب الصراع أو المخاطر الطبيعية أو التدهور المفاجئ للحالة الإنسانية.

تكلفة الاستجابة

تحتاج التدخلات المنقذة للأرواح ذات الأولوية العالية تمويلًا يُحتسب من خلال تكلفة الوحدة المطبقة على السكان المستهدفين باستخدام الأشخاص أو الأسر كوحدات قياس مناسبة. لسنوات عديدة، كانت آلية الاستجابة السريعة تُعاني من نقص دائم في التمويل. وتحتاج آلية الاستجابة السريعة إلى 14.7 مليون دولار أمريكي للدعم العيني الطارئ المنقذ للأرواح. ويأخذ الاستهداف في الاعتبار تواجد وقدرة الشركاء الحاليين، والحاجة إلى آلية الاستجابة السريعة.

ويبلغ إجمالي التمويل المطلوب: 6.8 مليون دولار أمريكي لشراء مستلزمات آلية الاستجابة السريعة (47 دولارًا أمريكيًا لمستلزمات الحفاظ على كرامة المرأة/الإنتقالية و40 مليون دولار أمريكي لشراء مواد الحصص الغذائية الجاهزة للأكل، و35 دولار أمريكي لمستلزمات النظافة الأساسية)، و7.8 مليون دولار أمريكي للنقل والتخزين وتواجد المنظمات الشريكة وعملياتها التنفيذية.

تتكون التكلفة الإجمالية لكل مستفيد من آلية الاستجابة السريعة من الأجزاء المكونة الآتية: تبلغ تكلفة الوحدة لمستلزمات آلية الاستجابة السريعة لكل أسرة 125 دولارًا أمريكيًا، وتبلغ تكلفة وحدة التخزين والنقل والشركاء المنفذين لكل أسرة 147 دولارًا أمريكيًا. واستنادًا إلى أحدث تكلفة لوحدة فريق العمل المعني بالنقد والسوق البالغة 220 دولارًا أمريكيًا (122,000 ريال يمني) في المناطق تحت سيطرة انصار الله و230 دولارًا أمريكيًا (240,000 ريال يمني) في المناطق تحت سيطرة الحكومة اليمنية، مما يُضيف تكلفة تنفيذ بنسبة 10 في المائة. وستكون تكلفة الوحدة النهائية 253 دولارًا أمريكيًا.

المراقبة

يتمثل الهدف العام لآلية الاستجابة السريعة في تعزيز تكامل الاستجابات اللاحقة. وستتعاون آلية الاستجابة السريعة مع السلطات في جمع بيانات المستفيدين المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة أثناء عملية التسجيل. وستجمع المنظمات الشريكة بيانات النازحين باستخدام استمارات تسجيل الأسر الموحدة والمحدثة التي تسجل البيانات والمعلومات الأولية المصنفة المتعلقة بتنسيق وإدارة المخيمات، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والحماية، والتعليم، وغيرها من المجموعات القطاعية لتحقيق تخطيط أفضل واتخاذ قرارات قائمة على المعلومات بشأن الاستجابة اللاحقة التي تنفذها المجموعات القطاعية. وستراقب الإنذارات بالنزوح من مصادر، مثل مصفوفة تتبع النزوح والمعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المجتمعية والسلطات المحلية، مع التحقق من المعلومات من ثلاثة مصادر ذات صلة. سيتم رفع بيانات الأسر إلى قاعدة البيانات المركزية على الإنترنت لآلية الاستجابة السريعة لزيادة المشاركة المنتظمة مع الأطراف المعنية في المجال الإنساني مرتين في الأسبوع، والتي تتوفر أيضًا على منصة المعلومات الإنسانية.[53]

سيتم إجراء عملية المراقبة بعد التوزيع عبر وكالة مراقبة طرف ثالث بشأن تنفيذ مشروع آلية الاستجابة السريعة، وأثر وملاءمة المساعدات المقدمة واستخدامها.

يُطلب من جميع شركاء آلية الاستجابة السريعة تكييف واستخدام إطار المراقبة والتقييم خلال دورة حياة المشروع للمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء مراقبة وزيارات ميدانية دورية لمواقع المشاريع في جميع أنحاء البلد.

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

	الأهداف	نهج القطاع	المؤشر	ذوو الاحتياج	الاستهداف
الهدف الاستراتيجي	**الحد من معدلات المراضة والوفيات بين النساء والفتيات والفتيان والرجال المتضررين من الأزمات من خلال توفير المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح في الوقت المناسب وبشكل آمن وعلى قدم المساواة.**			**378,000**	**378,000**
الهدف الخاص	الحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان على المتضررين من جميع الأعمار والأجناس - بمن فيهم النازحون حديثًا - من خلال الاستجابة المنقذة للأرواح والمتعددة القطاعات على وجه السرعة.			378,000	378,000
الهدف (1) للمجموعة القطاعية	تقديم المساعدات الطارئة العاجلة العينية المنقذة للأرواح للأسر النازحة حديثًا جرّاء الصراع المسلح أو كوارث تغير المناخ في الأماكن التي يصعب الوصول إليها.	تقديم مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة الطارئة (مستلزمات النظافة الأساسية ومجموعة مواد الحفاظ على كرامة المرأة/ الإنتقالية، ومجموعة مواد الحصص الغذائية الجاهزة للأكل) للنازحين الجدد.	عدد مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة الموزعة على الأسر النازحة حديثًا.	378,000	378,000
الهدف (2) للمجموعة القطاعية	تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض بشكل فوري للأسر التي نزحت حديثًا جرّاء الصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية وفي المواقع التي يصعب الوصول إليها.	تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض لمرة واحدة للنازحين حديثًا.	عدد الأسر التي استلمت مساعدات نقدية متعددة الأغراض لمرة واحدة.	378,000	378,000
الهدف (3) للمجموعة القطاعية	تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض منقذة للأرواح لعدة جولات للأسر التي نزحت حديثًا جرّاء الصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية وفي المواقع التي يصعب الوصول إليها.	تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض لعدة أشهر للنازحين حديثًا الأشد ضعفًا.	عدد الأسر التي استلمت مساعدات نقدية لعدة أشهر.	170,100	170,100
الهدف (4) للمجموعة القطاعية	تقديم المساعدات الغذائية الطارئة العاجلة المنقذة للأرواح لجولة واحدة للنازحين حديثًا الذين تلقوا مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة.	تقديم المساعدات الغذائية الطارئة للنازحين حديثًا.	عدد الأسر النازحة التي استلمت عدة جولات من المساعدات الغذائية الطارئة.	378,000	378,000

12.3 التنسيق

المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)	شركاء العمل الإنساني
22.4 مليون	220

الأهداف

سيضمن التنسيق تنفيذ استجابة إنسانية فعّالة وقائمة على المبادئ وشاملة وخاضعة للمساءلة تضع الأشخاص الأكثر ضعفًا نصب عينيها. تلتزم الجهات الإنسانية في عام 2023م بموجب هذه الخطة بمضاعفة مشاركتها مع جميع أطراف الصراع لإزالة العوائق وتعزيز آليات المراقبة والمساءلة بما يتماشى مع توصيات تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات.

في عام 2023م، تتمثل أهداف التنسيق في الآتي:

1. استجابة إنسانية متناسقة تتمحور حول الناس ولها دوافع محلية وتتسم بالمرونة
2. قيادة منهجية ويمكن التنبؤ بها بشأن الوصول
3. تيسير إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي الذي طال أمده
4. استجابة إنسانية لا تترك أحدًا دون مساعدة
5. التمويل الإنساني التحفيزي الذي يترك أثرًا على حياة الناس

الاستجابة

1. استجابة إنسانية متناسقة تتمحور حول الناس ولها دوافع محلية وتتسم بالمرونة

في عام 2023م، سيتم تزويد الجهات الإنسانية بآليات تنسيق فعّالة على المستويين الوطني والميداني، مثل الفريق القُطري الإنساني، وآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية، وفرق التنسيق الإقليمي، والفرق القطرية للعمل الإنساني على مستوى المنطقة. وسيكون تعزيز دورة التخطيط للبرامج الإنسانية - مدعومًا بالتقدم المحرز في تقييم الاحتياجات ومراقبة الاستجابة - أولوية أساسية.

نظرًا للتحديات الإنسانية العميقة في اليمن التي تتجاوز الخطوط القطاعية، سيتم إيلاء اهتمام خاص لضمان اتباع نُهج متكاملة أو متعددة القطاعات والتخطيط والاستجابة حسب المنطقة بهدف زيادة فعّالية وكفاءة الاستجابة بناءً على شدة الاحتياجات.

كما يهدف التنسيق إلى تعزيز لامركزية الاستجابة على مستويات مراكز العمل، بما في ذلك من خلال تكييف العمل الإنساني وضمان مشاركة وانخراط أكبر قدر من المجتمعات المتضررة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وسيعمل المجتمع الإنساني على إزالة الحواجز التي تحول دون الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، ودعم إدراجها في آليات التنسيق، وتنمية قدراتها.

سيقود التنسيق ويسهل التقييمات متعددة القطاعات، ويجمع بانتظام ويدمج ويحلل ويعرض بيانات الاحتياجات الإنسانية والاستجابة بشفافية. وسيضمن ذلك أن تستند عملية صنع القرار والعمل الإنساني إلى قاعدة الأدلة المتاحة الأكثر دقة وحيادية وتحديثًا.

وإدراكًا للتأثير غير المتناسب للصراع والأزمة على الفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحين والنساء والأطفال والفئات المهمشة وذوي الإعاقة، سيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع المجموعات القطاعية والخبراء الفنيين والشركاء لتعزيز إدماجهم في دورة التخطيط للبرامج الإنسانية وتحسين البرامج النوعية.

سيتم دمج الحماية والنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإعاقة والبرامج النقدية والمساءلة أمام السكان المتضررين بشكل منهجي في الاستجابة من خلال تحسين التآزر والتعاون بين منتديات التنسيق الحالية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وما يزال السكان الضعفاء يتأثرون بالصدمات الناجمة عن الصراع والمناخ والنزوح. وسيظل التخطيط القائم على مراكز العمل الإنساني ركيزة أساسية للتأهب للآثار الناجمة عن الصراعات. في ضوء الأزمات المناخية المتزايدة بشكل كبير، تخطط الجهات الإنسانية في عام 2023م لتجريب أنشطة العمل الاستباقي لتغطية 168 مديرية في 19 محافظة بهدف توفير العمل الإنساني الجماعي في الوقت المناسب وتقليل تأثير السيول على السكان الضعفاء الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر.

2. قيادة منهجية ويمكن التنبؤ بها بشأن الوصول

تماشيًا مع رسالته وبناءً على استراتيجية وصول الفريق القُطري الإنساني التي تم تبنيها في 10 يناير 2023م، سيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجتمع الإنساني الأوسع على توسيع نطاق مشاركته وجهوده في الاستجابة الإنسانية بما يتماشى مع مبادئ العمل الإنساني وتعزيز المشاركة والمناصرة مع جميع أطراف النزاع من أجل 1) حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، و2) تسهيل وصول

المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق، و3) التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ومن واقع قاعدة الأدلة المنهجية وتحليل السياق، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقديم المشورة الفنية والاستراتيجية للقيادة الإنسانية بشأن القضايا المتعلقة بالوصول، بما في ذلك من خلال رئاسة مجموعة عمل وصول المساعدات الإنسانية، والمساهمة في الآليات الرئيسية الأخرى مثل الفريق المعني بالمراقبة الفنية واجتماع كبار المسؤولين. وسيواصل المكتب أيضًا توفير التنسيق المدني والعسكري، بما في ذلك من خلال نظام الإخطار الإنساني. وسيولى اهتمام خاص لتحليل السياق الجماعي وتعديل المخاطر وتدابير التخفيف لتقديم الخدمات بما يتماشى مع إطار إنقاذ الأرواح.

3. تيسير إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي الذي طال أمده

ستسعى الاستجابة المنسقة إلى كسر حلقة النزوح المطول والمتكرر، ودعم العودة الآمنة والكريمة حيثما أمكن ذلك، بالإضافة إلى الاندماج، مع الاعتراف بالدور الأساسي للسلطات الوطنية في حماية وخدمة النازحين الذين يبحثون عن حلول دائمة. وقد تم تحديد اليمن كدولة تجريبية لعمل المستشار الخاص المعني بالنزوح الداخلي، وتم تشكيل فريق العمل المعني بإيجاد الحلول المستدامة، تحت قيادة مكتب المنسق المقيم لهذا الغرض. سيسعى العمل المنسق إلى المساهمة في إيجاد الحلول المستدامة المرتبطة بالنزوح المطول لكل من النازحين والمجتمعات المضيفة، وتعزيز التعاون مع الجهات العاملة في مجال التنمية.

4. استجابة إنسانية لا تترك أحدًا دون مساعدة

سيعتمد التنسيق بشكل أكبر على التعاون بين العمل الإنساني والتنموي والسلام في اليمن، مع تحسين الروابط بين البرامج لزيادة قدرة المجتمعات على الصمود، لا سيما من أجل الاستجابات الجماعية ذات الأثر في مجالات تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي ونزوح السكان،

أبين، اليمن
صورة: أدرا/أحمد ماهر

لمعالجة العوامل المسببة الأساسية للاحتياجات الإنسانية. كما سيزيد المجتمع الإنساني من مشاركته مع المجتمع التنموي والدولي عبر فريق العمل المعني بشركاء اليمن والفريق الفني المعني بشركاء اليمن.

5. التمويل الإنساني التحفيزي الذي يترك أثرًا على حياة الناس

سيعمل المجتمع الإنساني معًا بطريقة منسقة لحشد الموارد للأولويات المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية، بما يتفق مع شدة الاحتياجات على أرض الواقع. ويشمل ذلك التحديد الدوري لأولويات حشد الموارد الجماعية بناءً على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، وليس بناءً على مهام أو جدول أعمال محدد لأي منظمة. كما سيساهم المجتمع الإنساني في توسيع قاعدة المانحين وزيادة التكامل بين الجهات الإنسانية والإنمائية من خلال الهيكل التكميلي لفريق العمل المعني بشركاء اليمن.

سيظل صندوق التمويل الإنساني في اليمن آلية تمويل سريعة ومرنة للشركاء في الخطوط الأمامية لضمان استجابة فعالة وقائمة على المبادئ. وسيعطي الأولوية للنهج حسب المناطق، والاستجابة المتكاملة متعددة القطاعات، والتدخلات في المناطق صعبة الوصول لضمان توسيع الجهود في المناطق التي تكون فيها الاحتياجات أكثر شدة، والنهج المبتكرة مثل الإجراءات الاستباقية.

تماشيًا مع المبادئ التوجيهية العالمية، سيدعم صندوق التمويل الإنساني في اليمن القضايا العامة الرئيسية جنبًا إلى جنب مع الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة أسوةً بعام 2022م، وذلك لدعم المجالات ذات الأولوية التي تُعاني من نقص التمويل مثل: 1) دعم النساء والفتيات، بما في ذلك معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية والتمكين، و2) البرامج التي تستهدف ذوي الإعاقة، و3) التعليم في الأزمات الممتدة، و4) جوانب أخرى من الحماية.

وبالمثل، يظل صندوق التمويل الإنساني في اليمن داعمًا قويًا لتعزيز العمل المحلي، ويهدف إلى زيادة التمويل للشركاء الوطنيين والمحليين، مع تشجيع مشاركة وإدماج المنظمات الوطنية والمنظمات التي تقودها النساء في هياكل حوكمة الصندوق، وتحسين الشراكات الجيدة مع المنظمات المحلية والوطنية. وقد اعتمد نهجًا من أربعة محاور، (أ) زيادة التمويل للمنظمات غير الحكومية الوطنية، و(ب) تحسين نوعية التمويل المقدم إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية، و(ج) تعزيز المشاركة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، و(د) تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كفالة قدر أكبر من التكامل بين صندوق التمويل الإنساني في اليمن والصندوق المركزي للاستجابة الطارئة من وجهة نظر مواضيعية وبرنامجية وجغرافية.

تكلفة الاستجابة

تبلغ التكلفة التقديرية لأنشطة القطاع 22.4 مليون دولار أمريكي لدعم عمل أكثر من 220 منظمة في جميع أنحاء البلاد. وتشمل مخرجات التمويل الرئيسية التنسيق على نطاق العمليات، والوصول والأمن، وخدمات إدارة المعلومات، والنوع الاجتماعي، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسي، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والمشاركة المجتمعية، وخدمات المساءلة التي تقدمها الشبكات المخصصة، والتقييمات متعددة القطاعات، والمراقبة.

13.3 المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ

المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)	شركاء العمل الإنساني
3.6 مليون	47

الأهداف

1. بناء القدرات الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات لشركاء العمل الإنساني.
2. توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك خدمة الاتصال لشركاء العمل الإنساني استجابة لاحتياجاتهم.
3. توسيع خدمات تكنولوجيا المعلومات للمجتمع الإنساني والسكان المتضررين.

الاستجابة

ستواصل المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات المكلفة بها، خاصة الاتصال وخدمات الإنترنت في مراكز العمل الإنساني المشتركة في جميع أنحاء البلاد، لدعم العمليات الإنسانية في اليمن. وستركز جهود المجموعة على فرص بناء قدرات الشركاء وتوفير خدمات مصممة خصيصًا للسكان المتضررين حيثما أمكن ذلك. وقد تم تحديد الاحتياجات لتحقيق الهدف المذكور بالتنسيق مع مواقع المجموعة القطاعية التي تستضيف الوكالات وموظفي تكنولوجيا المعلومات في الميدان من خلال تقييم فني شامل للبنية التحتية لكل من مراكز العمل الإنساني المشتركة ودور الضيافة التابعة للأمم المتحدة.

في عام 2023م، ستدرس المجموعة القطاعية خيارات للحفاظ على مستويات الدعم المطلوبة استجابة للطلب المتزايد من جميع الشركاء. وبناءً على إنجازات عام 2022م، سيتمكن حوالي 3,000 عامل في المجال الإنساني من 47 منظمة شريكة من الوصول إلى خدمات المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ في صنعاء والحديدة وحجة وإب وصعدة وعدن والمخا والمعلا والتربة ومأرب. وسيقوم مكتب مساعدة مخصص مقره صنعاء بتوفير الدعم للمستخدمين. وبعد مسح رضا المستخدمين، ستعطي المجموعة القطاعية الأولوية لتحسين خدماتها والحفاظ على القدرة المطلوبة للاستجابة لحالات الطوارئ مع التركيز على تقليل التكلفة الإجمالية للمشروع دون المساس بجودة الخدمة. ويجري حاليًا افتتاح ثلاثة مواقع جديدة للمجموعة القطاعية للمنظمات غير الحكومية الدولية.

وتخطط المجموعة القطاعية أيضًا لتوسيع نطاق خدماتها، مثل الإنترنت والشحن بالطاقة الشمسية والتدريب للمجتمعات المحلية والسكان المتضررين، بما في ذلك زيادة التواصل مع ذوي الإعاقة وكبار السن والأقليات بناء على احتياجاتهم. وبالتنسيق مع مجالات الاختصاص ذات الصلة، ستعزز المجموعة القطاعية من جهود تدريب وإشراك الموظفات، لا سيما في توفير خدمات الإنترنت والأمن السيبراني لتعزيز البيئة ورفع الوعي العام.

تكلفة الاستجابة

تشمل المتطلبات المالية البالغة 3.6 مليون دولار خدمات الاتصالات، والتوظيف، والخدمات المجتمعية المتوقعة، والإمدادات والمعدات، وبناء القدرات. ومن مجموع المبلغ المتوقع، خُصص 59% لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي إطار خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية هذه، يُقسم 84% على تكلفة الاتصالات الساتلية، التي يتم طلبها إما من موردين محليين أو خارجيين بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية المحلية. وللحد من تكاليف الاتصال في عام 2023م، ستنظر المجموعة القطاعية في وسائل بديلة للاتصال الفعال من حيث التكلفة ولكن الموثوق، مثل توصيل الألياف في حالة توفرها من مقدمي الخدمات المحليين الذين لا يمسون بجودة وأمن الخدمة وموافقة السلطات. وبالإضافة إلى ذلك، ستستثمر المجموعة القطاعية في بناء قدرات الموظفين المحليين من المنظمات الشريكة لتعزيز قدراتهم وكفاءتهم وخبراتهم في استخدام مواردهم من تكنولوجيا المعلومات بطريقة منسقة.

المراقبة

تستخدم المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ ثلاث أدوات مراقبة لتقييم أداء الخدمات المقدمة، وهي: المسوح السنوية لملاحظات المستخدمين، وتحليل بيانات مكتب المساعدة/الدعم الفني، وتقييم سنوي للبنية التحتية. ويُقيّم مسح ملاحظات المستخدمين جودة تقديم خدمات المجموعة القطاعية مع التركيز على الاتصال بالإنترنت، والاتصالات الأمنية، وخدمات الدعم الفني في المناطق المشتركة التي تعمل فيها المجموعة القطاعية. وتهدف المسوح إلى التماس ملاحظات المبحوثين بشأن نوعية التنسيق وفائدة إصدارات إدارة المعلومات.

يحدد تحليل بيانات الدعم الفني للمجموعة القطاعية مستوى كفاءة تقديم خدمات المجموعة، وأداء مقدمي الخدمات ووقت استجابة الدعم الفني. ويوفر التقييم السنوي للبنية التحتية لمواقع المجموعة القطاعية استعراضًا لأداء الخدمات التي تقدمها المجموعة ومدى توافرها.

تُمكن خطة المراقبة من مراجعة/تنقيح مؤشرات الأداء الرئيسية للمجموعة القطاعية، بما في ذلك (1) عدد المناطق التشغيلية المشتركة التي تغطيها خدمات الاتصالات الأمنية واتصالات البيانات، و2) عدد العاملين في المجال الإنساني الذين يستخدمون خدمات المجموعة القطاعية (بيانات/شهريًا)، و3) نسبة المستخدمين الذين قيموا تقديم الخدمة بأنها "مُرضية" وضمن إطار زمني "مُرضٍ" (بيانات/سنوية)، و4) عدد العاملين في المجال الإنساني المدربين (بيانات/سنويًا)، و5) عدد الأشخاص الذين استخدموا الخدمة (بيانات/ربع سنوية).

الأهداف والمؤشرات والاستهداف

الهدف (1) للمجموعة القطاعية: توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك خدمة الاتصال لشركاء العمل الإنساني استجابة لاحتياجاتهم.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 1.1 و1.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشر	توفير خدمات آمنة ومستقرة في مباني العمل المشتركة.		47 شريكًا	47 شريكًا
الهدف (2) للمجموعة القطاعية: بناء القدرات الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات لشركاء العمل الإنساني.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 2.1 و2.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشر	استكشاف فرص التعلم مع التركيز على تدريب الموظفات.		42 شريكًا	38 شريكًا
الهدف (3) للمجموعة القطاعية: توسيع خدمات تكنولوجيا المعلومات للمجتمع الإنساني والسكان المتضررين.				
يساهم في تحقيق الهدف الخاص 3.1 و3.2		خط الأساس	ذوو الاحتياج	الاستهداف
المؤشر	توفير خدمة الإنترنت للمجتمع.		3,000 مستخدم	3,000 مستخدم
	الحصول على فرص التعلم بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين الرقمي/عبر الإنترنت.		160	84

الباب الرابع:
الملحقات:

تعز، اليمن
صورة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مؤسسة يمن تنمية – السماوي

1.4
ماذا لو أخفقنا في تحقيق الاستجابة؟

في ظل غياب المساعدات الإنسانية المخصصة للفئات الأكثر ضعفًا، سيواجه ملايين الأشخاص الجوع، والأمراض التي يمكن تجنبها، والنزوح، والموت. من المرجح أن يلجأ الأشخاص المتضررون إلى استراتيجيات تكيّف سلبية ويتعرضون لمخاطر الحماية المتزايدة.

تكلفة التقاعس عن العمل:

- بدون استجابة متكاملة متعددة القطاعات، سيظل 17.3 مليون شخص - أكثر من نصف السكان - يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد مما سيسفر عن نتائج كارثية تطال 6 ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة.
- سيستمر الوضع الغذائي لعدد 3.1 مليون فتى و2.4 مليون فتاة مراهقة في التدهور، ومن غير المرجح أن يستعيدوا نموهم وإمكاناتهم التنموية. وسيكون أكثر من 440,000 طفل معرضين لخطر الوقوع في ظروف الصحية معقدة أو الوفاة.
- ستواجه الأسر النازحة حديثًا خطر التعرض للأذى الجسدي والنفسي. بالنسبة لأكثر من 4.5 ملايين نازح، خاصة أولئك غير القادرين أو غير الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب اعتبارات السلامة وغيرها من الاعتبارات، سيكونون أكثر ضعفًا واعتمادًا على المساعدات الإنسانية.
- إن عدم التحرك في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية يعني أن أكثر من 3.3 ملايين شخص لن يتمكنوا من الوصول إلى المأوى المنقذ للأرواح والسكن اللائق والمستلزمات المنزلية الأساسية وما يرتبط بذلك من آثار إيجابية أوسع نطاقًا. وهذا سيعرض الفئات الضعيفة بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن والأقليات لمخاطر تتعلق بالحماية والمشقة الشديدة.
- سيؤدي الافتقار إلى القدرة على توفير الخدمات الأساسية المنسقة تنسيقًا جيدًا وفرص كسب العيش إلى مزيد من التدهور في الظروف المعيشية القاسية مما يُعرض حياة 1.65 مليون نازح في حوالي 2,431 من مساكن النازحين الإيوائية للخطر. وسيتعرض النازحين الذين يعيشون في المساكن العشوائية، حيث تكون الحيازة غير آمنة، لمخاطر إضافية مثل عمليات الإخلاء القسري ومخاطر الحرائق والسيول.
- سيؤثر غياب وثائق الثبوتية المدنية على قدرة الناس على التنقل أو الاندماج في المجتمعات، مما يحرمهم من الخدمات الإنسانية الأساسية والمنقذة للأرواح، وفرص كسب العيش. إن الافتقار إلى الاثبات القانوني للهوية سيقوض جهود الناس لحل قضايا الإسكان والأراضي والملكية، ويُعيق الوصول إلى الحقوق الأخرى، مما يقوض في نهاية المطاف آفاق الحلول المستدامة، ويترك آثار يتردد صداها على الأجيال القادمة.
- سيؤدي الفشل في توفير وصول آمن وموثوق إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى زيادة مخاطر الصحة العامة ومن المحتمل أن يؤدي إلى تفاقم الظروف المهددة للأرواح.
- لن يتمكن ما لا يقل عن 380,000 شخص من الوصول إلى حلول المأوى المستدامة. ومن المرجح أن تتدهور ظروف السكن والمعيشة لملايين الأسر النازحة والعائدة الضعيفة، وبدون الوسائل الكافية للحفاظ على حياتهم أو إعادة بناء منازلهم، سيضطرون إلى الانتقال إلى العديد من المساكن العشوائية دون المستوى المطلوب.
- بما أن الحماية الاجتماعية تمثل أمرًا محوريًا للتعليم، فمن غير المرجح أن يحصل 2.7 مليون طفل غير ملتحقين حاليًا بالمدارس على القدرة على القراءة والكتابة والحسابات الأساسية، فضلًا عن مهارات أخرى يحتاجونها مدى الحياة. وستقل فرص هؤلاء الأطفال للمساهمة في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي والتدخلات المستدامة لإعادة الإعمار وبناء السلام المستقبلية.
- سيؤدي الفشل في تقديم المساعدات المنقذة للأرواح للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين إلى زيادة التعرض لمخاطر الحماية، مع وجود سُبل أقل للانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان.
- سيؤدي التلوث بالذخائر المنفجرة إلى نتائج مدمرة تطال السكان الذين يعيشون في المناطق التي شهدت الأعمال القتالية، بمن فيهم الأفراد العائدون إلى مجتمعاتهم.
- سيعرض الفشل في معالجة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير خدمات الاستجابة الأساسية المنقذة للأرواح للناجيات حياة ومستقبل النساء والفتيات في جميع أنحاء اليمن للخطر.

2.4
كيفية المساهمة

عن طريق المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية المخصصة للبلد/القُطرية

للاطلاع على تقارير وثيقة الاحتياجات الإنسانية، وخطة الاستجابة الإنسانية، والمراقبة في اليمن وللتبرع مباشرة للمنظمات المشاركة في خطة الاستجابة الإنسانية، يُرجى زيارة الرابط أدناه:

https://www.unocha.org/yemen

المساهمة عبر الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة

يوفر الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة تمويلاً أوليًا سريعًا للإجراءات المنقذة للأرواح في بداية حالة الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية التي تعاني من نقص التمويل في الأزمات الممتدة. ويتلقى الصندوق المركزي الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساهمات من جهات مانحة مختلفة - بشكل رئيسي الحكومات وأيضًا من الشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد - والتي يتم دمجها في صندوق واحد. ويستخدم الصندوق للاستجابة للأزمات في أي مكان في العالم. ولمعرفة المزيدحول الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة وكيفية التبرع، يُرجى زيارة موقع الصندوق.

https://cerf.un.org/donate

المساهمة عبر صندوق التمويل الإنساني في اليمن

صندوق التمويل الإنساني في اليمن هو صندوق قُطري مشترك. وتعتبر الصناديق القُطرية المشتركة أدوات تمويل إنساني متعددة المانحين أنشأها منسق الإغاثة الطارئة ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المستوى القُطري تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية. ولمعرفة المزيد حول صندوق التمويل الإنساني في اليمن وكيفية المساهمة، يُرجى زيارة الرابط أدناه:

https://www.unocha.org/yemen/about-yhf

3.4
الهوامش

1 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

2 تُظهر مستجدات تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لشهر أكتوبر 2022م تحسنًا في توقعات الأمن الغذائي مقارنة بالتوقعات في الفترة من يونيو إلى ديسمبر 2022م من التحليل السابق الذي أجري في فبراير 2022م. وعلى وجه الخصوص، يُشير التحديث إلى انخفاض بمقدار مليوني شخص في المرحلة 3 من التصنيف أو ما فوقها (7 في المائة من السكان)، وبمقدار 1.2 مليون شخص (4 في المائة) في المرحلة الرابعة أو ما فوقها. وعلى الرغم من التحسن، ما يزال اليمن واحدًا من أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم. ومنذ ما يقرب من عقد من الزمان - حتى قبل الحرب - كان أكثر من نصف السكان يعانون باستمرار من انعدام الأمن الغذائي، مدفوعًا بشكل أساسي بعدم الاستقرار الهيكلي الذي تفاقم بسبب العوامل التي يسببها الإنسان وتغير المناخ. ولذلك يُشدد هذا التحليل على أن التحسن هو فترة راحة مؤقتة وأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للحفاظ على هذا الاتجاه وعكسه تمامًا.

3 مجتمع المهمشين هو أقلية يمنية مهمشة استقرت إلى حد كبير في المناطق المتأثرة بالصراع مثل عدن وتعز والحديدة، وكذلك في ذمار، وبالتالي فهي معرضة بشكل خاص للنزوح والوصول المتدني إلى المأوى والخدمات. ولمزيد من المناقشة، انظر قسم الفئة السكانية 2: المهمشون من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م.

4 ارتفع الحد الأدنى لتكلفة سلة الإنفاق من 150 دولارًا أمريكيًا خلال الربع الأخير من عام 2021م إلى 220 دولارًا أمريكيًا في مناطق أنصار الله، و230 دولارًا أمريكيًا في مناطق الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا في عام 2022م. المصدر: الفريق المعني بالنقد والقسائم.

5 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

6 خلال عام 2022م، نزح ما يقدر بنحو 275,814.00 شخصًا حديثًا بفعل الصراع في 21 محافظة (232 مديرية)، تركزت بشكل رئيسي في محافظات الحديدة والجوف ومأرب وتعز. وخلال فترة الهدنة، انخفض متوسط معدل النزوح الشهري بنسبة 76 في المائة مقارنة بالأشهر الستة السابقة للهدنة. ومع ذلك، تسببت السيول الموسمية الشديدة في أكثر من 160,000 حالة نزوح جديدة وثانوية بين يوليو وسبتمبر 2022م (170,450 شخصًا على مدار العام بأكمله)، وقع 60% منها في محافظتي حجة والحديدة. وكما هو الحال في السنوات السابقة، من المرجح أن تقلل أرقام النزوح المتاحة من شأن خطورة الوضع، بما في ذلك بسبب التحديات التي تواجه تنفيذ التتبع المنهجي للنزوح في مناطق أنصار الله. المصدر: بيانات تسجيل آلية الاستجابة السريعة، ديسمبر 2022م.

7 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2022م، أبريل 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

8 المنظمة الدولية للهجرة/التتبع السريع لحركة النزوح، وتتبع النزوح التابع لآلية الاستجابة السريعة.

9 مجموعة البنك الدولي، آفاق الفقر الكلي: الجمهورية اليمنية، أبريل 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

10 التقارير المجمعة للشركاء في المجال الإنساني بشأن القيود المفروضة على الوصول المنشورة كل ثلاثة أشهر. للاطلاع على تقارير المراقبة المنشورة، انظر على سبيل المثال: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، اليمن: لمحة سريعة - من يوليو إلى سبتمبر 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

11 انظر الوصف التفصيلي للبرامج المتكاملة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023م - القسم (1.2): الأهداف الاستراتيجية والأهداف الخاصة ونهج الاستجابة.

12 مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين.

13 المنظمة الدولية للهجرة/التتبع السريع لحركة النزوح (02) لشهر أكتوبر 2022م، مذكور في التحديث التشغيلي للمفوضية (09-1 أكتوبر 2022م)، أكتوبر 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر المستجدات الإنسانية، سبتمبر 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

14 مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين، الربع الثالث لعام 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

15 البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لليمن، ربيع 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

16 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، أغسطس 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

17 البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لليمن، ربيع 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

18 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

19 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

20 التقارير المجمعة للشركاء في المجال الإنساني حول صعوبات الوصول إلى فريق العمل المعني بالوصول.

21 بيانات تسجيل النازحين من آلية الاستجابة السريعة، من يناير إلى ديسمبر 2022م.

22 المفوضية الأوروبية، بيانات تغير المناخ (INFROM). متاح على الرابط: اضغط هنا.

23 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

24 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وضع المياه، يونيو 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

25 مرجع سبق ذكره.

26 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، اليمن: لمحة عن الاستجابة الإنسانية، سبتمبر 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

27 التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للأزمة اليمنية، يوليو 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

28 لمحة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد – التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أكتوبر – ديسمبر 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

29 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

30 المنظمة الدولية للهجرة/التتبع السريع لحركة النزوح، وتتبع النزوح التابع لآلية الاستجابة السريعة لعام 2022م.

31 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

32 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2022م، أبريل 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

33 التحديث التشغيلي للمفوضية (09-1 أكتوبر 2022م)، أكتوبر 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

34 الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2022م، مايو 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

35 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م، ديسمبر 2022م، متاح على الرابط: اضغط هنا.

36 الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن لليمن. (CEDAW/C/YEM/CO/7-8)، نوفمبر 2021م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

37 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، اليمن: إعمال حقوق ذوي الإعاقة.

38 الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن لليمن. (CEDAW/C/YEM/CO/7-8)، نوفمبر 2021م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

39 الإنسانية والإدماج: غير محمية وغير مرئية: تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2475 بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة في اليمن، 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

40 الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن لليمن. (CEDAW/C/YEM/CO/7-8)، نوفمبر 2021م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

41 إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن، 2022م – 2024م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

42 تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات للأزمة اليمنية، يوليو 2022م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

43 سيتم مشاركة مسودة أولويات الحماية عند الانتهاء من التشاور حول استراتيجية مركزية الحماية للفريق القطري الإنساني من قبل مجموعة عمل الاستراتيجية بقيادة المجموعة القطاعية للحماية ومجالات الاختصاص مع مسودة استراتيجية مركزية الحماية بحلول 31 ديسمبر 2022م.

44 استراتيجية مركزية الحماية للفريق القُطري الإنساني مع إطار عمل المراقبة على مركزية الحماية، وخطة التنفيذ وملاحظات قضايا الحماية الحرجة.

45 يجري تطوير منصة مراقبة مشتركة ونظام إنذار للحد من مخاطر المجاعة المتكاملة، وإطار المراقبة المشتركة، وخطة التأهب لأزمة الأمن الغذائي في اليمن التي تشمل منسق الحد من مخاطر المجاعة والمجموعات القطاعية في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، الصحة، المياه والصرف الصحي والنظافة، والتغذية جنبًا إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية.

46 إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن، 2022م – 2024م. متاح على الرابط: اضغط هنا.

47 اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. متاح على الرابط: اضغط هنا.

48 https://www.activityinfo.org

49 المستلزمات الأساسية للنظافة المنزلية، حقائب الكرامة/الإنتقاليةللمرأة، ومواد الحصص الغذائية الجاهزة والفورية.

50 يتم تقديم هذه المساعدات، التي تغطي الاحتياجات الأساسية لمدة خمسة إلى سبعة أيام، دون النظر في النتائج

51 بعد 10 إلى 14 يومًا من توفير مستلزمات آلية الاستجابة السريعة الطارئة لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر النازحة لمدة شهر واحد حتى تبدأ الاستجابة التي تنفذها المجموعات القطاعية. ستحصل الأسر النازحة الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا على توزيعين إضافيين من المساعدات النقدية متعددة القطاعات خلال الشهرين التاليين، باستخدام اتحاد النقد التابع لإطار تحليل الضعف في اليمن.

52 توجد تكلفة توزيع واحد من المساعدات الغذائية الطارئة في فصل خطة الاستجابة الإنسانية لمجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة.

53 موقع الاستجابة الإنسانية في اليمن. متاح على الرابط: اضغط هنا.

54 لا يتم إضافة طلب المساعدات النقدية متعددة الأغراض هنا ولا يتم إضافة توزيعات المواد الغذائية العامة .

خطة الاستجابة الإنسانية

اليمن

يناير 2023م